

بسم الله الرحمن الرحيم.
الحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى. وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى آله وصحبه.

تقديم

1

اشتهر بين العلماء في مختلف الأقطار، أن المغرب الأقصى بلد فقه وفروع
لا بلد حديث وأصول، وشجع على ترسيخ هذه المقالة في الأذهان، ندرة ما صدر
عن الديار المغربية من إنتاج في الحديث الشريف وعلومه، أو قلة أهمية ما صدر،
أو إهمال المهم وعدم انتشاره.

حتى إذا فاجأ القاضي عياض - في القرن السادس - الأوساط العلمية
بكتبه القيمة، وتحقيقاته البارة، في فني رواية الحديث ودرأيته «كالإلحاح، إلى
معرفة أصول الرواية وتقيد السماع» و«أكمال المعلم في شرح مسلم» و«
النشفا» و«مشارك الأنوار على صحاح الآثار» وغير ذلك مما أسهم به إسهاما
فعالا في الدراسات الحديثية، حيث يعتبر أشهر روادها في هذا القطر في
الدراسات الحديثية. اعتبره الناس قلّة من فلتات الزمان، ووقفوا عنده ولم يتعبوه
إلى غيره، إذا ذكر الحديث وعلومه في المغرب، حتى قالوا: «لولا عياض ما ذكر
المغرب» وقيل في الديار المشرقية عن كتابه «مشارك الأنوار»:

مشارك أنوار تبث بسبقتهم عجب كون المشارق بالغرب (1)

ولئن كان المشاهد للعيان يزكي هذه المقالة إلى حد ما، إذ لم ينتج المغرب
مثل «مسند بقي بن مخلد» و«منصف قاسم بن أصبغ» و«مستخرج ابن أيمن»
على ستن أبي داود» و«الذيل على تاريخ البخاري» لمسلمة بن القاسم القرطبي
و«المؤتلف والمختلف» لابن الفرضي و«تاريخ الحديث» لأحمد بن سعيد بن حزم

(1) القائل هو الحافظ الفقيه أبو عمرو بن الصلاح صاحب «مقدمة علوم الحديث» الذي سيأتي الكلام عنه
بكثرة. وقد اشتهر البيت على الألسنة كما ورد في الصلب، وفي معجم أصحاب السدني «لابن الأبار ص
308» كان أبو عمرو المعروف بابن الصلاح يشهد، أخبرني بذلك من أصحابنا من سمعه:
مشارك أنوار تبث بسبقة وهذا عجب كون المشارق بالغرب

الصدقي «و» الكنى المجردة «و» التسمهيد «و» جامع بيان العلم «و» الاستيعاب «لابن عبد البر» والإيصال «و» الملقى «و» الإعراب «لابن حزم، و» التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح «لابي الوليد الباجي، و» الجمع بين الصحيحين «للحميدي، ولعبد الحق الإشبيلي، و» تقييد المهمل وتعيين المشكل «لأبي علي الجبائي و» الحافل في تذييل الكامل «لأبي العباس النبائي، وعشرات غيرها من مؤلفات أهل الأندلس، التي تعتبر من أصول علم الحديث رواية ودراسة.

وكذلك لم ينبج المغرب الأقصى من حفاظ الحديث من يطفو على سطح كتب طبقات الحفاظ وتراجمهم، ويلج على بصر القارئ وهو يلقي نظرة عجل على أي كتاب منها، حيث تبادره أسماء مثل : محمد بن وضاح (2) وبقى بن مخلد (3) وقاسم بن أصبغ (4) وأحمد بن خالد الجباب (5) وخالد بن سعد (6) ومسلمة ابن القاسم القرطبي، وابن عبد البر (7) وابن حزم (8) وأحمد بن سعيد بن حزم الصدقي المنتجيلي ومحمد بن أحمد بن مقرج (9) وأبي محمد الزيات، وأبي المطرف عبد الرحمن بن قطيس (10) ابن سهل الدباغ (11) وابن القرضي (12) وابن بشكوال (13) وابن خير (14) وابن حبيش (15) وأبي محمد الرشاطي (16) وأبي عمر

(2) تذكرة الحفاظ للذهبي 646 / 2 طبقات الحفاظ للسيوطي 283

(3)	•	629 / 2	•	277
(4)	•	853 / 3	•	283
(5)	•	851 / 3	•	339
(6)	•	919 / 3	•	374
(7)	•	1128 / 3	•	432
(8)	•	1146 / 3	•	436
(9)	•	1007 / 3	•	399
(10)	•	1353 / 4	•	414
(11)	•	1025 / 3	•	406
(12)	•	1076 / 3	•	418
(13)	•	1339 / 4	•	477
(14)	•	1366 / 4	•	483
(15)	•	1353 / 4	•	480

(16) تذكرة الحفاظ للذهبي 1307 / 4 طبقات الحفاظ للسيوطي 469

الظلمنكي (17) وأبي عمرو الداني (18) وأبوي علي الصديقي والجواني، إلى آخر القائمة الطويلة التي تضم حفاظ الأندلس ومحدثيها، والقائمين بعلوم الإسناد والرواية بها.

فليس معنى توجه اهتمام المؤرخين لعلماء الحديث إلى عدوة الأندلس أن عدوة المغرب كانت على الدوام خلوا ممن يعتنى برواية الحديث الشريف وضبطه وتقريبه، والاشتغال بعلومه، بل وجد بالمغرب من أكب على علوم الحديث، وأتقنها وجود فروعها وإن كان الواصل منهم إلى رتبة الحفاظ الكبار - كما هو الشأن في عدوة الأندلس - قليلا.

2

وفي البحث الذي قدمته لنيل « دبلوم » الدراسات الإسلامية العليا من دار الحديث الحسنية - عمرها الله - بعنوان : « الجرح والتعديل في المدرسة المغربية للحديث حاولت أن أبين مدى إسهام المغاربة في بحوث الرواية والإسناد، بذكر من تخصص منهم في هذا الجانب من العلوم الإسلامية، وعرض انتاجهم، ومناهجهم في تناول بحوثه.

ألا أن المغرب المقصود في رسالة « الدبلوم » هو المغرب بعدوتيه الأندلس والمغرب الأقصى، وكان توجيه هذا التزاوج بين القطرين هو ما جاء في تقديم الرسالة في الفقرة التالية :

« المقصود من المغرب هو المغرب بعدوتيه، الأندلس والمغرب الأقصى، فهما يعتبران من الناحية العلمية قطرا واحدا، وإذا أمكن فصلهما سياسيا في بعض الحقب، فمن العسير فصلهما علميا وفكريا لأن بين علمائهما من التداخل والترابط والتزاوج والاشتراك في الشيوخ والمذهب والتفكير والمنهج ما يتعذر معه فصلهما، وقد قال ابن القطان الفاسي، وهو يتحدث عن يوسف بن عدي الكوفي نزيل مصر : « روى عنه من أهل بلدنا : بقي وابن وضاح » كما سيأتي.

(17) تذكرة الحفاظ للذهبي 1098 / 3 طبقات الحفاظ للسيوطي 423

(18) 1120 / 3 429

ومن جهة أخرى، فإن الظواهر التي اكتشفت هذا العلم⁽¹⁹⁾ بالأندلس والمغرب تعتبر واحدة، وهما مشتركان في كثير من خصائصها، مثل عدم جمع المتكلم فيهم من رجالهما في كتاب خاص وعدم معرفة الكثير عنهم، وتفرق قواعد الفن ومسائله في الكتب المختلفة، والاهام التي تحصل للمشاركة بالنسبة إلى رجالهما. الخ

كل ذلك يعتبر واحدا في المغرب بعدوتيه، كما سيوضح من البحث⁽²⁰⁾ ولذلك جاء حظ المغرب الأقصى من بحث « الدبلوم » ضئيلا نوعا ما لطفيان الجانب الأندلسي عليه.

ولا شك أن « علم الجرح والتعديل » الذي تم بحث اسهام المغاربة من خلاله في علوم الحديث الشريف، هو من أهم تلك العلوم ومن أغزرها مادة، لان موضوعه هو دراسة أحوال عشرات الآلاف من الرواة والحكم يقبل حديثهم أورده.

فكان اعتناء عامة المحدثين به شديدا⁽²¹⁾ وهكذا ألفت فيه عشرات المصنفات.

أما علم « علل الحديث » فهو أضيق نطاقا من علم « الجرح والتعديل » وأدق بحثا وأعوص فهما، ولذلك لم ينبغ فيه الا قلائل من أئمة الحديث وكبار حفاظه، وحذاق نقاده، كما سيتضح.

وقد وجد في محدثي الأندلس من تخصص في هذا العلم وأتقنه كابن عبد البر وابن حزم وأبي علي الهيثمي وعبد الحق الإشبيلي وغيرهم فأخذ الناس

(19) أي علم الجرح والتعديل

(20) الجرح والتعديل في المروسة المغربية للحديث من 1 (هامش)

(21) نواة علم « الجرح والتعديل » هي أحكام كل بلد على روايته لأنهم أعرف بهم وأكثر اطلاعا على أحوالهم، وقد وجدت هذه الأحكام من نقاد المغرب على رجاله بالفعل، إلا إنها لم تجمع في كتاب خاص كما حدث بالشرق وكان أحد أهداف بحث « الدبلوم » تتبع تطور مسيرة الجرح والتعديل في المغرب، واستخراج أحكام عامة لمنهج المغاربة في الجرح والتعديل. وبعد مناقشة الرسالة طبع الجزء السادس من « الذيل والتكملة » لابن عبد الملك. وقد ذكر فيه في ترجمة ابن الأبار، أن من مؤلفاته : « كتاب الشفاء في تمييز الثقات من الضعفاء ». وهو مقصور على أهل الأندلس (انظر الذيل والتكملة 258/6) فتواريت الخواطر والحمد لله.

بأرائهم واشتهرت أحكامهم على الأحاديث وتعليقها وذاعت بين علماء الفن في سائر الأقطار.

أما في المغرب الأقصى فقد وجد من أقدّاز حفاظه من اعتنى بهذا الشأن أتمّ عناية حيث تخصصوا في علوم الحديث وبخاصة « علم العلل ». وانتشر ذكرهم بالشرق وكثر النقل عنهم وقدر إسهامهم الفعال في هذا المجال، فأدرجوا في كتب حفاظ الحديث وأعيان علمائه، وإن لم يحوزوا نفس الاهتمام ببلدهم المغرب. كآبي الحسن بن القطان الفاسي المتوفى سنة 628، وتلميذه آبي عبد الله ابن المواق المراكشي المتوفى سنة 642، وآبي عبد الله ابن رشيد السبتي المتوفى سنة 721. وسيأتي الحديث عنهم بتفصيل إن شاء الله.

وربما كان أكثر هؤلاء تخصصا في « العلل » وأشهرهم ذكرا في مختلف كتب الحديث المشرقية، بحيث لا يكاد يخلو كتاب منها من نقل أو نقول عنه، هو أبو الحسن بن القطان.

4

وهذا البحث عن علوم الحديث بالمغرب سيكون - إن شاء الله - خاصا بالمغرب الأقصى، في أخص فنون الحديث، وهو علم « العلل » في إنتاج عالم لم يرحل عن دائرة ملك الموحدين، وهو أبو الحسن بن القطان.

قد تجشمت فيه كثيرا من الشاق، وواصلت الايام بالليالي لجمع مواد وتنسيقها، ثم التعمق في مدعّواتها، واستنتاج معطياتها. ومقارنة ما عند المشاركة بما عند المقاربة، ومحاولة التوفيق بين المدارس العلمية على تباعد أقطارها وتباين مناهجها، كما سيتضح لكل منصف لبيب، وهو يتتبع أبواب البحث وفصوله ومباحثه مع قلة الإمكانيات، وضعف الوسائل وعزّة المعين، وانعدام المساعد.

وأرجو أن أكون أسهمت بهذا البحث - على تواضعه - في إعطاء فكرة واضحة ومحددة عن مسيرة علوم الحديث الشريف بالديار المغربية، وفي إبراز شخصية حافظ عالم قد شهد له بالامامة في علوم الحديث نقاد الفن وجهها بذته،

وهو الخامل الذكر، المجهول القيمة في بلده، حتى أن فهارس وأشباه المغاربة يخلو الكثير منها، من رواية كتبه واسنادها أو التعرض لذكره بالمرّة.

وهذا « فهرس الفهارس » قد حوى أسماء الكثير من المستندين والمتعاطين للرواية، والمقصين عليها، لا تجد فيه ذكرا لابن القطان رغم أن له « برنامج شيوخ » وصف بئنه مفيد وحافل. كما سيأتى (22).

وهم في المشرق يضعون ابن القطان الفاسي في مصاف زمرة النخبة من الحفاظ النقاد، كحسبي بن معين، وعلي بن المديني، والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم الرازيين والدارقطني وأضرابهم، على ما سيتضح.

كما أرجو أن يبرهن البحث أيضا على أن قضية كون المغرب بلد فقه لا بلد حديث، ليست على إطلاقها، وأن السبب في استغاضتها يعود في جزء كبير منه إلى إهمال المغاربة لعلمائهم في مختلف الفنون وعدم احتفالهم بهم.

وربما استمر هذا الإهمال من المغاربة لعلمائهم إلى العصور المتأخرة، حيث أخذ الناس في مختلف الأقطار يتقبون عن تراثهم ويبرزون آثار علمائهم، كما هو مشاهد. فزيادة على تجاهل أصحاب الفهارس المغاربة حتى المتأخرين منهم لعالم كبير كابن القطان، نجد المعلق على « شرح الفية العراقي » في مصطلح الحديث، يترجم لكل من ورد ذكره في شرح الشيخ زكريا الأنصاري المطبوع مع شرح العراقي نفسه، ولما نقل كل من الحافظ العراقي والشيخ زكريا الأنصاري كلاما عن الحافظ المغربي ابن المواق، كتب المعلق وهو مغربي ما نصه،

« ابن المواق الحافظ أبو عبد الله محمد ابن أبي بكر، هكذا في جل شروح الألفية، ولم أقف على من ترجمه في الكتب المعتمدة في التراجم » (23) فكان هذا الحافظ المغربي هو الوحيد الذي أهمل من التعريف به من بين عشرات العلماء المترجمين في التعليق ولم ينسب حتى إلى بلده. مع أن الحافظ العراقي والشيخ

(22) انظر في استنساخ ابن القطان على « فهرس الفهارس » دليل مؤرخ المغرب الأقصى لابن سودة

20/2 ط دار الكتاب بالدار البيضاء.

(23) شرحا الفية العراقي 110/1 ط فاس.

زكريا. وهما مشرقيان عرفاه وعرفا مكانته العلمية وقيمة أرائه في علوم الحديث، حيث تعددت النقول عنه في كتابيهما.

5

ولا يعني تخصيص البحث للمغرب الأقصى تجاهل الحقيقة السابقة وهي تأثير المغرب بالأندلس وتأثيره فيه إلى حد يعسر التفريق بينهما في المجال العلمي، إلا أن تأثير الأندلس الحديثي في المغرب أبين من تأثير الأندلس بالمغرب.

فالقاضي عياض الذي يعتبر نموذجا لاشهر محدثي المغرب، إذا جرد من معجم شيوخه « الغنية » الشيوخ الأندلسيون، وحذف من أسانيده رجال الأندلس، والبال أن أنه لم يرحل خارج القطرين، كان وضعه الحديثي وقيمته الإسنادية مختلفين عن واقع حاله المعروف.

ومثله بقية علماء الحديث بالمغرب إلى ما قبل سقوط الأندلس ولا يختلف عنهم ابن القطان في هذا.

ويجدر في هذا المجال، ذكر حكاية طريفة وقعت للمحدث المغربي أبي القاسم عبد الرحيم ابن الملقوم الفاسي المتوفى سنة 604 مع عدد من حفاظ الأندلس تدل على مدى ازدياد الناحية العلمية في العدوتين، وتأثر المغرب بالأندلس في الناحية الحديثية والإسنادية على الأخص.

قال ابن الأبار في « معجم أصحاب الصدقي » :

« حدثت عن أبي القاسم عبد الرحيم بن عيسى بن الملقوم (24)، أنه حضر جنازة بخارج الرض الشرقي من قرطبة، حيث قبور يحيى بن يحيى وعبيد الله وأبي عيسى، ويقرب منها قبر القاضي يونس بن عبد الله، وقبر أبي عبد الله بن الطلاء، وذلك في سنة اثنتين وسبعين وخمسمائة، وحضرها معه القاضي بقرطبة إذ ذاك أبو محمد ابن مغيث بن الصفار، وأبو الوليد ابن أبي القاسم بن رشد

(24) المتوفى سنة 604 هـ من أهل البيوتات العلمية والحديثية بفاس قدم جده إلى المغرب في جيش موسى ابن نصير، انظر : « جدوة الاقتباس » رقم 482.

وأمثالهما فافضى بهم التفاوض إلى أن قال أحدهم : إن الفقيه أبا جعفر البطروجي حضر في هذا الإبان جنازة، وجرى ذكر مسألة احتج فيها بأن قال : حدثني صاحب هذا القبر وأشار إلى قبر يونس بن عبد الله، عن صاحب هذا القبر وأشار إلى قبر أبي عيسى عن صاحب هذا القبر وأشار إلى قبر عبيد الله ابن يحيى، عن صاحب هذا القبر وأشار إلى قبر يحيى بن يحيى عن مالك رحمه الله في « الموطأ » وأتم أبو جعفر حجته بالذي أراد. قال ابن المجهوم : فانتدبت أنا وقلت : لم يغب عن هذا الموضع من سندي في « الموطأ » غير والذي رحمه الله فاستحسن أصحابنا ذلك « (25) ».

6

وانطلاقاً من هذا الواقع العلمي الذي لا يمكن تجاهله أو التغاضي عنه، تعين تخصيص الباب الأول من هذا البحث لمسيرة علم « العلل » في الأندلس. والكشف عن مواطن الترابط بين القطرين في هذا الباب وإظهار مدى تأثير المغرب بجارته وذلك بعد تقديم باب تمهيدي للتعريف بعلم « العلل » بصفة عامة، وتبيين أهميته، والمتخصصين فيه وأشهر كتبه. الخ لتتربط حلقات البحث.

على أن يبقى الموضوع الأصلي مركزاً على جانبين متداخلين : أحدهما أساسي، ويرجع إلى دراسة « العلل » عند ابن القطان من خلال كتابه « بيان الوهم والإيهام ».

والجانب الثاني، هو الجانب المظهري المستنتج ذهنياً من تلك الدراسة وهو يوضح المشاركة الفعلية للمغاربة في علوم الحديث ووجود المتخصصين في أدق فروعها، المتعمقين في سائر بحوثه.

والجانبان - كما تقدم - متداخلان ومتلازمان في الإحساس بحيث ينتقل ذهن عفوياً من الأول إلى الثاني.

وهكذا تكون البحث من باب تمهيدي، وأربعة « أبواب » وخاتمة.

(25) معجم أصحاب الصدفي لابن الأثير ص 25 .

الباب التمهيدي : علم « العلل » عند علماء الحديث. ويشتمل على خمسة
مباحث :

المبحث الأول : التعريف بالعلة في اللغة والاصطلاح. ومحاولة التوفيق بين
اللغويين والمحدثين في استعمالهم لفظي « معلل » و « معلول » المنوعتين عند
أهل اللغة فيما قصده بهما المحدثون.

المبحث الثاني : مكانة علم « العلل » بين علوم الحديث وفيه نبذة تعريفية
عن علوم الحديث، ونشأتها، والنسبة بينها وبين مصطلح الحديث وإبراز أهمية
« علم العلل » وصعوبته، وقلة المتخصصين فيه.

المبحث الثالث : طرق معرفة « العلل »، وقد أوضحت في هذا المبحث أنه
ليست هناك وسيلة معينة لاكتشاف العلة في الإسناد. وأن المنهج المسلوك عندهم
لذلك هو الإحصاء الدقيق والتتبع المضني للطرق والأسانيد والدراسة الجزئية
لتصرفات الرواة.

المبحث الرابع : أنواع العلة في الإسناد وفي المتن،

المبحث الخامس : التأليف في « العلل »، وفيه تقسيم المؤلفات في « العلل »
إلى خاص بالعلل، وإلى كتب التراجم التي تتعرض للعلل، وإلى كتب علل شخص
معين، أو كتاب معين وإلى كتب الحديث المعللة.

الباب الأول : مدى تأثير المغرب بالأندلس في العلل. ويقع في فصلين :

الفصل الأول : التعريف بالعلة في الأندلس. وفيه : إبراز طبيعة النقد عند
الأندلسيين. وتأثر التعليل عندهم بطبيعتهم النقدية، ونبذة عن ابن وضاح أول من
أدخل هذا العلم إلى الأندلس وتأثرهم به. ومنهجهم في التعليل وكتاباتهم في
« العلل » وتحليل لكتاب أبي علي الجبائي في « علل الصحيحين ».

الفصل الثاني : أثر عبد الحق الإشبيلي في منهج التعليل بالمغرب، وقد
أفردته لعبد الحق الإشبيلي وكتابته « الأحكام الشرعية الذي وضع عليه ابن
القطان كتابه موضوع البحث.

وهو يتناول التعريف بعبد الحق، ودراسة لكتابه مع التركيز على جانب «العلل» فيه، ثم تأثيره في ابن القطان، وأوجه الترابط بين كتابيهما.

الباب الثاني : دراسة كتاب «الوهم والإيهام» لابن القطان ويشتمل على أربعة فصول :

الفصل الأول : التعريف بابن القطان. وفيه يقع التعرف على مسيرة علم الحديث بالمغرب الأقصى من خلال نشأة المؤلف ودراسته، وشيوخه وتلاميذه، ومذهبه، ومجالاته العلمية، ووظائفه وحظوته عند ملوك الموحدين. ثم التعرف على مكانته عند علماء الحديث في مختلف الجهات. وفي هذا الفصل مبحث خاص بمناقشة ابن عبد الملك في اتهاماته لابن القطان.

الفصل الثاني : التعريف بكتاب «بيان الوهم والإيهام».

ويحتوي على إبراز قيمته الحديثية. ودراسة خصائصه العلمية والأسلوبية.

الفصل الثالث : منهج ابن القطان في تأليف كتابه.

وهو يحتوي على مباحث يقع التعرف منها على موضوع الكتاب وتقسيمه، ودراسة لمقدمته، ومعطياتها بالنسبة إلى منهج المؤلف واصطلاحه في كتابه، ثم مصاحبته في تصديرات أبواب كتابه، مع دراسة للمنهج من خلال مصادر الكتاب، ووظيفة المحدث التي تقيد بها المؤلف في كتابه هذا.

الفصل الرابع : المؤلفات حول كتاب ابن القطان.

وخصصته لتتبع وتحليل ما كتب على كتاب ابن القطان هذا من تعقبات واستدراكات وتلخيصات.

وقد جعلت الباب التمهيدي، والباين الأول والثاني، بمثابة القسم الأول من هذا البحث، والباين الثالث والرابع، المتمحضان لدراسة العلة والتعليل عند ابن القطان. بمثابة القسم الثاني منه.

فالباب الثالث : العلة عند أبي القطان، يشتمل على ثلاثة فصول.

الفصل الأول : الأسس التي بنى عليها تعليله للأحاديث.

على تحصيله من يستعمل هذه الكتب
في معرفة على حقيقته، انظر كتابه في معرفة
حقائقه على حقيقته

واتطلقت في دراسة هذه الأسس من محترقات الصحة. كالإرسال
والإنقطاع والإعصال، والتعليق، والتدليس، وقوادح العدالة من بدعة وخوارم مروعة
والجهالة بالرواة، والإخلال بالضبط، وما إلى ذلك. وقد جلبت مذهب ابن القطان
في الأخذ بهذه الأصول في التعليل، وقارنته بمذاهب المحدثين. وأبرزت الطابع
الخاص الذي طبعها به لتساير منهجه في النقد والتعليل.

الفصل الثاني : المسائل التي انفرد بها ابن القطان في أصول الحديث.

وهو وإن كان امتدادا للفصل قبله، إلا أن لانفراد ابن القطان عن الجمهور
في عدد من أصول الحديث. حيثيات، وسمات. معيزة اعتبر بها صاحب مدرسة
مستقلة في دراسة الحديث ونقده.

والفصل الثالث : جعلته لتتبع نماذج من مناقشاته مع حفاظ الحديث
ونقاده الكبار. بحسب منهجه في البحث، وأصوله، وما انفرد به.

الباب الرابع : التعليل التفصيلي عند ابن القطان.

وفي هذا الباب، قمت بدراسة تفصيلية لجزئيات التعليل في كتاب ابن
القطان وسير منهجه في تطبيق أصوله وتناوله لمسائل هذا الفن. وهو يشتمل على
ثلاثة فصول :

الفصل الأول : التعليل بين عبد الحق وابن القطان.

وباعتبار أن ابن القطان وضع كتابه أساسا لانتقاد كتاب عبد الحق. فقد
أبرزت في هذا الفصل جانباً هاماً من جوانب مدرسة ابن القطان. في بحوث
الأسانيد والعلل، وضمنته انتقادات ابن القطان لعبد الحق في الشكل أي من
حيث منهجيته في البحث عن العلل، وعرضها في كتابه، ثم في الموضوع أي في
صميم تعليله للأحاديث. ثم عطف على ذلك بالنواحي التي اتفقا فيها.

الفصل الثاني : شمولية التعليل في كتاب ابن القطان. وهي تبرز من خلال
تعليله بسائر أنواع العلل، ثم في موقفه من « الصحيحين » و « الموطأ ». وتعليله
ما بدا له من أحاديث هذه الكتب الثلاثة.

الفصل الثالث : تعليل الصحيح بالحسن.

وبينت فيه اصطلاحه الخاص بالحسن، وغموض موقفه من الاحتجاج به وطريقة تعليله الصحيح بالحسن حسب اصطلاحه.

الخاتمة : واستخلصت فيها النتائج العامة للبحث، مع محاولة تقويم مدرسة ابن القطان في علوم الحديث.

ولم آل جهداً أو أدخر وسعاً في المراجعة، والتحقيق. وتخريج الأقوال والتعمق في مختلف الآراء والمذاهب، واستخلاص النتائج.

ولا أدعي كمالات ولا إحاطة، ولا القول الفصل، فإن صُرفَ عملي هذا همم الباحثين إلى خدمة كتابي عبد الحق وابن القطان، واعتبر نواة لعمل كبير يجلي فضلها، حتى يقدر مجهودهما في خدمة السنة النبوية بهذه الديار حق قدره، كنت قد حققت هدفي وأحتسب على الله ثواب سعياً.

وأنتهي هذا التقديم بكلمة تقدير واعتراف بالجميل للأستاذ المشرق فضيلة السيد الدكتور محمد فاروق النبهان، الذي تفضل مشكوراً فقبل الإشراف على هذا البحث، ومدلي يد المساعدة والعون. وقبل ترددي عليه - رغم مشاغله وأعبائه - برحابة وسعة صدر لا يتحلى بهما إلا أفاضل العلماء الذين يجعلون من بث العلم، وخدمة الثقافة، وإفادة للطلبة. شغلهم الأول، ومهمتهم المقدسة. فجزاه الله خيراً، وراعى له أياديهِ الكريمة على طلبة دار الحديث الحسنية، زادها الله ازدهاراً وتآلفاً وإشعاعاً في حمى منشئها وراعيها صاحب الجلالة والمهابة أمير المؤمنين مولانا الحسن الثاني أيده الله ونصره، وخلد في الصالحات ذكره.

نسأل من الله سبحانه وتعالى، أن يتقبل عملنا خالصاً لوجهه، وأن يرزقنا التوفيق والعون والهدى.

الباب التمهيدي

« علم العلل » عند علماء الحديث.

المبحث الأول : التعريف بالعلة.

أولا : عند علماء اللغة.

« معلل » و « معلول » بين اللغويين والمحدثين.

ثانيا : العلة عند علماء الحديث.

المبحث الثاني : مكانة « علم العلل » بين علوم الحديث.

أولا : نبذة تعريفية عن علوم الحديث - نشأة علوم الحديث - النسبة بين

علوم الحديث ومصطلح الحديث.

ثانيا : أهمية « علم العلل » - أسباب قلة المتكلمين في « العلل ».

المبحث الثالث : طرق معرفة العلل.

تتبع طرق الحديث - إحصاء المرويات - التصنيف للرواة غير المتقنين في

شيوخ، أو بلد - تتبع أخطاء كل محدث على حدة - وضع كشفوف بالمجلسين -

التمييز بين أنواع التحمل.

المبحث الرابع : أنواع العلة

أولا : علة المتن - ثانيا : علة السند - ثالثا : العلة فيهما.

المبحث الخامس : التأليف في العلل.

الفرع الأول : المدخل إلى الموضوع.

الفرع الثاني : تقسيم المؤلفات في العلل.

القسم الأول : خاص « بالعلل »

القسم الثاني : كتب تراجم تتعرض للعلل.

القسم الثالث : كتب « علل » شخص معين، أو كتاب معين.

القسم الرابع : كتب الحديث المعللة.

المبحث الأول التعريف بالعلة

أولاً : عند علماء اللغة :

العلة بالكسر معنى يحل بالمحل فيتغير به المحل، ومنه سمي المرض علة لأنه بحلوله يتغير الحال من القوة إلى الضعف (١) والفعل عل يعل بالكسر، ويتعدى بالهمزة، فيقال : أعله الله، ولا أهلك الله، أي لا أصابك بعلة.

واسم المفعول : معل، وعليل.

استعمال المحدثين :

وقد أخذ المحدثون من هذا المعنى، لفظ « علة » فاستعملوه في الحديث الذي تخللته آفة توهم صحته وتحيله إلى ضعف.

ولكنهم عندما استعملوا اسم المفعول، أضافوا إلى « معل » القياسي : « معلل » و « معلول » فقالوا : حديث معلل، وإسناد معلول.

« معلل » و « معلول » بين اللغويين والمحدثين :

(١) معلل :

قال أهل اللغة : إن « معلل » لا يصح اسم مفعول من « أعل » بالمعنى الذي يريده المحدثون، لأنه مفعول « عظه » بمعنى سقاه الشربة الثانية. وبمعنى ألهاه بالشيء، وشغله به فهو « معلل » ومنه تعليل الصبي بالطعام (٢) ولذلك عقب الحافظ العراقي على ابن الصلاح حين عنوان في « مقدمته » مبحث العلة بـ « معرفة الحديث المعلن » بقوله : « والأحسن أن يقال فيه « معل » بلام واحدة، لا « معلل » فان الذي يلامن يستعمله أهل اللغة بمعنى ألهاه بالشيء، وشغله به، من تعليل الصبي بالطعام، وأما بلام واحدة، فهو الأكثر في كلام أهل اللغة. وفي عبارة أهل

(١) القاموس المحيط ممزوج بشرحه تاج العروس ١٢/٨

(٢) انظر لسان العرب ٤٧١/١١ وشرح القاموس ٢١/٨

الحديث أيضا، لأن أكثر عبارات أهل الحديث في الفعل، أن يقولوا : أعلمه فلان بكذا وقياسه معل «(3). ولكنه في « الألفية » نظم تعبير ابن الصلاح كما هو فقال :

«وسم ما بعلة مشمول معللا ولا تقل معلول»

إلا أنه انتقد في شرح الألفية استعمال « معلل » بما انتقده في نكتته(4) وقال الشيخ زكرياء الأنصاري، في شرحه على « ألفية العراقي : « المعلل » لا جودة فيه، فإنه لا يجوز أصلا، لأنه ليس من هذا الباب «(5).

وإذا استعمل المحدثون « معلل » بكثرة، وعنون به شيخ أهل الاصطلاح، أبو عمرو بن الصلاح، مبحث العلة - كما تقدم - وتبعه الحافظ ابن حجر - وتابعيه بتحقيقه - فقال في « نخبة الفكر » :

(وخبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط متصل السند غير معلل ...)

وأبي اللغويون هذا الإطلاق في المعنى الذي يريده المحدثون، فقد التمس الحافظ السخاوي مخرجا لغويا يصح للمحدثين استعمالهم في نظر أهل اللغة، ولكنه انحرف بكلمة « معلل » عن معنى المرض الذي قصد إليه أهل الحديث، فهو بعد أن قرر أن « معلل » لا يكون إلا بمعنى ألهاء بالشئ، وشغله به، ومنه تحليل الصبي بالطعام قال : « وما يقع من استعمال أهل الحديث له حيث يقولون : علمه فلان، فعلى طريق الاستعارة «(6).

قال علي القاري : « وجه الشبهة : الشغل، فإن المحدث يشغل بما فيه العلل «(7).

ويما تقدم يستغرب إطلاق الدكتور محمد عجاج الخطيب على « معلل » أنه قياسي، حيث قال : « والقياس أن يقال : معل ومعلل «(8).

(3) « التقييد والايضاح شرح مقدمة ابن الصلاح » وهو المعروف بنكت العراقي علي ابن الصلاح ص 117.

(4) أنظر شرح ألفية العراقي 225/1.

(5) فتح الباقي بشرح ألفية العراقي لزكريا الأنصاري مع التبصرة والتذكرة 225/1.

(6) فتح المغيب بشرح ألفية الحديث للحافظ السخاوي 210/1.

(7) شرح النخبة لعلي القاري ص : 132.

(8) أصول الحديث علومه ومصطلحه للدكتور محمد عجاج الخطيب ص : 291.

وأما « معلول » فهو اسم مفعول قياسي لعلله بمعنى سقاه مرة بعد أخرى قال ابن الأثير في « النهاية » :

« وفي حديث علي : من جزيل عطائك المعلول، يريد أن عطاء الله مضاعف يعمل به عباده مرة بعد أخرى، ومنه قصيد كعب :

كأنه منهل بالراح معلول » (١٧).

وأما بالمعنى الذي يقصده المحدثون، فقد منعه أكثر أهل اللغة، قال في « القاموس المحيط » :

« وأعله الله تعالى، فهو : معل، وعليل، ولا تقل معلول ».

وحكى شارحه السيد مرتضى، وصاحب « لسان العرب » عن ابن سيدة قوله في « المحكم » :

« واستعمل أبو اسحاق لفظ المعلول في المتقارب من العروض، وأرى هذا إنما هو على طرح الزائد، كأنه جاء على عل وإن لم يلفظ به، ولا فلا وجه له. والمتكلمون يقولونها ويستعملونها في مثل هذا كثيراً. قال : وبالجمله فليست منه على ثقة ولا تلج، لأن المعروف إنما هو أعله الله فهو معل » (١٨) ولذلك قال ابن الصلاح : « معرفة الحديث المعلن، ويسميه أهل الحديث المعلول، وذلك منهم ومن الفقهاء فسي قولهم في باب القياس : العلة والمعلول مرئول عند أهل العربية واللغة » (١٩).

قال الحافظ العراقي : « وقد تبعه عليه الشيخ محي الدين النووي فقال في مختصره : إنه لحن (١٢) واعترض عليه بأنه قد حكاه جماعة من أهل اللغة، منهم قطرب حكاه اللبلي والجوهري في الصحاح، والمطرزي في المغرب.

(١٧) النهاية في غريب الحديث لابن الأثير 291/5 .

(١٨) لسان العرب 471/11، وتاج العروس بشرح القاموس 52/8 .

(١٩) المقدمة مع التقييد والابضاح ص : 115 .

(١٢) أنظر التقريب للنووي مع تدريب الراوي 284/1 .

والجواب على المصنف (أي ابن الصلاح) أنه لا شك في أنه ضعيف، وإن حكاه بعض من صنف في الأفعال، كابن القوطية، وقد أنكره غير واحد من أهل اللغة، كابن سيده، والحريري، وغيرهما « (13) ».

ومع ذلك فقد أضاف الحافظ العراقي :

« التعبير بالمعلول، موجود في كلام كثير من أهل الحديث، في كلام الترمذي في جامعه، وفي كلام الدارقطني، وأبي أحمد بن عدي وأبي عبد الله الحاكم⁽¹⁴⁾ وأبي يعلى الخليلي، ورواه الحاكم في التاريخ وفي علوم الحديث أيضا عن البحاري⁽¹⁵⁾ ».

وقد تشعب الكلام، وكثر الجدل حول أخذ « معلول » من العلة بمعنى المرض في كتب اللغة والحديث والفقه والأصول بين مانع ومجوز، ومخرج للكلمة على شتى المحامل والمخارج، ولعل أحدا من المتأخرين كالعراقي والسخاوي والسيد مرتضى الزبيدي وغيرهم، ممن خاض في هذه المسألة لم يراجع كلام المحقق الشيخ أحمد الفيومي، صاحب « المصباح المنير » الذي حل الاشكال وفصل في النزاع، وأجاز استعمال « معلول » فيما قصده المحدثون والفقهاء وعلماء الاصلين، استعمالا لغويا صحيحا، بل يفهم منه أن « معلول » هو الأكثر استعمالا عند أهل اللغة من « معل » فقد قال في « المصباح » :

« عل الانسان بالبناء للمفعول مرض، ومنهم من يبنيه للفاعل من باب ضرب، فيكون المتعدي من باب قتل، فهو عليل، والعلة المرض الشاغل والجمع علل، مثل سبرة وسدر، وأعله الله فهو معلول، قيل : من النوادر التي جاءت على غير قياس، وليس كذلك، فإنه من تداخل اللغتين⁽¹⁶⁾ ».

والاصل : أعله الله فهو معلول، أو من عله فيكون على القياس، وجاء معل على القياس، لكنه قليل الاستعمال «⁽¹⁷⁾».

(13) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للعراقي ص : 116

(14) أنظر معرفة علوم الحديث ص : 11

(15) التقييد والإيضاح ص : 112

(16) تداخل اللغتين، هو أن يؤخذ المأخوذ من لغة، والمضارع من لغة أخرى

(17) المصباح المنير ص : 67 ط مصرية قديمة سنة 1278

وبهذا يكون استخدام الكلمات الثلاث «معلل» و«معلل» و«معلول» من طرف المحدثين وكما سترد بكثرة أثناء البحث - صحيحا من الوجهة اللغوية إذا أخذ بالاعتبار تخريج الحافظ السخاوي لـ «معلل» على أنها استعارة من علته بالشيء إذا شغله به، والله أعلم.

ثانيا : العلة عند علماء الحديث

اعتبر المحدثون في علة الحديث، المعنى اللغوي - كما تقدم -

ويمكن القول بصفة عامة : أن الحديث الذي تخلل عنته أو إسناده آفة تمنع من قبوله والعمل به، سواء رد، أو توقف فيه، هو حديث معلل باعتبار الإطلاق اللغوي.

غير أن تلك الآفة تكون أحيانا ظاهرة جلية، قد يدركها حتى غير المشتغلين بالحديث، فضلا عن المحدثين.

فإذا قال الزهري، مثلا : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال مالك : بلغني عن عمر بن الخطاب، وقال البخاري : وعن الليث بن سعد، أدرك أغلب أهل العلم من فقهاء ومفسرين، ومؤرخين وغيرهم، أن كلام هؤلاء غير موصل الإسناد إلى من عزوه إليه، لأنه لا يخفي على من يشتغل بالعلم أن الزهري لم يدرك رسول الله عليه وسلم وأن الإمام مالك لم يدرك عمر بن الخطاب، وأن البخاري ولد بعد وفاة الإمام الليث بأزيد من عشرين سنة. رغم أنه قد يوجد من لا يعرف الاسم الاصطلاحي لتصرف كل واحد من الثلاثة، كالمرسل والمعضل والمعلق.

وأحيانا تكون الآفة خفية غامضة، بحيث لا يشك المحدث العادي ببله غير المحدث، في أن الحديث صحيح سالم من كل ما يقدر، والواقع أنه قد اشتمل على خلل يمنع من قبوله، ولا يكتشفه لخفائه إلا النقاد من المحدثين، كما سيتضح بعد.

وقد اصطلاحوا على إطلاق اسم « العلة » على هذا القادح الخفي. لأن الموانع الظاهرة من قبول الحديث، قد وضع لها أسماء اصطلاحية تخصها، كالمنقطع والمعضل والمدلس والشاذ والمنكر، الخ. وكذلك وضع للرواة ألقاب تبين

مدي تدنيهم في رواية الحديث من المستور المتوقف في حديثه إلى الكذاب الذي يرد حديثه ولا يقبل، كما يعلم من مراتب الجرح في كتب المصطلح (18). فجميع تلك التسميات والالقب القاذحة، بالإضافة إلى ما لم يوضح له اسم من القوادح - كما سيأتي - كل ذلك إذا كان خفيا غير ظاهر، هو «علة» في اصطلاح أهل الحديث.

قال أبو عبد الله الحاكم في «معرفة علوم الحديث» :

« وانما يغلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فان حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات، أن يحدثوا بحديث له علة، فيخفي عليهم علمه، فيصير الحديث مغلو لا (19).

وقال ابن الصلاح، معرقا «غلل الحديث».

« وهي عبارة عن أسباب خفية غامضة قاذحة فيه، فالحديث المغلل هو الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته، مع أن الظاهرة السلامة منها، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر (20).

وتقيد ابن الصلاح العلة بالقاذحة، احتراز عن العلة غير القاذحة كابدال راو ثقة بأخر ثقة أيضا، وهما معاهد سمعا من شيخهما، فإن هذه العلة لا تقدح في قبول الحديث والعمل به، وإن كان اسناده مغلا. وقد مثلها بما :

« رواه الثقة يعلى بن عبيد عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « البيعان بالخيار » الحديث. فهذا الإسناد متصل ينقل العدل عن العدل وهو مغلل غير صحيح، والمتم على كل حال صحيح، والعلة في قوله عمرو بن دينار، إنما هو عبد الله بن دينار. هكذا رواه

(18) أنظر تفصيل مراتب الجرح، في الترفع والتكميل، في الجرح والتعديل للشيخ عبد الحي الكلاوي بدما من ص 73 مع تعليقات الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة

(19) معرفة علوم الحديث ص 112

(20) مقدمة ابن الصلاح مع التقيد والايضاح ص 116

الأئمة من أصحاب سفيان عنه، فوهم يعلى بن عبيد، وعدل عن عبد الله بن دينار، إلى عمرو بن دينار، وكلاهما ثقة» (21).

ثم إنهم - بعد تحديد هذا المفهوم الاصطلاحي للعلة - توسعوا في إطلاقاتها فأخذوا يعللون حتى بالقوادح الظاهرة، اعتباراً للمعنى اللغوي، فيقولون: هذا الحديث معلول بالانقطاع، أو بالراوي الفلاني وهو ضعيف، أو متهم، الخ.

وقد اشتهر عن الإمام الترمذي أنه أطلق على النسخ «علة» بهذا الاعتبار. والتعليل بالظاهر هو مذهب أغلب الأندلسيين والمغاربة كما سيأتي.

المبحث الثاني

مكانة علم «العلل» بين علوم الحديث

أولاً: نبذة تعريفية عن علوم الحديث.

إذا كان الحديث الوارد بطريق التواتر أو التوارث مقبولا كله، ولا يبحث في ظروف نقله ولا في ثقة نقلته، وإنما يبحث فقط - عن تحقق شروط التواتر فيه، فإن الحديث الوارد بطريق الأحاد ينقسم إلى مقبول ومردود والمقبول هو الصحيح والحسن، والمردود ما عداهما، كما سيأتي.

وإذا كانت أسباب الرد تنقسم بدورها إلى ظاهرة وخفية، والخفية كلها تدخل في نطاق بحوث «العلة»، فإن شطر أسباب الرد هو موضوع لتلك البحوث، هذا إن اعتبرنا المفهوم الاصطلاحي للعلة. أما إن اعتبرنا المفهوم اللغوي العام كما أخذ به المغاربة، فأسباب الرد كلها سواء أكانت ظاهرة أم خفية، تعتبر موضوعاً لبحوث العلة ونظراً لهذا الاتساع في نطاق البحث في أسباب رد الحديث، واعتباراً لكثرة مجالات بحوث «العلة»: أطلق عليها اسم «العلم» واعتبر

(21) نفس المصدر ص 117 - 118.

علم «العلل» علما مستقلا، أضيف إلى علوم أخرى تتعلق برواية الحديث وتوثيقه تعرف « بعلوم الحديث ».

إلا أن هناك من يتساءل: هل ما يتعلق بنقل الحديث وتوثيقه، هو علم واحد كما هو المتبادر؟ أم علوم متعددة، حتى تعتبر «العلل» علما مستقلا؟ إذ من المعلوم أن لفظة «علم» لها مقومات، قد لا نرى انطباقها على كل بحث بحث من بحوث الرواية.

وقد خصصت هذه النبذة التعريفية عن علوم الحديث، للإجابة عن هذا التساؤل لما لذلك من أهمية ترجع إلى هذا البحث من أساسه، وتتجلى في ناحيتين:

الأولى: أن صدر عنوان هذا البحث، هو «علم العلل» فوجب الانطلاق في البحث من أساس متين. وأهم قواعده هو عنوانه، فتعين أن يكون سالما من جميع الشوائب.

والناحية الثانية: إزاحة ما علق ببعض الأذهان من إشكال حول هذا الموضوع الذي هو من صميم هذا البحث، فيقال:

حين جمع الإمام أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري الشافعي نزيل دمشق المعروف بابن الصلاح، المتوفى سنة 643 كتابه الشهير: «مقدمة علوم الحديث» أو «علوم الحديث» المعروف بـ «مقدمة ابن الصلاح» عد عمله في هذا الكتاب حدثا هاما في أواسط المشتغلين بالبحث بالحديث الشريف بصفة خاصة، وفي الأوساط العلمية بصفة عامة، فوقع الاعتناء به دراسة وشرحا، وتهذيبا، وتعليقا، وتعقبا، واستدراكا ونظما، بل واستظهارا وحفظا (22) ولعل أول من اشتغل بالكتابة حوله من المعاصرين لمؤلفه: «الإمام النووي الذي ولد سنة 631 حيث وضع عليه كتابين: «الارشاد» و «التقريب» كما يقول في أول «التقريب»

..... كما يقول الحافظ أبو الفدا إسماعيل بن كثير المتوفى سنة 774 في تقديمه لاختصاره لكتاب ابن الصلاح ص 11 « وكان الكتاب الذي أعنى بهذه الشيخ الإمام أبو عمرو بن الصلاح تفعده الله من منتهى المصنفات في ذلك بين الطلبة لهذا الشأن، ويما عني بحفظه بعض المهرة من الشبان.... »

« هذا كتاب اختصرته من كتاب «الارشاد» الذي اختصرته من «علوم الحديث للشيخ الإمام... ابن الصلاح (23)».

وبعد قرنين من تأليف ابن الصلاح لكتابه هذا . نجد الحافظ ابن حجر المتوفى سنة 852 يقصر اهتمام المشتغلين بعلوم الحديث على هذا الكتاب، ويخبر بدوران الجميع في فلكه حيث يقول : «... عكف الناس عليه وساروا بسيره، فلا يحصى كم ناظم له ومختصر، ومستدرك عليه ومقتصر، ومعارض له ومقتصر» (24).

مقدمة ابن الصلاح في المغرب :

وفي المغرب الأقصى والأندلس، حاز الكتاب نفس الاهتمام إذ اشتهر وذاع بين علماء العدوتين وانتسخوه وحرصوا على اقتنائه في عصر مؤلفه، حيث يذكر ابن عبد الملك في ترجمة أبي مروان الباجي المتوفى سنة 635 : «ورحل إلى المشرق حاجا، وسمع بدمشق على نزيلها المحدث الشهير أبي عمرو عثمان... ابن الصلاح، تأليفه في «علوم الحديث». وهذا الاصل الذي سمع فيه قد صار إلى والحمد لله، وفيه خط ابن الصلاح بتصحيح التسميع، وقد تضمن أدنه في روايته لكل من حصل منه نسخة، فانتسخ منه جماعة من جلة أهل العلم ونهبائهم، منهم أبو الحسن الشاري، وأبو عمرو عثمان بن الحاج، وأبو القاسم أحمد بن نبيل وغيرهم، ونسخت منه نسخة لبعض الأصحاب لأمر اقتضى ذلك لم يسع خلافة» (25).

وأهمية كتاب ابن الصلاح تؤخذ من عنوانه «مقدمة علوم الحديث» الذي يتكون من عنصرين منفصلين.

العنصر الأول : معرفة اصطلاحات أهل الحديث، والمواضع التي اتفقوا عليها لتناول مسائل علومه. ويعتبر هذا العنصر مدخلا لعلوم الحديث كما أفصح هو نفسه عن ذلك إذ قال في آخر «النوع الثامن والعشرين» : ثم إن هذا الكتاب

(23) التقريب مع شرحه تدريب الروي للسيوطي ط ثانية 61/1

(24) نزعة النظر شرح نخبة الفكر ص 2

(25) الذيل والتكملة لابن عبد الملك 5 - 688/2

مدخل إلى هذا الشأن مفصّل عن أصوله وفروعه شارح لمصطلحات أهل
ومقاصدهم ومهماتهم التي ينقص المحدث بالجهل بها نقصا فاحشا، فهو - إن
شاء الله - جدير بأن تقدم العناية به (26).

العنصر الثاني : عرض أسماء تلك العلوم وموضوعاتها والنواحي التي
تبحث فيها ويذكر في الغالب عددا من المتخصصين فيها، وأهم المؤلفات فيها .

فبالنظر إلى هذين العنصرين ضمن ابن الصلاح كتابه عمليّن، كل منهما
مستقل عن الآخر، إلا أنه حاول المزاوجة بينهما ليصبحا عملا واحدا، حيث
عرضهما في نسق واحد، ولم يفصل أحدهما من الآخر، وربما كانت محاولة الدمج
هذه بين مصطلح الحديث وعلوم الحديث، هي التي شوشت تخطيط الكتاب فلم
يقع ترتيبه على الوضع المناسب كما لاحظ ابن حجر وغيره (27).

العمل الأول : وهو لا يعني بالذات هنا - تتبع عشرات الكتب في فنون
الحديث المختلفة وفي غيرها من الفنون التي لها علاقة بالحديث كأصول الفقه،
ثم استقراء تعبيرات المحدثين التي ترد مسندة في كتبهم، وضم تلك التعبيرات
إلى بعضها بعد حذف أسانيدها، واستخلاص اللفظ الغالب للورود على ألسنتهم،
والذي يصلح أن يكون قاعدة، كحد الصحيح، والحسن والمرسل، والمعضل والثقة
والعدل، والمرفوع، والموقوف، والمسند، الخ ثم تعييد تلك الألفاظ، أي تصييرها
قواعد وأصولا للفن وإعطاؤها صبغة الكلي الذي ينسحب على جزئياته مما
أصبح معه مصطلح أهل الحديث علما متميزا بقواعده وأصوله، مثل العلوم
الأخرى، بعد أن كانت تلك الألفاظ مشتتة في المصنفات المسندة، وكان الدارس
لعلوم الحديث يجد عناء في استقصائها، كي يتصرف في بحثه وفق مقتضاها .

والذين حاولوا جمع اصطلاحات أهل الحديث قبل ابن الصلاح، لم يمكنهم
التوصل إلى منهج يفي بغرض الباحث في أخذ القواعد محررة كقواعد سائر
العلوم.

(26) المقدمة ص 230 ط النعناعي

(27) انظر شرح النخبة ص 2

فكتاب « المحدث الفاضل » لأبي محمد الراهمري المتوفى سنة (360) وهو أول محاولة شاملة في هذا الباب. وكذلك كتب الصاكم، والخطيب، و« الإلماع » للقاضي عياض، وغيرها من المحاولات، زيادة على أن أي كتاب منها بخصوصه لم يستوعب المادة كلها، إذ ركز كل منها على جانب معين، قد تكلف الباحث قراءة عشرين قولاً يؤسساندها ليظفر بقاعدة محررة، ثم قد لا يخرج بشيء، إذا لم يكن من ذوي التخصص الحديثي. لأن صاحب الكتاب غالباً ما يحكي القول ومعارضه ومؤيده، والتشبيه به والقريب المعنى منه، واللازم له، مما لا يتمكن القارئ معه من استخلاص القول الغالب لاعتباره قاعدة يسير في بحثه على وفقها وقليل ما يتدخل مؤلف الكتاب لترجيح أحد الأقوال. وإذا تدخل فللاستظهار بأقوال أخرى على رأي لم يرتضه وهكذا (28).

(28) ونأخذ مثلاً أحد الجوانب التي اهتم بها كل من الراهمري والخطيب البغدادي. وكما جازت التحمل والأداء، وليكن الرواية بالمعنى، فقد عقد الراهمري في « المحدث الفاضل » ص 563 « فصل من قال بإصابة المعنى ولم يتعد اللفظ » وأسند فيه عن وثائق بن الإسقم : « إذا حدثتم بالمعنى فحسبكم، ثم عن الحسن : « إذا أصبت معنى الحديث أجرك ». ثم أسند سبعة عشر قولاً عن الصحابة والتابعين وأئمة هذا الشأن في جواز الرواية بالمعنى، في نحو خمس صفحات، ثم عقد باباً لمنع الرواية بالمعنى، هو « باب من قال باتباع اللفظ » وأسند فيه نحو عشرة أقوال في الموضوع في نحو ثلاث صفحات، دون أن يتدخل أو يعطي قاعدة ولو من عنوان الفصل والباب. وهكذا نجد كتاب « الكفاية في علم الرواية » للخطيب البغدادي وهو خاص ببحوث الرواية والتحمل والأداء تناول موضوع الرواية باللفظ بدءاً من ص 269 إلى 308 من الطبعة المصرية، والرواية بالمعنى من ص 308 إلى 317، مع نقاش واستدلالات لكل قسم. وبالمقارنة بما عند ابن الصلاح وجدنا أنه لخص كلام الراهمري والخطيب وابن عبد البر وغيرهم معن تناول هذا الموضوع قبله في نحو نصف صفحة حيث قال ص 100 : « إذا أراد رواية ما سمعه على معناه دون لفظه، فإن لم يكن عالماً عارفاً بالالفاظ ومقاصدها خبيراً بما يحيل معانيها بصيراً بمقارنات التفاوت بينها، فلا خلاف أنه لا يجوز ذلك، وعليه أن لا يروي ما سمعه إلا على اللفظ الذي سمعه من غير تغيير. فإما إذا كان عالماً بذلك فهذا ما اختلف فيه السلف وأصحاب الحديث، وأرباب الفقه والاسول، فيجوزهم أكثرهم ولم يجوزه بعض المحدثين، وضائفة من الفقهاء والأصوليين من الشافعيين وغيرهم، ومنعه بعضهم في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وأجازته في غيره. والأصح جواز ذلك في الجميع إذا كان عالماً بما وصفناه قاطعاً بأنه أدى معنى اللفظ الذي بلغه، لأن ذلك هو الذي تشهد به أحوال الصحابة والتابعين والسلف والأئمة ».

فقد أعطي في هذه السطور فكرة محددة عن الموضوع وفصل وبين واشترط ورجح وأخرج بنتيجة تعبير قاعدة يمكن تطبيقها على جزئيات هذه المسألة.

العمل الثاني :

الذي قام به ابن الصلاح - وهو المقصود بالذات - عرض علوم الحديث التي استخرج منها تلك القواعد وسرد أسمائها، ثم التمثيل لمسائل كل علم وموضوع بحثه، والمؤلفات فيه - كما تقدم - وهي محاولة سبق إليها أبو عبد الله الحاكم النيسابوري المتوفى سنة 405 في كتابه : « معرفة علوم الحديث » لكنه لم يستوعب ولم يفصل فيما ذكره تفصيل ابن الصلاح، كما سيأتي.

نشأة علوم الحديث وتطورها :

ومعلوم أنه نشأت حول رواية الحديث الشريف علوم تخدمه من جهة توثيق نصه، وتقويم نقلته، والبحث في طرق تحمله وأدائه وقد تشعبت تلك العلوم وتنوعت موضوعاتها تبعاً لتكاثر النقلة، وتباعد أمكنتهم وأزمنتهم. واختلاف ظروف تحملهم وأدائهم، وتنوع مراتبهم ودرجاتهم في ذلك.

قال القاضي عياض، بعد أن عدد أنواعاً مما يندرج تحت علم الحديث من بحوث « وكل فصل من هذه الفصول، علم قائم بنفسه، وفرع باسق على أصل علم الأثر وأسه، وفي كل منها تصانيف عديدة وتآليف جمة مفيدة » (29).

وقال الحافظ السيوطي : « أعلم أن أنواع علوم الحديث كثيرة لا تعد، قال الحازمي في كتاب « العجالة » : علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة تبلغ مائة نوع، كل نوع منها مستقل، لو أنفق الطالب فيه عمره لما أدرك نهايته، وقد ذكر ابن الصلاح منها وتبعه المصنف (أي النووي) خمسة وستين ». ثم نقل عن ابن حجر قوله : « وقد أخل » أي ابن الصلاح « بأنواع مستعملة عند أهل الحديث.... واستدرك البلقيني في « محاسن الاصطلاح » خمسة أنواع أخرى غير ما ذكر » (30).

وقد اعترض الحافظ ابن كثير في اختصاره لكتاب ابن الصلاح على هذا التنوع فقال بعد أن سرد تلك العلوم إجمالاً كما هي عند ابن الصلاح :

(29) « الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقيد السماع » للقاضي عياض ص 5

(30) تدريب الراوي 53/1، 54.

« وفي هذا كله نظر بل في بسطه هذه الأنواع إلى هذا العدد نظر إذ يمكن إدماج بعضها في بعض، وكان أليق مما ذكر.. وربما أدمجت بعضها في بعض» (31).

ومع أن ابن كثير، لم يدمج بعضها في بعض كما وعد، بل ذكرها خمسة وستين كما هي في الأصل، فقد أمكن - بعد دراسة جوانب هذا الموضوع - التوصل إلى الآتي :

أ - يمكن إرجاع أنواع علوم الحديث إلى ثلاثة علوم أصول هي :

الاول : علم المروئي، أو المتون ويدخل فيه الصحيح والحسن، والضعيف بأقسامه، من موضوع وواهي، ومقلوب، وشاذ، وعنكر، ومعضل، ومنقطع، ومدلس ومغل الخ.

الثاني : علم الراوي، أو الرجالويندرج تحته دراسة الرواة من صحابة وتابعين. فمن بعدهم، ومعرفة أسمائهم، وكنائهم، وأنسابهم، المتفق منها والمختلف وجرحهم، وتعديلهم، ورحلاتهم، وولادتهم ووفياتهم، وشيوخهم وتلامذتهم، الخ.

الثالث : علم الرواية والأسانيد ويشمل كيفية التحمل، وصيغ الأداء وكتابة الحديث وضبطه وتقبيده، ومقارنة الروايات، وأدب الشيخ والطالب، وما إلى ذلك.

ب - ثم ما تفرع عن هذه الأصول، وكان كثير الشعب، متعدد الأنحاء، ضخمة المادة يحتاج إلى التفرغ والتخصص للإحاطة به كالجرح والتعديل، والعلل وكيفية التحمل، وصيغ الأداء. يعتبر علما مستقلا بدون جدال، إذ مواصفات العلم تنطبق عليه، وما كان بخلاف ذلك، ضم إلى النوع الذي يشبهه أو يقاربه، كالشاذ والمنكر، والمصحف والمقلوب، إذ لا فائدة من تكثير الأنواع كما لاحظ السيوطي على ابن الصلاح أنه عدد أنواعا وهي متحدة (32).

(31) اختصار علوم الحديث بتعليقات الشيخ أحمد شاكر ص 21

(32) انظر التزيين 54/1

ويمكن أن يتخذ نموذجا للفرع المتضخم المادة الذي تجرد عن أصله، فأصبح علما مستقلا مثل علم « العلل » الذي سيأتي الكلام عنه بتفصيل - ان شاء الله - : « معرفة الصحابة » فهذا الفرع من « علم الراوي » يعتبر علما مستقلا قائما بنفسه يحمل مقومات العلم بما تحمله الكلمة من معنى، إذ معرفة من هو الصحابي وبم (إذا) تثبت صحبته، والدليل على عدالة الصحابة، وكم عددهم، ثم معرفة طبقاتهم، وأكثرهم حديثا، وعدد حديث كل واحد منهم، ومن ادعى الصحبة وليس بصحابي، والمعمرين منهم، والمتوفين في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، ومن سمع منه، ومن رآه ولم يسمع منه، ومن سمع منهم عن صحابة آخرين، وعن التابعين، ومن لا سماع لهم إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم، ثم معرفة كتابهم وأنسابهم وقبائلهم وأولادهم وبناتهم، والبلدان التي نزلوها، وتلامذتهم، الخ. كل ذلك له أهمية قصوى في رواية الحديث وضبطه، ويقتضي الاطلاع على علوم أخرى لا تقانه، كعلم الأنساب، والسيرة النبوية، والجغرافية، ولذلك قال الحاكم :

« وهذا الباب أي معرفة الصحابة على مراتبهم، يجمع أنواعا من العلوم، ومن تبهر في معرفة الصحابة فهو حافظ كامل الحفظ، فقد رأيت جماعة من مشايخنا يروون الحديث المرسل عن تابعي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، يتوهمونه صحابيا، وربما رويوا المسند عن صحابي فيتوهمونه تابعيا » (33).

وقال ابن الصلاح : « هذا علم كبير، ألف الناس فيه كتباً كثيرة » (34) وعد ابن حجر في مقدمة « الاصابة » تمييز الصحابة ممن خلف بعدهم من أجل معارف علم الحديث (35) وذكر المؤلفات في هذا الموضوع قبل كتابه.

وهكذا نجد المؤلفات في كل علم من علوم الحديث تقل أو تكثر ويصغر حجمها أو يكبر بحسب أهمية العلم المدونة فيه وضخامة مادته، أو هزالها.

(33) معرفة علوم الحديث ص 25.

(34) المقدمة ص 262

(35) انظر الاصابة 2/1

ورغم شمول لفظ « المحدث » لكل من اشتغل بعلوم الحديث بصفة عامة، فإنه لا يوجد بينهم المشارك مشاركة تامة في سائرهما، والذي يدعي المشاركة، لا يعتبر متقنا، باستثناء المتخصصين في علم « العلل » فإنه يتحتم عليهم أن يكون لهم اشراف على تلك العلوم نظرا لحساسية موضوع ذلك العلم كما سيأتي. والحفظ والاتقان والامامة في علوم الحديث، هي أمور نسبية أي بالنسبة إلى التخصص في علم من تلك العلوم، فبقدر تخصص المحدث في علم أو علمين وإتقانه لهما تعتبر إمامته، كما تقدم قول الحاكم : « من أتقن معرفة الصحابة يعتبر حافظا ».

فأبو الحسن العجلي الكوفي المتوفى سنة 261 بطرابلس الغرب صاحب كتابه معرفة الثقات « يعتبر من المتخصصين في تجريح الرجال وتعديلهم بما تعطيه كلمة التخصص من معنى، حتى انه ما أسند حديثا واحدا، كما يقول الذهبي « ما علمت وقع لنا من حديثه شيء وما أظنه روى شيئا سوى حكايات » (36).

هذا مع أنه لا يخلو كتاب من كتب الرجال من النقل عنه واعتماد كلامه.

وهكذا وجد المتخصص في فرع بعينه، أو بلد ورواته وحديثه، والمتخصص في شخص معين حديثه وعلله.

فسفيان الثوري مثلا، كان متخصصا في حديث الكوفيين ومشايخهم، وخاصة حديث أبي إسحاق السبيعي والأعمش ومنصور، إلى جانب إتقانه لأحاديث الأحكام كما يقول يحيى بن سعيد القطان - المتخصص هو بدوره في الثوري - « كان شعبة أعلم الناس بالرجال، وكان سفيان صاحب أبواب » (37).

وكان يحيى بن سعيد القطان متخصصا في الثوري - كما تقدم قريبا - قال البخاري : « أعلم الناس بالثوري يحيى بن سعيد، لأنه عرف صحيح حديثه من تدليسه » (38).

(36) تذكرة الحفاظ 560/1

(37) مقدمة المرح والتعديل لابن أبي حاتم ص 127، وانظر في تخصصات سفيان الثوري صفحات 58.

63- 64. « شرح علل الترمذي » لابن رجب ص 163.

(38) شرح علل الترمذي لابن رجب ص 172

وتخصص أناس في حديث البصرة كعلي ابن المديني والقواريري (39) وتخصص الحافظ الأندلسي عبد الرحمن بن فطيس ت 402 في التابعين فآلف في معرفتهم كتابا في مائة وخمسين جزءا ، وتخصص جماعة في تابعي واحد وهو الزهري جمعوا حديثه وتعمقوا علله ومسنده ومنقطعه مرسله ، قال أحمد بن حنبل :

« ما رأيت أحدا أعلم بحديث الزهري من محمد بن يحيى الذهلي ، اعتنى بحديث الزهري وصنفه وتعب عليه » وقال الدارقطني : « من أحب أن ينظر إلى تصور علمه فليتنظر في حديث الزهري لمحمد بن يحيى » (40) . وجمع الحافظ أبو علي الماسرجسي النيسابوري ت 365 حديث الزهري جمعا لم يسبق إليه أحد ، وكان يحفظه مثل الماء حتى قال الحاكم : « صنف حديث الزهري فزاد علي محمد بن يحيى الذهلي » وهكذا نجد المتخصصين في مالك ، وشعبة ، وقتادة وابن عيينة ، وغيرهم . كما يعلم من كتب تراجم الحفاظ .

والمتخصصين في الأحاديث الطوال ، والأحاديث القصيرة ، وفي المسندات ، والمراسل والموقوفات ، والمنقطعات ، والمبهمات ، والأفراد ، الخ .

فأبو مسعود أحمد بن الفرات الرازي ت 258 كان متخصصا في الحديث المسند . قال أحمد بن حنبل : « ما أظن أحدا أعرف بالمسندات من ابن الفرات ، وسئل أبو بكر الأعمش : أيهما أحفظ أبو مسعود أو الشاذكوني ؟ فقال : أما المسند فأبو مسعود ، وأما المنقطع فالشاذكوني » (41) .

وأبو سهل بن الفضل الأعرج البغدادي ت 255 تخصص في الأفراد بحديث لا يكاد يفوته حديث فرد (42) .

وكان محمد بن نصر المروزي ت 594 أعلم الناس باختلاف الصحابة فمن بعدهم كما قال الخطيب (43) .

(39) انظر « تذكرة الحفاظ 2/ 438 » .

(40) انظر « تذكرة الحفاظ 2/ 438 » .

(41) نفس المصدر 1/ 530 .

(42) نفس المصدر 1/ 544 .

(43) نفس المصدر 1/ 552 .

ويطول الحال لو وقع تتبع تخصصات المحدثين في كل علم من علوم الحديث إذ التخصص الطابع السائد في علوم الحديث منذ وجودها، إلى عصر ابن حجر والسخاوي والسيوطي في القرن العاشر، كما يعلم من « الدرر الكامنة لابن حجر » و « الضوء اللامع » للسخاوي وغيرهما من كتب التراجم.

والمقصود أنه إذا استوعب المتخصص ميدان تخصصه، وأحاط بجوانبه، وألف فيه الكتب، فقد انفرد بذلك الميدان الذي لم يشركه فيه غيره، فإذا انضم إليه في ذلك الفرع ثان وثالث على مدى الأزمان، فلا شك أن ما عكفوا عليه وأتقنوه وحرروه وأصبحوا حجة فيه بحيث يصعب على غيرهم الخوض فيه، يصبح علما متميز الذات قائم الكيان خاص الموضوع، يفرض الواقع العلمي تسميته علما، دون انتظار تقويم أصحاب النظريات العامة لذلك العلم. فالواقع له حكم وسلطان على كل نظرية.

وهكذا نشأت علوم الحديث المختلفة التي ألف العلماء في كل علم منها على حدة كما هو معروف. ولم يكن يجمع بين تلك العلوم الالفظ الحديث الشريف التي أضيفت إليه. كما أضيفت علوم المعاني والبيان والبديع إلى البلاغة والنحو والصرف واللغة، إلى العربية، وهكذا.

وربما كان أبو عبد الله الحاكم، أول من وضع « ثبثا » بتلك العلوم في كتابه : « معرفة علوم الحديث - » كما تقدم حيث ذكر اثنين وخمسين منها مع التمثيل لما يذكر في كل علم، وتبيين أهميته، وقد يتطرق إلى علاقته بعلوم الحديث الأخرى.

وجاء ابن الصلاح فتوسع في ذلك وأضاف علومًا أخرى، وأعطى فكرة أوضح وأكثر تحديدا عن كل علم. وتتبع العديد من المؤلفات في كل فن منها، وزاد على الحاكم شيئا آخر، هو أنه ربط بين العلم والقواعد المستخرجة منه، وجعلها مدخلا إليه كما سبق بيانه.

ثانيا : أهمية « علم العلل »

يمكن القول : أن علوم الحديث بصفة خاصة - تتجه إلى هدف واحد، هو تمييز ما هو مقبول مما هو مردود من الحديث الوارد بطريق الأحاد. والمراد

بالإجماع عند الجمهور ما يقابل، المتواتر وإن تعددت طرقه ووصلت إلى حد الشهرة.

وحديث الأحاد المقبول، هو الصحيح، والحسن لذاته باتفاق، ولغيره عند الأكثر. وما عداهما إما مرئود أو متوقف فيه.

وشروط القبول ستة، خمسة للصحيح والحسن لذاته، وواحد للحسن لغيره، وهو: مجيء الضعيف المنجبر الصالح للارتقاء إلى درجة الحسن لغيره من وجه آخر.

فشروط الصحة الخمسة تصنف كما يلي :

الأول : اتصال السند .

الثاني : عدالة الرواة .

الثالث : ضبطهم .

الرابع : سلامة الحديث من الشذوذ .

والشرط الخامس، يرجع إلى مجموع شروط القبول، بحيث يعتبر قاسما مشتركا بينها كما سيتضح - أو ميزانا يوزن به تحقق تلك الشروط في الحديث، وهو : سلامة الحديث من العلة القاذبة .

وقد استوعبت شروط القبول هذه علوم الحديث بمجموعها، فما من حديث حكم بقبوله أو رده أو التوقف فيه إلا ومسائل هذه العلوم مطبقة فيه. ذلك أن لشروط القبول جانبين، جانباً إيجابياً وهو تحققها في الحديث، وجانباً سلبياً، وهو انتفاؤها أو أحدها فيه.

والإدراك أهمية معرفة علة الحديث، يمكن أن تؤخذ بعض الجوانب السلبية من شروط الصحة كمثال.

فسلبيات الاتصال ومحترازاته، يوجد منها :

أ - الانقطاع، وهو عبارة عن سقوط راو أو أكثر من وسط السند، لا على التوالي فإن سقط راويان فأكثر على التوالي فهو.

- ب - الإعضال، ويصدق أيضا بسقوط الصحابي والتابعي معا.
- ج - الإرسال الظاهر وهو سقوط الصحابي، على خلاف في تعريف المرسل بين المحدثين من جهة وبينهم وبين الفقهاء والاصوليين من جهة أخرى.
- د - الإرسال الخفي، وسيأتي تعريفه.
- هـ - (الكذاليس بأنواعه).
- ومن سلبيات العدالة :
- أ - الفسق بالفعل أو القول.
- ب - الفسق بالاعتقاد، أي البدعة، مع تفصيلات فيما يقبل أو ما لا يقبل منها.
- ج - جهالة العين.
- د - جهالة الحال.
- ومن سلبيات الضبط :
- أ - سوء الحفظ.
- ب - عدم ضبط الكتاب.
- ج - كثرة الوهم.
- د - الغفلة.
- هـ - الاختلاط.
- و - عدم كون الراوي من أهل الحديث ودارسيه.
- ز - عدم مراعاة الراوي لقوانين الرواية من التحمل والاداء، الخ.
- فإذا وجد في الحديث أحد هذه المحترزات أو غيرها مما لم يذكر كان الحديث غير مقبول، أما أن يكون مرودا أن كان المحترز هو كذب الراوي أو جهالة عينه، أو انقطاعا في السند أو فقد الراوي للضبط كلية.

أو متوفقا فيه، ان كان المحترز أخلف من ذلك كجهالة الحال والتدليس وسوء الحفظ، إلى حين تبين رفع هذه الآفة، أو مجيء الحديث من وجه آخر مماثل، كما في الحسن لغيره.

فوجود محترز أو أكثر ظاهرا جليا في الحديث يفقده القبول لا محالة. فلو حدث راو عن شيخ أثبت التاريخ أنه لم يدركه رد الحديث بالانقطاع وكذب الراوي. وإذا قيل عن راو ثقة انه اختلط، بحث فيما حمل عنه قبل الاختلاط فقبل، وفيما بعده فرد وهكذا.

ولكن الحال لا تسير دائما على هذا المنوال من الوضوح واليسر، بل يمكن القول إن أغلب الاحاديث التي توجد أسباب الرد واضحة بيّنة فيها قد عرفت في وقت مبكر، وميزت، وأصبحت متحاشاة من المحدثين، بحيث لم يتعد تشكل خطرا على السنة النبوية والذين جمعوا الموضوعات من المتأخرين لم يتعد عملهم - في الغالب - تتبعها من كتب المتقدمين في الجرح والتعديل والعلل وغيرها.

وأهمية « علم العلل » بالنسبة إلى محترزات القبول تكمن في ناحية حساسة جدا وهي : أن كثرة الحديث النبوي، وكثرة كلام الصحابة والتابعين وفتاوتهم وشروحيهم وتفسيرهم، ثم كلام تابعيهم فمن بعدهم، ثم كثرة الرواة وتنوع حيثياتهم وأخلاقهم ومداركهم، ومذاهبهم، وأغراضهم وتغير أحوالهم من شبيبة إلى كهولة إلى شيخوخة، وتفرقهم في البلاد والامصار، ثم تنوع أوجه أخذ الحديث وأرائه، ووسائل حفظه وضبطه.

كل ذلك وغيره مما لا يقع تحت حصر، جعل ما يلايس الحديث النبوي من سلبيات لا يتسنى اكتشافها إلا لعالم « العلل » :

أ - اختلاط كلام النبي صلى الله عليه وسلم بكلام الصحابي أو التابعي،
ب - دخول حديث مرسل في حديث مسند، أو حديث ضعيف في حديث صحيح.

ج - إدراج بعض الرواة لكلامهم أو كلام راو آخر في الحديث واعتباره منه.

د - تلفيق حديث من روايتي ضعيف وثقة.

هـ - توافق اسم ونسب وتاريخ وشيوخ وبلدة وتلامذة ثقة وضعيف.

و - صعوبة تحديد ما روي عن الثقة المخطط قبل أو بعد اختلاطه.

ز - تسوية الإسناد بالثقات وإخفاء الضعفاء.

ح - سرقة كذاب الاسناد مشتمل على ثقات وتركيب متن على ذلك الإسناد.

ط - توهم السماع فيما لم يسمع

ي - تداخل الأبناء والآباء والأجداد وأجداد الآباء مع الأعمام في إسناد، وتعذر معرفة الثقة منهم من غيره، والسماع ممن لم يسمع.

ك - اختلاط أوجه التحمل من سماع وقراءة وكتابة ومناولة ووجادة، وعدم التمييز بينها مع الأداء عن الجميع بصيغة واحدة

الى غير ذلك من السلبيات التي تكون موجودة في الحديث. ولا يتنبه لها غير المتخصص في « العلل » من المحدثين وهكذا فقد يحكم المحدث العادي بسلامة الحديث من أي قاذح، وهو في الواقع قد اشتمل على نموج أو أكثر مما تقدم، فتحتم أن يضاف إلى شروط القبول شرط «أساس». وهو السلامة من العلل القاذحة. وعنوا بذلك السلامة من مثل تلك السلبيات التي لا تظهر إلا بمعاناة خاصة، وعرفوا الحديث المردود بالعلة بأنه « حديث ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قاذح » (١٤).

من هذا التفتيش برزت أهمية « علم العلل » وخضرد. وعظمت مسؤولية علمائه وقيمتهم، ويتجلى ذلك فيما يلي :

(١) إذا كانت محترزات القبول تشمل علوماً قائمة بذاتها، ولها متخصصون، وفيها مؤلفات، فعالم العلل يجب أن يكون محيطاً بكل ذلك كي يكون

(١٤) فتح المغيث للسخاوي ٢١١/١

متاهلا للتفتيش، عن الغامض والخفي في ثنايا تلك العلوم.

(2) من الواضح أن « علم العلل » بهذا الاعتبار يعد بوتقة تنصهر فيها علوم الحديث جميعها، إذ لا بد فيه من الإشراف على إيجابيات الحديث وسلبياته، فهو القاسم المشترك بين علوم الحديث والجامع بين أطرافها والمهيمن عليها.

(3) مهما بلغ المحدث في الحفظ والاتقان لا يمكنه أن يرد أو يقبل حديثاً، إذا لم يكن عارفاً بالعلل أو يسأل عالم العلل، كما كان الإمام الشافعي يسأل الإمام أحمد حديث كذا وكذا، قوياً الإسناد محفوظ ؟ فإذا قال : نعم جعله أصلاً ويبنى عليه(45).

مع أن الشافعي كان من أنمة الحديث، وكان البخاري مرجع الترمذي في العلل قلما يقطع بحكم على حديث دون الرجوع إليه، كما هو معروف وهذا مسلم ابن الحجاج أحد كبار المتخصصين في « العلل » حتى أن ابن عقدة الحافظ جوز الغلط في العلل على البخاري وقال عن مسلم : قلما يوجد له غلط في العلل(46) يستعين مع ذلك بعالم آخر في « العلل » وهو أبو زرعة الرازي. في تأليف « الصحيح » حيث يقول : (عرضت كتابي هذا علي أبي زرعة الرازي فكل ما أشار أن له علة تركته، وكل ما قال أنه صحيح وليس له علة خرجته)(47).

وهذا البخاري نفسه لم يطمئن إلى صحاحه حتى عرضه على المتخصصين في « العلل » فأجازوه، كما نقل ابن حجر عن العقيلي قوله : (لما ألف البخاري كتاب الصحيح، عرضه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي ابن المديني وغيرهم، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا في أربعة أحاديث قال العقيلي : والقول فيها قول البخاري، وهي صحيحة)(48).

(4) يعتبر « علم العلل » هو الحكم على عشرات الآلاف من الأحاديث المروية. إذ تعتبر تلك الأحاديث متوقفاً فيها، وإن كان رواها في غاية الثقة، حتى يسلمها

(45) شرح علل الترمذي لابن رجب ص 18

(46) انظر تذكرة الحفاظ 589/2

(47) مقدمة النووي لشرح مسلم 15/1 نشر دار الفكر ببيروت.

(48) مقدمة فتح الباري ص 5 ط بولاق

أهل العلل، فالعبرة ليست بكثرة الرواية، بل ولا بالحفظ والاتقان، فقد يحفظ الحافظ ويتقن المتقن ما هو خطأ من غير جهته، بل العبرة بسلامة المروي من القوادح، ولذلك قال عبد الرحمن بن مهدي :

« لأن أعرف علة حديث هو عندي، أحب إلي من أكتب عشرين حديثاً ليست عندي » (49).

(5) العلة لمفوضها وتعدد مواطنها، وتشعب جهاتها، ثم تبعيتها، لظروف الرواة الخاصة وتصرفاتهم التي لا يضبطها ضابط، لا يمكن أن تندرج تحت أصل عام - كما سيأتي - ومن ثم اشترط في عالم « العلل » إلى جانب مشاركته في علوم الحديث، خبرة تامة بنفسيات الرواة، مع نكاء حاد ونباهة وتيقظ وتعمق بحاسة الماهر في كل صناعة بالنسبة إلى صناعته.

قلة المتكلمين في العلل :

ولذلك قل العلماء المتخصصون في العلل بالنسبة إلى غيرهم من العلماء المتخصصين في فروع علوم الحديث الأخرى.

يقول الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - عن « علم العلل » :

« هذا الفن من أدق فنون الحديث وأعموصها، بل هو رأس علومه وأشرفها، ولا يتمكن منه إلا أهل الحفظ والخبرة والفهم الشاقب، ولذلك لم يتكلم فيه إلا القليل » (50).

ويقول الحافظ ابن رجب وهو يتحدث عن أهمية « علم العلل » ونشأته وتطوره وأهم المتكلمين فيه وهم يعدون قلة :

« ويكل حال فالجهايزة النقاد، والعارفون بعلل الحديث أفراد قليل من أهل الحديث جداً، وأول من اشتهر في الكلام في نقد الحديث ابن سيرين، (51) ثم خلفه

(49) شرح ألفية العراقي 245/2

(50) تعليقات الشيخ أحمد شاكر على اختصار علوم الحديث لابن كثير ص 65.

(51) محمد بن سيرين أبو بكر التابعي الجليل مولى أنس بن مالك توفي سنة 110 تذكرة 77/1

أيوب السخيتاني، (52) وأخذ ذلك عنه شعبة، (53) وأخذ عن شعبة يحيى القطان (54)، وابن مهدي، (55) وأخذ عنهما : أحمد (56) علي بن المديني، (57) وابن معين (58)، وأخذ عنهم : مثل البخاري، وأبي داود، وأبي زرعة، (59) وأبي حاتم (60)، وكان أبو زرعة في زمانه يقول : من قال : يفهم هذا ؟ وما أمزه ؟ إذا رفعت هذا عن واحد أو اثنين فما أقل من تجد من يحسن هذا، ولما مات أبو زرعة قال أبو حاتم : ذهب الذي كان يحسن هذا المعنى يعني أبا زرعة، ما بقي بمصر ولا بالعراق واحد يحسن هذا، وقيل له بعد موت أبي زرعة : تعرف اليوم واحد يحسن هذا ؟ قال : لا.

وجاء بعد هؤلاء جماعة منهم النسائي، والعقيلي، (61) وأبو عبيد (62) والدارقطني وقيل من جاء بعدهم من هو بارع في معرفة ذلك، حتى قال أبو الفرج بن الجوزي، في أول كتابه «الموضوعات» : قل من يفهم هذا بل عليم (63).

(52) أيوب بن أبي تيمية السخيتاني البصري. أحد الحفاظ الأعلام ت 131 تذكرة 130/1
(53) شعبة بن الحجاج بن الوردي أبو سبطام الواسطي نزيل البصرة أحد أئمة هذا الشأن المؤسسين له ت 160 تذكرة الحفاظ 193/1

(54) يحيى بن سعيد بن قزوخ أبو سعيد القطان البصري الإمام الحافظ الناقد، قال النسائي : أمناء الله على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : مالك وشعبة، ويحيى القطان، ت 198 تذكرة 298/1.

(55) عبد الرحمن بن مهدي بن حسان أبو سعيد البصري أحد من اتقن علم الحديث وبرز فيه، وكان يقول : لا يجوز أن يكون الرجل إماماً حتى يعلم ما يصح مما لا يصح. ت 198 - تذكرة. 329/1.

(56) أحمد بن حنبل الإمام ت. 241

(57) علي بن عبيد الله بن جعفر بن نجيع البصري. قال عنه الذهبي : حافظ العصر وقوة أرباب هذا الشأن، ونقل عن البخاري قوله : ما استصغر نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني ت 234 تذكرة 428/2

(58) يحيى بن معين أبو زكرياء القداني، وهو أشهر من أن يعرف به في هذا الشأن ت. 233.

(59) أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي الحافظ أحد علماء العلل الكبار وصف بالحفظ والذكاء ت 264 تذكرة 557/2

(60) أبو حاتم الرازي محمد بن إدريس الحنظلي أحد الأئمة الحفاظ ت 277. تذكرة 56/2.

(61) أبو جعفر بن محمد بن عمرو العقيلي صاحب كتاب «الضعفاء الكبير» وغيره من المصنفات في الحديث ت 322 تذكرة الحفاظ 833/3.

(62) الحافظ الكبير أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني المعروف بابن القطان، صاحب كتاب «التكامل في ضعفاء الحديث» وعلل الحديث ت 365. تذكرة 941/3.

(63) جامع العلوم والحكم لابن رجب ص 186 وانظر كتاب «المجروحون» لأبي حاتم بن حبان ج 1 ابتداء من ص 40. ومقدمة الموضوعات لابن الجوزي 102/1

إذا كان ابن الجوزي المتوفى سنة 597 يخبر عن انقراض أهل هذا الشأن في عصره، والغالب أنه يتحدث عما آل إليه الحال بالشرق، ففي هذا الوقت بالذات كان في المغرب الأقمسي، أبو الحسن بن القطان الفاسي، يحمل راية هذا العلم، ويبلغ فيه مبلغ أئمة الكبار، حقيقته في نقاد الحديث عصره، ووضعوه في مصاف أحمد بن حنبل وعلي بن الحسين وأبي حاتم الرازي. كما سيأتي.

والواقع أن المتخصصين في «العلل» كانوا أقلية على مر الأزمان، كما قرر ذلك ابن رجب وغيره، ويؤيد ذلك الحوار التالي بين أبي زرعة وأبي حاتم الرازيين في العصر الذهبي لازدهار علوم الحديث والرواية.

يقول أبو حاتم الرازي : «جرت بيني وبين أبي زرعة يوماً تمييز الحديث ومعرفة فاجعل يذكر أحاديث ويذكر عليها، وكذلك كنت أنكر أحاديث خطأ وعللها، وضطاً الشيوخ، قال لي : يا أبا حاتم : قل من يفهم هذا، ما أعز هذا، إذا رفعت هذا من واحد أو اثنين، فما أقل من تجد من يحسن هذا، وربما أشك في شيء أو يخالجنى شيء في حديث، فإلى أن التقيت معك، لا أجد من يشفيني منه، قال أبو حاتم : وكذلك كان أمري» (64).

(64) مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ص 355 - 356.

المبحث الثالث

طرق معرفة « العلل »

ليس هناك من سبيل معهود، ولا قاعدة ثابتة مطردة، للكشف عن مواطن العلل في الأسانيد، وبالتالي: لا يوجد أصل عام تندرج تحته جزئيات هذا العلم التي تعود بالدرجة الأولى، إلى تصرفات الإنسان الذي لا حدود لمبادراته، ولاحتواء وحصر كل مبادرة - عمدا كانت أو خطأ - يمكن أن تمس قداسة المصدر الثاني للشرعية الإسلامية ترك علماء « العلل » العلوم ذات القواعد والمبادئ والغايات، تأخذ مجراها، وتسير على طبيعتها، فللمستندين مهمة الجمع والتدوين، وللمؤرخين مهمة إحصاء الولادات والوفيات واللقاءات وما إلى ذلك، ولأهل الجرح والتعديل مهمتهم. الخ. وأشرفوا هم من عل على كل ذلك بوسائل تتعدى نطاق القواعد والأصول التي استخدمهما أولئك العلماء. في مهمتهم، واعتمدوا - فقط - على الاجتهاد الشخصي، والتتبع المضني لطرق الحديث، والجمع المستوعب لروايته، والبحث في طبيعة الرواة، وظروف تحملهم وأدبهم. ثم فحص ذلك ومقارنته، والتعمق فيه لاستخراج ما به من وهم أو خطأ أو تعدد تحريف وتزوير، معتمدين على الحاسة التي يكتسبها المعلن - بالكسر - من كثرة الممارسة للأحاديث والألفاظ النبوية، وطول التعامل مع الأسانيد، والخبرة بالرجال وتصرفاتهم، بقطع النظر عن القواعد التي اعتمدها علماء الحديث مجتمعين.

قال الحاكم أبو عبد الله النيسابوري، وهو يقرر هذه الحقيقة:

« والحجة فيه (أي علم العلل) عندنا الحِظ، والفهم، والمعرفة، لا غير » (65) أي لا قاعدة هناك ولا ضابط، بل المشاركة أولا، ثم الخبرة والذكاء

(65) معرفة علوم الحديث ص 113

بعد ذلك كما يقرر ابن الصلاح : « وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم
الناخب (66) » .

وإذا كان واقع هذا العلم هو هذا ، فلا يمكن حصر طرق اكتشاف « العلل »
لأن أرباب الفن أنفسهم لم يحاولوا ذلك ، وإنما بوتوا ما اكتشفوه مما عثروا عليه ،
غاية الأمر ، أن منهم من أخبر بعد الاكتشاف ، بوسيلته في ذلك .

ومن تلك الأخبار يمكن استقراء بعض الوسائل والطرق التي استعملوها
في هذا المجال ، حتى يمكن تسليط بعض الأضواء على هذا الموضوع ، فمن
ذلك :

أولاً : تتبع طرق الحديث .

يقول الخطيب البغدادي :

« السبيل إلى معرفة علة الحديث ، أن يجمع بين طرقه ، وينظر في
اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ، ومنزلتهم من الإتيان والضيبط » (67)
ويقول علي بن المديني : « الباب إذا لم تجمع طرقه ، لم يتبين خطؤه » .

ويقول يحيى بن معين : « لو لم نكتب الحديث من خمسين وجهاً ما
عرفناه » (68) .

وقال إبراهيم بن سعد الجوهري الحافظ ت 427 : « كل حديث لا يكون
عندي من مائة وجه ، فأنا فيه يقيم » (69) .

ولهذا كان شعبة إذا سمع الحديث مرة أو مرتين لا يعتد بذلك السماع ،
ولا يحدث بالحديث » (70) .

(66) المقدمة ص 116

(67) ابن الصلاح ص 117 نقلاً عن الخطيب

(68) تذكرة الحفاظ 430/1 . وانظر المجروحين لابن حبان 3/1

(69) نفس المصدر 515/2

(70) شرح علل الترمذي لابن رجب 161

وكان أحمد بن حنبل يقول : « نحن كتبنا الحديث من ستة أوجه وسبعة وجوه ولم نضبطه ، وكيف يضبطه من كتبه من وجه واحد » (71) .

ثانياً : محاولة إحصاء كل ما روى محدث عن شيخ من الشيوخ ، فإذا روى ذلك المحدث عن شيخه غير ما وقع إحصاؤه ، أو روى عن ذلك المحدث غير ما عرف له عن شيخه ، حكم بتعليل ذلك الحديث المروي .

مثلاً يقول شعبة : « لم يسمع قتادة من أبي العالية إلا ثلاثة أشياء » نقل يحيى بن سعيد القطان عنه عدداً ، وهي : « قول علي رضي الله عنه : القضاة ثلاثة ، وحديث : لا صلاة بعد العصر ، وحديث يونس بن متى » (72) ويقول وكيع : لم يسمع الأعمش من مجاهد إلا أربعة أحاديث » (73) والأعمش معروف بالتدليس وقد سمع من مجاهد بالفعل ، ويمكنه التأدية عن مسموعه منه بحدثنا وأخبرنا . وعندما يعنعن عنه في غير المسموع يكون هناك احتمال لغير عالم العلل الذي أحصى مسموعه ، أن يعتقد ما عنعنه سماعاً باعتبار ثبوت سماعه منه . ولكن عالم العلل يبادر إلى تعليل سائر ما عدا الأربعة أحاديث مما حدث به الأعمش عن مجاهد .

وهكذا قول أحمد بن حنبل : « لم تصب لهشيم عن الزهري إلا أربعة أحاديث » (74) وهشيم بن بشير الواسطي المتوفى سنة 183 ثقه أخرج له الجماعة . ولكنه أغرق في التدليس عن الأعمش ، وخاصة عن الزهري حتى لينوه فيه .

وقد بدأوا في هذا بعد أحاديث الصحابة رضي الله عنهم ، وأتوا في ذلك بجهد مشكور . وكثيراً ما تجد في « خلاصة الخرجي » في ترجمة صحابي : « له من الحديث كذا ، اتفق الشيخان على كذا ، وانفرد البخاري بكذا ، ومسلم بكذا » .

(71) نفس المصدر 182

(72) مقدمة الجرح والتعديل 127

(73) نفس المصدر 224

(74) نفس المصدر 305

وقد قال ابن حزم : « روى عن عمر رضي الله عنه خمسمائة حديث ونيف » (75) . ثم حاولوا إحصاء الرواة عن الصحابة ، وإحصاء ما لكل راوٍ عن كل صحابي .

وهكذا تسلسل هذا الإحصاء بالنسبة إلى الرواة عن التابعين وتابعيهم كما تقدمت أمثلة على ذلك .

وعندما أورد البزار في مسنده حديث مسروق عن ابن عباس في نوم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة الصبح ، وأمره بالأذان له بعد طلوع الفجر ، قال : « لا تعلم روى مسروق عن ابن عباس غير هذا الحديث » (76) ويعد «مسند البزار» من أهم القوائم لإحصاء السماعات بصفة عامة .

وعلى هذا الإحصاء اعتمد الحافظ عبد الحق الإشبيلي في تعليل كثير من الأحاديث في كتابه «الأحكام الشرعية» (77) إلا أنه ربما تمالى في هذا الاتجاه لدرجة أنه :

أ - قد يقطع بأن بعض التابعين لم يسمعوا من بعض الصحابة ، والحال أن في ذلك خلافا لا يتسنى معه القطع .

ب - قد يكون في الإسناد علة أقوى من عدم ذلك السماع المختلف فيه ، فيتجاوزها ويتشبه بالقطع بعدم سماع التابعي من الصحابي في التعليل .

ج - قد توجد علة أشد قدحا في صحة الحديث من عدم سماع التابعي

(75) الأحكام في أصول الأحكام 1/72 ، وما يتعلق بهذا الإحصاء ما اشتهر على ألسنة أهل العلم من أن

ابن عباس لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم إلا تسعة أو عشرة أحاديث . وقد استعبد الحافظ ابن حجر هذه المقالة ، وقال إن فيها نظرا ، إذ في الصحيحين عن ابن عباس مما صرح فيه بسماعه من النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من عشرة ، وفيهما مما شهد فعله نحو ذلك وفيهما مما له حكم التصريح نحو ذلك ، فضلا عما ليس في الصحيحين . انظر تهذيب التهذيب 27/115

(76) كشف الاستار عن زوائد البزار للحافظ نور الدين الهيثمي 3/171
(77) سيااتي التعريف بعيد الحق والكلام بتفصيل عن أحكامه الذي وضع عليه ابن القطان كتابه موضوع هذا البحث . إن شاء الله .

من الصحابي ، ككذب الراوي أو جهالة عينه ، فلا يعرج عليها ، ويصر على التعليل بدعم السماع الذي يعتبر أخف منها .

ويمكن اقتطاف النماذج التالية من عشرات مثلهما في كتابه . تظهر تصرفه هذا بجلاء .

(1) لما ذكر من عند مسلم حديث علي ، كنت رجلا مذاء قال : « زاد أبو داود من حديث عروة عن علي : غسل الأنثيين ، ولم يسمع عروة من علي » (78) .

وعروة هو ابن الزبير وقد وقع خلاف في سماعه من علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، ففي ترجمته من « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم : « رأى أباه ورأى حكيم بن حزام ، وسمع من أبي حميد الساعدي ، وابن عباس ، وأبي هريرة ، والمغيرة ابن شعبة ، وعائشة » (79) . وسكت عن سماعه من علي . لكنه قال في كتاب « العلل » وفي كتاب « المراسيل » له : سألت أبي عن رواية عروة عن علي ، فقال : مرسل (80) . ولعل عبد الحق اعتمد كلام ابن أبي حاتم هذا ، وإلا فقد جزم الحافظ ابن حجر بسماعه منه ، مع نقله لكلام ابن أبي حاتم . ونقل عن مسلم في كتاب « التمييز » قوله : « حج عروة مع عثمان وحفظ عن أبيه فمن لونهما من الصحابة » (81) . فالقطع بعدم سماع عروة من علي لا يستقيم .

(2) كثيرا ما يجزم بعدم سماع الحسن البصري من أبي هريرة ويرد بذلك أحاديث ويعطلها ، وفي هذه المسألة خلاف بين النقاد . فرغم نقول ابن أبي حاتم في « المراسيل » عن أغلبهم كيونس بن عبيد ، وعلي بن المديني وغيرهما . أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة ولا رآه ، نقل عن قتادة قوله إنما سمع الحسن من أبي هريرة (82) وقال الحافظ ابن حجر بعد أن أكثر النقول عن الحفاظ في

(78) الأحكام الشرعية 47/1 وانظر سنن أبي داود 54/1

(79) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 395/6

(80) انظر « العلل » 138/1 . والمراسل ص 149

(81) تهذيب التهذيب 180/7

(82) المراسيل لابن أبي حاتم ص 35

عدم سماع الحسن من أبي هريرة : « ووقع في سنن النسائي من طريق أيوب عن الحسن عن أبي هريرة في المختلعات ، قال الحسن لم يسمع من أبي هريرة غير هذا الحديث ، أخرجه عن إسحاق بن راهوية عن المغيرة بن سلمة عن وهيب عن أيوب ، وهذا إسناد لا مطعن في أحد روايته ، وهو يدل على أنه سمع من أبي هريرة في الجملة (83) » ، ولفظ النسائي بعد أن جاء بالحديث : « قال الحسن لم أسمع من غير أبي هريرة (84) » والغريب أن أبو محمد عبد الحق رحمه الله ، لا يكاد يغيب عنه حديث أو إسناد في « سنن النسائي » وربما كان يحفظه مع بقیة الأصول الأربعة ، لكثرة استشهاده بالحرف والحرفين إذا كانا زائدين أو ناقصين في أحدهما ، ومع ذلك غاب عنه تصريح الحسن بسماعه من أبي هريرة في النسائي حين جزم بما جزم به ، والكمال لله .

(3) بعد أن ذكر حديث مسلم عن أبي هريرة : « اتقوا اللعائين ... الذي يتسخطى في طريق الناس وفي ظلهم » ، قال : « وزاد أبو داود : البراز في الموارد ، رواه من حديث أبي سعيد عن معاذ بن جبل عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أبو سعيد هو الحميري ، ولم يسمع من معاذ » (85) .
ولكنه تجاوز عن أن أبا سعيد هذا مجهول العين ، وذلك أغرق في العلة من عدم سماعه من معاذ لو كان ثقة ، كما هو معروف عند المحدثين . ومما لا ينتقد عليه مما يزيد فكرة التعليل بالاحصاء وضوحاً ، النماذج التالية وقد أكثر منها .

(83) تهذيب التهذيب 27/102

(84) سنن النسائي مع حاشية السيوطي والسندی 1/86 . ونلاحظ : أن في النسخة المطبوعة قول النسائي : « الحسن لم يسمع من أبي هريرة شيئاً » والذي نقله عنه الحافظ بن حجر . هو قوله ، الحسن لم يسمع من أبي هريرة غير هذا الحديث ، مما يدل على أن في النسخة المطبوعة سقطوا لا يد .

(85) في تهذيب التهذيب 100/12 : « قال أبو الحسن بن القطان ((أبو سعيد هذا شامي مجهول الحال)) ونص ما عند ابن القطان كما في ج/ص 11 من كتابه . وأبو سعيد هذا لا يعرف في غير هذا الإسناد . ولم يزد أبو محمد بن أبي حاتم في ذكره آياه على ما أخذ من هذا الإسناد وقد ذكره أيضاً بذلك من غير مزيد أبو عمر بن عبد البر في ((الكتبي المجردة)) فهو مجهول فاعلم ذلك .
وعبارة ابن القطان هذه تفيد أنه مجهول العين لا الحال فقط . وسيلاتي لهذه المسألة مزيد تفصيل عند الكلام على أصل ابن القطان في المجهول والفرق بين مجهول العين ومجهول الحال . إن شاء الله .

هو من عرف اسمه ولم يروى عنه قط (أو روى عنه من لا يعرفه)

(1) «أبو داود عن محمد بن موسى عن يعقوب بن سلمة عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا صلاة لمن لا وضوء له . ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه .

لا يعرف ليعقوب بن سلمة سماع من أبيه ، ولا لأبيه من أبي هريرة» (86) .

(2) «ذكر أبو أحمد (ابن عدي في الكامل في الضعفاء) من حديث عطاء ابن أبي ميمونة وكنيته أبو معاذ ، قال : حدثني أبي ، وحفص المنقرى عن الحسن بن سمرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسلم تسليمه واحدة تلقاء وجهه . عطاء هذا ضعيف ، معروف بالقدر ، مع كلامهم في سماع الحسن من سمرة» (87)

والملاحظ أنه لم يقطع بعدم سماع الحسن البصري من سمرة بن جندب بل أخذ جانب الاحتياط حيث قال : « تكلموا في سماعه منه » وقد فصل الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» من أثبت سماعه ممن نفاه» (88) .

(3) «وذكر الدارقطني من حديث علي بن رباح عن عبد الله بن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم ، نهى أن يستنجي بعظم حائل أو روثه أو جمعة . علي بن رباح لا يثبت سماعه من عبد الله بن مسعود» (89) .

ثالثاً : معرفة المتقن في شيخ أو بلد من غير المتقن . فإذا خولف المتقن أخذ بروايته وعلت رواية غيره . وهذا أسلوب يلجأ إليه المحدثون بكثرة عند التعارض والاضطراب . وقد اعتمد البخاري ومسلم في تخيير أحاديث صحيحيهما عن المتقنين الملازمين الأقوياء في شيوخهم ، وعدم التخليع عن من لم يكن كذلك وإن كان ثقة أو قويا في شيخ آخر» (90) .

(86) الأحكام 61/1 والحديث في سنن أبي داود 25/1 وانظر في ترجمة سلمة الليثي مولايم المدني التاريخ الكبير للبخاري 76/4 ترجمة 21006 و تهذيب التهذيب 163/4

(87) الأحكام 217/2

(88) أنظر تهذيب التهذيب 269/2

(89) الأحكام 45/1 والحديث في سنن الدارقطني 56/1 وانظر ترجمة علي بن رباح في تهذيب التهذيب 318/7

(90) أنظر تفصيل ذلك في مقدمة فتح الباري للحافظ ابن حجر ص 7 ط بولاق

وهذه الطريقة تعتمد على الإحصاء أولاً وقبل كل شيء ، يقول صالح بن أحمد بن حنبل : « قلت لأبي : أيما أثبت عندك ، عبد الرحمن بن مهدي أو وكيع ؟ قال : عبد الرحمن أقل سقطاً من وكيع في سفيان ، قد خالفه في ستين حديثاً من حديث سفيان ، وكان عبد الرحمن يجيء ، بها على ألفاظها » (91) ، فإذا خالف وكيع وهو إمام كبير ابن مهدي في حديث عن سفيان عللت رواية وكيع . وقال البخاري : « أعلم الناس بالثوري يحيى بن سعيد لأنه عرف صحيح حديثه من تدليسه » (92) .

وقال القطان : « ما قرأ عبد الرحمن بن مهدي على مالك أثبت مما سمع الناس » (93) وقال علي بن الحسين بن الجنيد : « ما رأيت أحداً أعلم بحديث مالك ابن أنس مستنداً ومنقطعاً من أبي زرعة » (94) وقال ابن حنبل : « الثوري أعلم بحديث الكوفيين ورجا لهم من الأعمش » (95) ، وقال ابن أبي حاتم « في مقدمة الجرح والتعديل » « باب ما ذكر في معرفة أبي مسهر بتابعي أهل الشام » (96) .

رابعاً : تتبع أخطاء كل محدث على التفصيل ، وعدها نتيجة جمع روايات الحديث الواحد ومقارنتها « ثم روايات الحديث الآخر وهكذا . فإذا وجدوا روايا يكثر المخالفة لغيره تقصوا أسباب تلك المخالفة ، فعرفوا بذلك صوابه من خطئه . وعلموا تلك الأخطاء ، وسجلوها عليه وعللوا بها . كما تقدم قريباً بالنسبة إلى وكيع مع ابن مهدي في سفيان ويقول أبو حاتم بن حبان في كتاب « المجروحين » « سمعت محمد بن إبراهيم ابن أبي شيخ الملقبي يقول : جاء يحيى بن معين إلى عفان يسمع منه كتب حماد بن سلمة فقال له ما سمعتها من أحد ؟ قال نعم : حدثني سبعة عشر نفساً عن حماد بن سلمة ، فقال والله لا أحدثك فأنحدر

(91) مقدمة الجرح والتعديل 253

(92) شرح علل الترمذي لابن رجب 172

(93) مقدمة الجرح والتعديل 254

(94) نفس المصدر 310

(95) ابن رجب 162

(96) مقدمة 291

إلى البصرة ، وجاء إلى موسى بن اسماعيل (التبوذكي) فقال له موسى : لم تسمع هذه الكتب عن أحد ؟ قال سمعتها على الوجه من سبعة عشر نفسا ، وأنت الثامن عشر ، فقال : وما تصنع بهذا ؟ فقال : إن حماد بن سلمة كان يخطئ فأردت أن أميز خطه من خطأ غيره ، فإذا رأيت أصحابه قد اجتمعوا على شيء ، علمت أن الخطأ من حماد نفسه ، وإذا اجتمعوا على شيء عنه ، وقال واحد منهم بخلافهم علمت أن الخطأ منه لا من حماد . فأميز بين ما أخطأ هو بنفسه ، وبين ما أخطأ عليه» (97) . والمفروض أن ذلك جار في الثقات الذين تعد أخطائهم . أما الضعفاء الذين تكثر أخطائهم بحيث تجل عن العدد ، فالمسألة تخرج بالنسبة إليهم من باب التعليل إلى باب الرد بالمحتزر الظاهر ، وهو ضعف الراوي .

فمثلا ، قول وكيع بن الجراح : « يحيى بن الضريس من حفاظ الناس ، لولا أنه خلط في حديثين فذكر حديثا لمنصور» (98) وقول ابن المديني : « لا أعلم سفيان صحف في شيء إلا في اسم امرأة أبي عبيد ، وكان يقول حفيظة ، يعني أن الصواب حفيظة بالجيم» (99) هذا هو الذي يدخل في نطاق العلل . وكذلك نجد المحدثين رغم اتفاقهم على إمامة شعبة يعدون عليه خطاه في أسماء الرجال ، يقول أحمد بن حنبل : « أكثر ما يخطئ شعبة في أسماء الرجال» (100) . وهذا مالك بن أنس إمام الأئمة ، وأقل الناس خطأ في الحديث بإجماع الآراء . قد عدوا عليه أخطاء القليلة ولم يسالموه . يقول أحمد بن حنبل : «كنت أنا وعلي بن المديني فذكرنا أثبت من روى عن الزهري . فقال علي : سفيان بن عيينة ، فقلت : مالك بن أنس ، وابن عيينة يخطئ في نحو من عشرين حديثا عن الزهري ، وقلت : هات ما أخطأ فيه مالك . فجاء بحديثين أو ثلاثة ، قال : فنظرت ما أخطأ فيه سفيان بن عيينة فإذا هو أكثر من عشرين حديثا» (101) .

(97) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين « لابن حبان 22/1 ط حلب

(98) تهديد التهديد 233

(99) ابن رجب شرح علل الترمذي 165

(100) نفس المصدر 160

(101) ابن رجب 116

فجلالة مثل مالك وشعبة وسفيان بن عيينة ووكيع بن الجراح ، تجعل غير عالم «العلل» يتهيب مجرد تفحص أسانيدهم . فضلا عن أن يخطر بباله تعليلها ، ولكن عالم «العلل» بناء على ما لديه من إحصاء لا يحجم عن تعليل حديث أي إمام وإن كان هو مالكا وشعبة ، لا لأنه يتهمهما بل لأنه أدرك خطأ بشرها يمكن أن يقع فيه كل أحد ، وهذا مصداق قول الحاكم السابق : «وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل ، فإن حديث المجروح ساقط واه ، وعله الحديث ، يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة ، فيخفي عليهم علمه فيصير الحديث معلولا» . والغريب أنهم في سبيل اكتشاف أخطاء الكبار لا يستحون ولا يحجمون عن اختبار راو ولو كان إمام الأئمة . فابو نعيم الفضل بن دكين ت 219 أحد الأئمة الحفاظ المجمع عليهم ، ومع ذلك يقول أحمد بن منصور الرمادي : «كنا عند أبي نعيم نسمع مع أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ، قال فجاءنا يوما يحيى ومعه ورقة ، قد كتب فيها أحاديث من أحاديث أبي نعيم ، وأدخل خلالها ما ليس في حديثه ، وقال : اعطه بحضورتنا حتى يقرأ ، وكان أبو نعيم إذا قعد في تلك الأيام للتحديث كان أحمد على يمينه ويحيى على يساره ، فلما خف المجلس ناولته الورقة ، فنظر فيها كلها ثم تأملني ، ثم قال - وأشار إلى أحمد - : أما هذا فادب من أن يفعل مثل هذا . وأما أنت فلا تفعلن ، وليس هذا إلا من عمل هذا ، ثم رفس يحيى رفسة رماه إلى أسفل السرير ، وقال : عليّ تعمل ؟ فقام إليه يحيى وقبله ، وقال : جزاك الله عن الإسلام خيرا . مثلك من يحدث . إنما أردت أن أجربك» (102) .

خامسا : إحصاء المدلسين من الثقات ووضع الكشوف بأسمائهم . واستقراء أنواع تدليسهم ، ثم تتبع طرق أحاديثهم ، وجمع رواياتهم حتى يعرف ما دلسوا فيه . مما سمعوه . وهذا من أشق أعمال المعلل بالكسر - وأكثرها ارتباطا بضميره المهني إن صح هذا التعبير . لأن في إمكانه رد حديث المدلس والحكم بنكارتة على أقل تقدير . فيستريح من عناء البحث والتنقيب ، ولكنه

(102) «المجروحين» لابن حبان 33/1

لا يستجيز رد حديث المدلس بهذه السهولة ، لأنه ثقة وقد يكون مما سمعه عن ثقة فيفضي رده إلى رد حديث صحيح من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . وضميره لا يسمح بذلك . ولو كان المدلس غير ثقة لكان الأمر أسير بكثير من تدليس الثقة . على أن كثيرا من الثقات يتفنون في أوجه التدليس فيقصون مضاجع الباحثين ، وبهذا الاعتبار ، كان شعبية يقول : « لأن أزني أحب إلي من أدلس » لأنه يخاف إن تمادى الرواة في التدليس ، أن يختلط الحديث الصحيح بالباطل وقد يتقاعس الباحثون عن الاكتشاف لما فيه من الصعوبة البالغة فيضيع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . أو يختلط خطؤه بصوابه . وعلى كل حال فقد كان إيمان وصبر وجلد أئمة « العلل » أقوى من جميع حيل المدلسين ، فتغلبوا عليها ، وصار اكتشافها يسيرا عندهم . روى ابن أبي حاتم في « مقدمة الجرح والتعديل » عن زائدة قال : كنا نأتي الأعمش فيحدثنا فيكثر ، ونأتي سفيان الثوري فنذكر تلك الأحاديث فيقول : ليس هذا من حديث الأعمش فنقول : هو حدثنا به الساعة ، فيقول : انهجوا فقولوا له إن شئتم ، فنأتي الأعمش فنخبره بذلك فيقول : صدق سفيان ليس هذا من حديثنا » (103) .

وستأتي - إن شاء الله - أمثلة كثيرة للتدليس بأنواعه وتفصيل فيما يتعلق به ، لأن ابن القطان أكثر من التعليل به . وتقصى أسمعة المدلسين وأحصاها وميزها من غير المسموع (104) .

بياديسا : تمييز ما أخذ سماعا وعرضا ، مما أخذ إجازة أو منالة . مما

(103) المقدمة ص 71

(104) أفرد عدد من الحفاظ أسماء المدلسين بالتصنيف . منهم الحافظ ابن حجر الذي يقول في مقدمة كتابه « طبقات المدلسين » المطبوع بمصر .

وقد أفرد أسماء المدلسين بالتصنيف من القدماء : الحسين بن علي الكرابيسي المتوفى سنة 212 صاحب الإمام الشافعي . ثم النسائي ثم الدارقطني ، ثم نظم شيخ شيوخنا شمس الدين الذهبي في ذلك أرجوزة وتبعه بعض تلامذته ، وهو الحافظ أبو محمد أحمد بن إبراهيم المقدسي . فزاد عليه من تصنيف العلاني شيئا كثيرا مما فات الذهبي ذكره ، ثم ذيل عليه حافظ العصر أبو الفضل بن الحسين العراقي في هامش في كتاب العلاني أسماء وقعت له زائدة ، ثم ضمها ولده ولي الدين أبو زرعة الحافظ إلى من ذكره العلاني وجعله تصنيفا مستقلا وزاد في تتبعه شيئا كثيرا .

الحافظ صلاح الدين العلاني ت 741 خص في كتابه « جامع التحصيل في أحكام المراسيل » قسما مهما للتدليس وأنواعه وأحكامه وطبقات المدلسين .

هو كتاب أو صحيفة وليس سماعا ولا عرضا ولا يشتمل على مناولة ولا إجازة مع
الآداء عن الجميع بصيغة واحدة . حيث إن من الرواة من يعتبر بعض هذه
الأنواع متداخلة . فلا يفرق بينها عند الآداء . وبعضهم يفرق بينها ولكنه يعتمد
عدم استعمال اللفظ المفرق كنوع من أنواع التدليس .

وبعد اكتشاف ذلك من أشق البحوث وأصعبها أيضا ، سواء ممن مذهبه
عدم التفريق ، أو ممن يفرق ولكنه يدلس . وقد زل حفاظ كبار فصحاء أحاديث
أخذت من كتاب ولم يسمعها الراوي من شيخه مع أنه سمع غيرها ، وأدى عن الكل
بصيغة المسموع . ويعتبر ابن القطان من فرسان هذا الميدان ، إذ نقب عن تلك
السماعات وعينها فصيحها وعلل ما عداها مما لم يسمع ، حتى علل أحاديث
في صحيح مسلم بذلك ، كما سيأتي . يابن الله .

تلك بعض النماذج لطرق إدراك «العلل» وهي تعتمد كما اتضح ذلك بجلاء
على البحث الفردي ، والإحصاء والتتبع والجمع والمقارنة . دون ما قاعدة عامة
تجمع شتاتها أو تقيد أوابدها .

ويظهر أن ابن الصلاح غلب عليه طابع التركيز والاختصار . فأدمج طرق
معرفة العلة في أنواع العلل ومواطنها ، وهي موضوع البحث بعد هذا . ولم
يفصل الوسائل من الغايات . كما تعطيه عباراته التالية : « ويستعان على
إدراكها (أي العلة) بتفرد الراوي وبمخالفة غيره ، مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه
العارف بهذا الشأن على ارسال في الموصول ، أو وقف في المرفوع أو دخول
حديث في حديث أو وهم وإهم ، لغير ذلك ... » .

فتفرد الراوي ، ومخالفة غيره له . هما نوعان من أنواع العلة كما سيأتي .
والقرائن التي تحتف بالتفرد والمخالفة هي وسائل إدراك العلة في التفرد
والمخالفة كما تقدم بعض ذلك .

وارسال الموصول الخ تمثيل لأنواع العلل ، التي عاد إلى ذكرها من جديد
بقوله : « وكثيرا ما يعللون الموصول بالمرسل ، مثل أن يجيء الحديث بإسناد

موصول، ويجيء أيضا بإسناد منقطع أقوى من إسناد الموصول . ولهذا اشتملت كتب علل الحديث على جمع طرقه «(105)» . والملاحظ أن جمع الطرق هو من الوسائل ، ذكره بإزاء أنواع العلل مفرقا بينه وبين القرائن التي هي وسائل أيضا . ففي عباراته قلق تخلص منه النووي عند اختصاره، حيث فصل الوسائل من الغايات بقوله : «والطريق إلى معرفته جمع طرق الحديث، والنظر في اختلاف رواته وضبطهم واتقانهم» ثم ذكر بعض أنواع العلة بقوله : «وكثير التعليل بالإرسال» (106) إلخ ما يفصل في :

(105) مقدمة ابن الصلاح 116

2106 التقريب مع تدريب الراوي 253/1

المبحث الرابع

أنواع العلة

العلة تكون في المتن ، وتكون في الإسناد . وتكون في الاسناد والم متن معا .

أولا : علة المتن :

هناك حقيقة هامة لم أقف على من ينسبها ، وهي : أن علة المتن ، لا تصامع علة السند التي تقدم تعريفها . إلا في المعنى اللغوي العام ، حيث يعتبر المتن غير مقبول فيرد ولا يعمل به . أما التعريف الاصطلاحي الذي هو : سبب خفي غامض ، يقدح في صحة الحديث . الخ فلا يتأتى اعتباره في علة المتن ، لأنها تكون - في الغالب - ظاهرة غير خفية ، وقدحها في قبول الحديث يعود في معظمه الى المحترزات الظاهرة أولا ، وإلى خلل في معنى الحديث الذي يستوى في إدراكه عالم الرواية والدراية على السواء ، ثانيا . بل ربما كان عالم الدراية أكثر إدراكا للخلل في المعنى من عالم الرواية ، وبهذا الاعتبار ، يمكن لغير المحدث كما يمكن للمحدث العادي أن يكتشف علة المتن ، وسببها هو الذي يبقى غامضا يتوقف على خبرة عالم العلل لإزاحة الستار عنه .

فإذا كان إسناد الحديث مستجمعا لشروط الصحة بما فيها سلامته من العلل ، وكان المتن مخالفا للأصول المقطوع بها ، أو لقضايا العقول المسلمة ولا يمكن التناويل ، أو لا يتفق والوقائع التاريخية المقطوع بها ، فالمتن كما يعبر عنه بأنه غير صحيح يعبر عنه كذلك بأنه معلول ، ومهمة عالم العلل هنا تكون ثانوية بالنسبة الى الحديث « المعلن » إذ ترجع الى البحث في الاسناد عن مصدر تلك العلة فقط . وهي مهمة فنية لا تغير من واقع حال الحديث المربود .

وبعض أنواع الضعيف التي تكون ظاهرة ، مثل : المضطرب ، والمدرج ، والمصحف ، والمقلوب ، يطلق على متونها أنها معلولة ، كما مثل ابن الصلاح لعلة المتن بحديث أنس المضطرب في البسطة (107) وتبعه على ذلك سائر من كتب على مقدماته .

(107) انظر المقدمة مع التقييد و الإيضاح ص 118

وفي «العلل» لابن أبي حاتم ، اعتبر أبو حاتم المدرج أو المضطرب معلولا حيث قال « سألت أبي عن حديث حدثنا به محمد بن عوف عن علي بن عياش عن شعيب ابن أبي حمزة عن محمد بن المنكر عن جابر قال : «كان آخر الأمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مسست النار» ، فقال أبي : هذا حديث مضطرب المتن ، إنما هو أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل كتفا ثم صلى ولم يتوضأ. هكذا رواه الثقات عن ابن المنكر ، ويمكن أن يكون شعيب ابن أبي حمزة حدث من حفظه فوهم فيه » (108).

والتعبير الاصطلاحي أنه مدرج لا مضطرب. فربما كان سبق قلم من ابن أبي حاتم أو تصحيحا في النسخة. والمهم أن اطلاق المحدثين على القادح في صحة المتن اسم « العلة » قليل جدا، ولذلك قال الحافظ العراقي « العلة تكون في الإسناد وهو الأغلب الأكثر » (109) وقال الحافظ السخاوي : «والعلة تجيء غالبا في السند وقليل في المتن» (110). وهذا كتاب «العلل» لابن أبي حاتم الرازي المطبوع في مجلدين احتوى على نحو 2840 حديثا معللا. المعلل متنه منها قليل جدا.

وإن عللوا المتن فأكثر ما يعللونه بالاضطراب والادراج. لأن لهما ارتباطا وثيقا بعلة الإسناد. وسيأتي أن ابن القطان لا يعتبر اضطراب الثقات في الإسناد علة. وإنما يعلل باضطرابهم في المتن.

ثانياً : علة الإسناد :

والإسناد هو موضوع « علم العلة » في الحقيقة. وهو الموطن الذي تجد فيه أرضها الخصبة فتعشعش فيه وتقوض دعائمه، والحال أنه ظاهر الصحة يادي السلامة، وعمل عالم «العلل» هو مثل عمل النطاسمي البارع الذي يشخص مرض

(108) "العلل" لابن أبي حاتم 6/1

(109) شرح ألفية العراقي 2230/1

(110) فتح المغيث 213/1

إنسان نخره المرض والناس تحسده على ما بدأ من عافيته واستقامة ظاهره.
ويذكر عن مسلم قوله للبخاري : « دعني أقبل رجلك يا طبيب الحديث في علله ».

وأشكال العلة في الاسناد من الكثرة بحيث تستعصى عن العد. إذ أنها ترجع الى محترزات القبول كما تقدم. وتلك المحترزات بالنسبة الى الاسناد هي أنواع الضعيف عينها، والتي أوصلها بعض المتأخرين الى خمسمائة نوع وعشرة أنواع. وجمع فيها شرف الدين المناوي كرسه (111) وإن قال الحافظ ابن حجر عن تتبع أنواع الضعيف بحسب ما تنتجه القسمة العقلية حتى تصل إلى هذا الحد : « إن ذلك تعب ليس وراءه أرب » (112) فإنه في علم العلل له أهميته التي لا تنكر. باعتبار أن كل نوع من هذه الأنواع إن كان خفياً، هو العلة الاصطلاحية. فإن أضيف إلى ذلك ما لم يذكر في أنواع الضعيف من أحوال الرواة وتصرفاتهم التي لا يمكن أن تنحصر، والتي ينفذ المخزون اللغوي والبياني لعالم « العلل » دون التعبير عن الخلل الواقع فيها، بحيث يقولون : هذا الحديث معلل، ويكون كذلك في الواقع، ولكنهم لا يجدون لفظاً يعبرون به عما اكتشفوه من الخلل، ظهر مدي ضخامة مادة علل الإسناد وتنوعها.

ولكثرة نظر المعلل - بالكسر - وتشعب نواحي بحثه تقصر عباراته في كثير من الأحيان عن شرح ما رد به الحديث أو توقف فيه، ولعل ذلك مصدر قولهم : إن الكلام في العلل إلهم، أو رجح بالغيب، كما قال عبد الرحمن بن مهدي «إنكارنا الحديث عند الجهال كهانة» وذلك عندما يعلنون الحديث ولا يستطيعون الإبانة عن موطن العلة فيه. ولذلك قال ابن مهدي أيضاً : « لو قلت للعالم يعلل الحديث من أين قلت هذا لم يكن له حجة » (113) وقد لا يستطيع تصويب الخطأ المكتشف إذا لم يحط بروايات الاسناد المكتشف خطؤه. كما قال سليمان بن حرب : « كان يحيى بن معين يقول في الحديث هذا خطأ. فأقول كيف صوابه ؟ فلا يدري فانتظر فأجده كما قال - (114).

(111) تدريب الراوي 179/1

(112) نفس المصدر و الصفحة

(113) معرفة علوم الحديث للحاكم ص 113

(114) مقدمة الجرح والتعديل 314

ولكون عناصر التركيبات المعدنية، لم تكن محددة في عصرهم كما هي الآن. وكان الصيارفة يعتمدون على الخبرة المكتسبة بطول الممارسة فقد شبهوا عالم العلل بالصيرفي في نقده للعمليات المعدنية، فقد يحكم بأصالة الأصيل وتزييف المزيف، لطول خبرته وتمرسه. ولكنه لا يستطيع تحليل عناصر المعدن الذي بين يديه. يقول ابن أبي حاتم : «سمعت أبي رحمه الله يقول : جاءني رجل من جلة أصحاب الرأي من أهل الفهم منهم ومعه دفتر فعرضه علي فقلت في بعضها : هذا حديث خطأ قد دخل لصاحبه حديث في حديث ، وقلت في بعضها : هذا حديث باطل، وقلت في بعضه : هذا حديث كذب ، وسأثر ذلك أحاديث صحاح . فقال لي من أين علمت أن هذا خطأ، وأن هذا باطل وأن هذا كذب ؟ أخبرك راوي هذا الكتاب بأنني غلطت ، وأني كذبت في حديث كذا ؟ فقلت لا ، ما أدري هذا الضبر، من رواية من هو ؟ غير أنني أعلم أن هذا خطأ، وأن هذا الحديث باطل ، وأن هذا الحديث كذب. فقال : تدعى الغيب : قال : قلت : ما هذا ادعاء الغيب ، قال : فما الدليل على ما تقول ؟ قلت : سل عما قلت من يحسن مثل ما أحسن، فإن اتفقنا علمت أنا لم نجازف ولم نقله إلا بفهم، قال : من هو الذي يحسن مثل ما تحسن ؟ قلت أبو زرعة. قال ويقول أبو زرعة مثل ما قلت ؟ قلت نعم. قال هذا عجب. فأخذ فكتب في كاغد ألفاظي في تلك الأحاديث ، فما قلت : انه باطل ، قال أبو زرعة هو كذب ، قلت الكذب والباطل واحد ، وما قلت انه كذب قال أبو زرعة هو باطل ، وما قلت انه منكر قال : هو منكر كما قلت. وما قلت انه صحاح قال أبو زرعة هو صحاح ، فقال : ما أعجب هذا ، تتفقان من غير مواطاة فيما بينكما فقلت. فقد (دل) ذلك (على) أنا لم نجازف ، وإنما قلنا بعلم ومعرفة قد أوتينا. والدليل على صحة ما نقوله بأن دينار البهرجة يحمل الى الناقد فيقول : هذا دينار بهرج ، ويقول لدينار : هو جيد. فان قيل له : من أين قلت ، ان هذا بهرج ؟ هل كنت حاضرا حين بهرج هذا الدينار ؟ قال : لا فإن قال له : فأخبرك الرجل الذي بهرجه أنني بهرجت هذا الدينار ، قال لا ، قيل : فمن أين قلت أن هذا بهرج ؟ قال : علما رزقت، وكذلك نحن رزقنا معرفة ذلك... ورزقنا علما لا يتهدأ لنا أن نخبرك كيف علمنا بأن هذا الحديث كذب، وهذا حديث منكر، إلا بما نعرفه » (115).

(115) مقدمة الجرح والتعليل ابتداء من ص 349

② المخرج الباطل والردى والمباح
والشهرح من كتاب المصنف الذي
لا يهتم به علماء من الماء المذموم
الذي هو المذموم 386/2

على أنه وقع على سبيل الاتفاق فقط ، أن الرواة يرتكبون أخطاء معينة كثر
التعليل بها إلى جانب أشياء أخرى يكثر التعليل بها أيضا ، ولا تعود إلى خطأ
الراوي .

ومما كثر التعليل به يمكن استقراء أنواع العلل في الاسناد . على سبيل
المثال لا الحصر . إذ حصرها كما سبقنا الإشارة إلى ذلك متعذر .

« استقراء وتمثيل لعللة الاسناد » :

أ - وصل المرسل .

ب - رفع الموقوف .

ج - دخول حديث في حديث .

د - ابدال راو ضعيف براو ثقة .

هـ - اعتقاد التابعي صحابيا .

و - ارسال الموصول .

ز - وقف المرفوع .

ح - عدم سماع من كان يظن أنه سمع .

ط - اختلاف الرواة على الراوي الذي يدور عليه الحديث .

ي - تفرد الثقة المتوسط بالحديث وعدم متابعة غيره عليه .

ن - عدم التمييز بين ما سمع من المختلط قبل أو بعد اختلاطه .

ل - اعتقاد الصحابي تابعا .

وستأتي أمثلة كثيرة لهذه الأشكال ولغيرها في هذا الباب والأبواب اللاحقة

إن شاء الله .

وقد ذكر الحاكم في معرفة « علوم الحديث » عشر أمثلة لأنواع العلل
وسماها أجناسا وقال في آخرها : « وقد بقيت أجناس لم نذكرها وإنما جعلتها
مثالا لأحاديث كثيرة معلولة ليهتدى إليها المتبحر في هذا العلم » (116) وقد لخص

(116) معرفة علوم الحديث للحاكم ص 11

أمثلة الحاكم كل من السيوطي في «تدريب الراوي» (117) والشيخ طاهر الجزائري في توجيه النظر.

وقد مثل الحافظ السخاوي في شرحه لألفية العراقي لما تقدم وغيره مما لم يذكر. وبين أوهام المحدثين في حكمهم على أحاديث بالصححة وهي مشتملة على علل من نوع ما سبق ومن غيره.

(117) انظر تدريب الراوي 258/1 وتوجيه النظر الى أصول الاثر ص 268

المبحث الخامس التأليف في العلل

الفرع الأول : المدخل الى الموضوع

على قلة العلماء المتخصصين في علل الحديث. فقد أدوا مهمتهم - فيما يبدو - على الوجه الأكمل. حيث واكبوا مسيرة جمع الحديث وكتابته وتدوينه مراقبين مقتشين ، فلم يَتَّبِعْ عن بصرهم حديث واحد من آلاف الأحاديث المروية، ولم يشذ عن نقدهم تصرف من تصرفات مكات الآلاف من الرواة. بفضل ما اعتمدوه من دقة في الإحصاء. وما انتهجوه من استقراء يتصف بنوع من الشمول والإحاطة مع ما تحلوا به من صبر ومثابرة ، وما أوتوه من المعية وذكاء. ولعل الجانب المثير في عملهم. أنهم سجلوا لنا إلى جانب أحكامهم النهائية على الأحاديث. خواطرهم ، وشكوكهم.

وينبغي التوقف قليلا عند شكوكهم. فالشك في سلامة الإسناد هو أول وأهم مراحل التحليل عندهم. ولأهمية تشككهم فقد يقفون عنده ، ولا يتعدونه إلى إصدار حكم نهائي ، فيعتبر الحديث بذلك متوقفا فيه ، أي غير صحيح (118). وكثيرا ما تجد في كتبهم من عبارات التشكك مثل : «أراه فلانا عن فلان» «المرسل أشبه» يشبه أن يكون موقوفا « في نفسي من فلان عن فلان شيء» وكل ذلك له قيمة كبرى في تحليل الحديث المقول فيه ذلك ، حتي إن أصحاب الصحيح والمتزمين للصحة. يبتعدون عن كل إسناد حامت حوله شكوك أهل «العلل» باعتباره معللا بالفعل كما أنهم أي أهل «العلل» لا يحجمون عندما يعثرون على صواب خطأ مكتشف. أن يسجلوا الخطأ وصوابه. ولا يتركون فرصة لتسجيل ملاحظاتهم على الأحاديث إلا انتهزوها ولو في غير ما يقن أن تجد كلامهم فيه ، نظرا لكثرة الأسانيد والرواة.

(118) انظر شرح الفية العراقي 226/1

ويمكن القول - بكل موضوعية - : ان وراء هذه الشروة المباركة من الأحاديث النبوية المدونة ، خلفيات وظلالا من تقويم علماء « العلل » تقويما يتراوح بين التشكك والتوقف ، والحكم النهائي ، مما يجعل كلامهم - في الغالب - مادة خاما لا يتسنى استخدامها إلا لمن تخصص في علمهم على مر العصور. وهكذا يستطيع المتخصص في عصرنا الحاضر - إن وجد - أن يتناول كلام ابن المديني وأبي زرعة والدارقطني ، فيقبل ويرد بمقتضاء أحاديث لم يتفق للمتقدم أن أبدى فيها حكما نهائيا إلا ما تناول به الأستاذ في مرحلة التشكك مثلا.

وهكذا توالى على مختلف الأزمان « علماء علل » دونوا ما صادف أن أبدوا فيه رأيهم من أحاديث ، أو نقلوا كلام غيرهم ممن سبقهم أو عاصروهم ممن لم يدون، نجد منهم على مر القرون أمثال : سفيان بن عيينة ، وعلي بن المديني ، وأحمد بن حنبل وابن أبي حاتم الرازي والبخاري والدارقطني وأبي علي الجبائي وعبد الحق الاشبيلي ، وابن القمطان الفاسي وابن رشيد السبتي ، وغيرهم. الى الحافظ ابن حجر فمن بعده إلى ما شاء الله. غير أن تدوينهم لم يتخذ نمطا موحدًا ، ولا انتهجوا في إبرازهم لعل الأحاديث منهجا محددًا في الكتابة والتأليف بل تنوعت كتاباتهم بحسب ما توخى كل واحد منهم من الموضوع الذي ألفت فيه. فمنهم من عمد إلى تدوين علل الأحاديث مباشرة ، ومنهم من جمع مسندا وعلل فيه ما عثر عليه من حديث مغلل. ومنهم من صنف أحاديث الأحكام وعلل ما ظهر له تعليله أو علله غيره منها ، ومنهم من ألفت في الرواة، فإذا وجد لأحدهم حديثا مغللا بينه ، وهكذا.

الفرع الثاني : تقسيم المؤلفات في « العلل »

وقد أمكن ~~بمسح~~ استقراء الوجود من تلك المؤلفات ، أو تيسر الوقوف على منهجه مما لم يوجد ، تصنيف المؤلفات في العلل إلى الأقسام التالية:

القسم الأول : متمحضر للكلام على علل الأحاديث

ولعل أقدم كتاب ألف في هذا « العلل » للإمام سفيان بن عيينة الهلالي المتوفى سنة 198 . رواه عنه علي بن المديني . وقد ذكر هذا الكتاب الحافظ السخاوي في (فتح المغيـث) (119) .

ثم تتابع التأليف في العلل بعد ذلك فأنف .

(أ) علي بن عبد الله بن جعفر السعدي المديني المتوفى سنة 234 كتاب : « العلل » يقول الحافظ ابن كثير : « ومن أحسن كتاب وضع في ذلك وأجله وأحفظه كتاب « العلل » لعلـي بن المديني شيخ البخاري . وسائر المحدثين بعده في هذا الشأن على الخصوص عيال عليه » (120) .

وقد طبع كتاب في نحو 711 صحيفة بالمكتب الاسلامي ببيروت سنة 1392 - 1972 بتحقيق الأستاذ مصطفى الأعظمي ، باسم « العلل لعلـي بن المديني » قال الأستاذ المحقق في مقدمته .

« هذه المخطوطة فريدة في بابها ، وهي ضمن مجموعة مسجلة تحت رقم 624 في مكتبة سلطان أحمد الثالث باستانبول . وذكر الأستاذ فؤاد سزكين هذه الرسالة في كتابه ... كما ورد ذكرها في فهرس المخطوطات المصورة بجامعة الدول العربية ، المجلد الثاني رقم 743 (121) .

والذي ذكره الأستاذ فؤاد سزكين تحت رقم 624 . في مكتبة سمرای أحمد الثالث . يحمل اسم : « علل الحديث ومعرفة الرجال » (122) ولعلـي ابن المديني عدة كتب في العلل ، فله « العلل » وهو الذي اشتهر له ووصفه الحافظ ابن كثير . بما تقدم . وله « علل المسند » قال الحاكم في معرفة « علوم الحديث » انه ثلاثون جزءاً وله « العلل المتفرقة » ذكر الحاكم أنه ثلاثون جزءاً أيضاً . وله « العلل

(119) انظر فتح المغيـث شرح ألفية الحديث 344/2

(120) اختصار علوم الحديث ص : 64

(121) تقديم الكتاب ص 22

(122) انظر تاريخ التراث العربي لفؤاد سبـكـزكين المجلد الأول الجزء الأول ص 294 من الطبعة العربية

لإسماعيل القاضي» أربعة عشر جزءاً وله «علل حديث ابن عيينة» ثلاثة عشر جزءاً (123) وزاد الأستاذ فؤاد سيزكين «علل الحديث ومعركة الرجال» حسب ما استفاده من عنوان المخطوط.

أما هذا المطبوع ببغداد والذي حاول الأستاذ المحقق أن يجعله هو «علل ابن المديني المشهور، فلا ينطبق عليه أي من الأوصاف السابقة زيادة على أن علم الدين البلقيني قارن «علل» ابن المديني. «بعلل» ابن أبي حاتم حيث قال: «أجل كتاب صنف في «العلل» كتاب ابن المديني وابن أبي حاتم والخلال» (124). وكلام البلقيني هذا مع كلام ابن كثير السابق مع المقارنة بما عند الحاكم يجعل من البعيد جداً أن يكون المطبوع هو «علل» ابن المديني للأسباب التالية:

أ - الكتاب المطبوع لم يحتو إلا على تحليل نحو ستين حديثاً في نحو 33 صفحة، بينما الكتاب المقارن به، وهو «العلل» لابن أبي حاتم، احتوى على تحليل (2840) حديثاً، وقد طبع في مجلدين.

ب - 33 صحيفة المخصصة لعلل الأحاديث، وهي جزء حديث أو نصف جزء باعتبار أن الجزء الحديثي يتراوح ما بين الست والعشر كراريس، والكراس عشر ورقات أي عشرون صفحة، وأحياناً يكون الجزء أقل من هذا العدد، وقد جعلناه جزءاً كاملاً على أبعد الاحتمالات، وإلا فالواقع أنه أقل من جزء، والذي يمكن أن يضاهي أو يقارب «علل ابن أبي حاتم» ويوصف بأنه أجل وأحفل كتاب هو الذي ذكره الحاكم باسم «العلل المتفرقة» أو «علل المسند»، وكل منهما يقع في ثلاثين جزءاً حديثياً، فأين هما من هذا المطبوع في (7) صحيفة بما فيها ما هو مخصص لغير العلل كما سيأتي.

ج - ابتدأ ابن المديني كتابه المطبوع بقوله: «نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة، فلاهل المدينة ابن شهاب....، ولاهل مكة عمرو بن دينار.....، ثم

(123) انظر معرفة علوم الحديث للحاكم ص 71

(124) تدوين الرازي 258/1

صار يذكر من انتهى إليه علم من ذكر. ويعرف بالرواة ودرجاتهم، ومن ألف منهم في نحو أربعين صفحة». وقد نقل عنه هذا الكلام بنصه أبو محمد الرامهرمزي في كتابه «المحدث الفاضل»، ولم يشر إلى أنه نقله من كتاب «العلل» بل نقله تحت عنوان «المصنفون من رواة الفقه في الأمصر» قال: «ذكر علي بن المديني أصحاب التصنيف بعد أن قال: نظرت، فإذا الإسناد يدور على ستة» (125). وهذا الكلام لا علاقة له بالعلل تماما.

د - (40) صفحة في التعريف بالرواة والمؤلفين، مع 33 صفحة في الكلام على العلل تجعل الكتاب أقرب إلى العنوان الذي ذكره فؤاد سرزكين، أي «علل الحديث ومعرفة الرجال». ونشره باسم «العلل» لابن المديني، فيه إيهام وتدليس. والواقع - إن شاء الله - أن اسم الكتاب لا هذا ولا ذاك. وإنما هو: «معرفة من يدور عليه الإسناد» لعلي بن المديني. هكذا كان اسم هذا الكتاب معروفا بالأندلس. وكانوا يدرسون ويسمعونه. ففي ترجمة أبي القاسم بن البراق الوادي ياشي من «الذيل والتكملة» عندما ذكر برنامجا.

«وفي رسم أبي عبد الله بن سعادة: (معرفة من يدور عليه الإسناد) لعلي ابن المديني، قرأته عليه. أنا به عن شيخنا أبي بكر ابن العربي» (126).

ولا بعد في أن يكون الناسخ للكتاب. انتخب عللا لأحاديث تعلق بها غرضه من كتاب «العلل» المشهور للمؤلف، ووضعها في آخر هذا الكتاب. ثم جاء من وضع العنوان بحسب محتوى الكتاب المشتمل على معرفة الرجال، وعلى بعض العلل، فسماه «علل الأحاديث ومعرفة الرجال» وهو الذي نقل اسمه فؤاد سرزكين بأمانة، فجاء الناشر أو المحقق، فتصرف في العنوان على غير الوجه المطلوب.

على أن المحقق أشار في التقديم إلى أن في إسناد النسخة انقطاعا، وأنه لا يوجد عليها سماع، ومع ذلك أصر على صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه (على أنه «العلل» المشهور).

(125) انظر المحدث الفاضل للرامهرمزي ص 611 و 614

(126) الذيل والتكملة 462/6

(2) أبو بكر أحمد بن محمد بن هاني الإسكافي الأثرم، صاحب الإمام أحمد ابن حنبل توفي بعد 260. وكان له تيقظ عجيب في هذا الشأن، حتى قال يحيى بن معين: «كأن أحد أبويه جنى» (127) «وقيل: «هو أحفظ من أبي زرعة الرازي وأتقن» (128) قال الذهبي: «له كتاب العلل» وقال السخاوي: «العلل لأبي بكر الأثرم مع ما ضمه لذلك معرفة الرجال» (129).

(3) أبو عبد الله البخاري صاحب الصحيح له «كتاب العلل» (130).

(4) أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري صاحب الصحيح.

عبد السخاوي له كتابين في العلل. الأول باسم «العلل»، والثاني: «التمييز» (131) ويوجد النقل عن كتاب «التمييز» في كتب الحديث بكثرة. وهو موجود بالمكتبة الظاهرية بدمشق (132). وقد طبع مؤخرًا.

(5) أبو عيسى الترمذي صاحب «السنن».

له كتابان في العلل: «العلل الكبير»، ويعتبر مفقودا حسب الفهارس الموجودة. وقد كان موجودا بالمغرب حيث ينقل منه ابن القطان بكثرة كما سيأتي. و«العلل الصغير»، وهو المطبوع بأخر جامعته. وأخذ عنه على أنه كتاب مستقل. وهو الذي شرحه ابن رجب الحنبلي، وطبع هذا الشرح مؤخرًا ببغداد.

ويقول الدكتور نور الدين عتر في بحثه عن الإمام الترمذي.

«وضع الترمذي في العلل كتابين: العلل الصغير، والعلل الكبير، أو المفرد. أما العلل الصغير، فهو كتاب العلل الذي أتبعه جامعه وجعله خاتمة له. وأما العلل الكبير أو المفرد: فهو كتاب آخر سوى العلل الصغير..... مما يدل جزئيا

(127) تذكرة الحفاظ 571/2

(128) نفس المصدر والصفحة

(129) أنظر فتح المغيث 334/2 و الرسالة و المستطرفة ص 147

(130) المصدرين السابقين و انظر تعليقات الأستاذ صبيح السامرائي على " الخلاصة" للطبري ص 73

(131) أنظر فتح المغيث 334/2

(132) أنظر تاريخ التراث العربي لفؤاد سركين 1-369/1 و انظر الرسالة المستطرفة 147 و تعليق صبيح

السامرائي على الخلاصة للطبري 73

على أنهما متغايران، وكتاب العلل الكبير أو المفرد هو المراد عند إطلاق المحدثين، قولهم : رواه الترمذي في « العلل » . وهذا الكتاب صنفه أبو عيسى على الأبواب - فيما يبدو لنا - وتوسع في علل الحديث بما لا يسمح كتابه « الجامع » بلإدائه ، لذلك نرى أنه ربما روى الحديث في جامعه ، أو تكلم فيه بإيجاز ، ثم يتوسع في الكلام على رواياته وتعليقه في العلل....، وقد أثنى العلماء على هذا الكتاب وكان موضع ثقتهم ، لكن يد الحدثان طوت عناد هذا الكتاب ، حتى لا تجد منه إلا القول..... » (133) .

وأخيرا عثر الأستاذ صبحي السامرائي في خزانة سبراي أحمد الثالث بتركيا ، على ترتيب « علل الترمذي الكبير » رتبته على كتب الجامع : أبو طالب القاضي ، وحققه مع شخصين آخرين وطبعه ببيروت عن نسخة قال : إنها بخط مغربي مشكول وجميل .

(6) أبو زكريا يحيى بن عبد الرحمن الساجي ت 307 قال الذهبي : « والساجي كتاب جليل في علل الحديث يدل على تبحره في هذا الفن » (134) .

(7) أبو بكر الخلال أحمد بن محمد بن هارون البغدادي ت 311 له كتاب العلل « قال في الرسالة المستطرفة » هو في عدة مجلدات « (135) .

(8) أبو اسحاق النيسابوري إبراهيم بن أبي طالب ت 295 قال الحاكم : « إمام عصره بنيسابور في معرفة الحديث والرجال ، جمع الشيوخ والعلل » قال الذهبي : « وقد أملى كتاب العلل وغير شي » (136) .

(9) أبو محمد عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي الحافظ الإمام بن الحافظ الإمام ت 327 له كتاب « علل الحديث » في مجلدين ، وقد طبع بالمكتبة السلفية بالقاهرة 1343 هـ .

(133) الامام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين للدكتور نور الدين عتر 27-28

(134) تذكرة الحفاظ 707/218

(135) الرسالة المستطرفة 148

(136) تذكرة الحفاظ 638/2

وقد أثنى عليه سائر علماء الفن وشهدوا له بالجلالة والقيمة العلمية. كما تقدم بعض ذلك. ولخص منه الشيخ طاهر الجزائري أمثلة وافرة في كتابه «توجيه النظر»، وقال :

« وقد وقفت على أحد هذه الكتب (يعني كتب العلل) وهو كتاب الإمام أبي محمد عبد الرحمن بن الإمام أبي حاتم ، فرأيت من الكتب الجليلة المقدار، التي لا يستغنى عن الاطلاع عليها، وتكرار النظر إليها، من أراد الإشراف على هذا النوع الذي هو من أغمض الأنواع... » (137).

(11) أبو علي النيسابوري شيخ الحاكم. واسمه الحسين بن علي بن يزيد ت 349. وصفه الذهبي بالامام محدث الإسلام (138) له كتاب «العلل» (139).

(11) أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني الإمام الحافظي ت 385 وسيأتي تفصيل الكلام في علله قريباً.

(12) أبو أحمد الحاكم الكبير، صاحب كتاب الكنى المشهور. واسمه محمد ابن محمد بن أحمد بن اسحاق النيسابوري الكرابيسي ت 378. قال الحاكم : «هو إمام عصره في هذه الصنعة...» وصنف كتاب «لعلل» (140).

(13) أبو عبد الله الحاكم ابن البيع الحافظ الكبير صاحب التصانيف الكثيرة النافعة توفي سنة 405، قال الذهبي : « واتفق له من التصانيف ما لعله يبلغ قريباً من ألف جزء من » تخريج الصحيحين « و » العلل «... (141).

(14) أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي الإشبيلي الحافظ، صاحب «الجمع بين الصحيحين» و«الأحكام الشرعية»، وغير ذلك، المتوفى ببجاية سنة 581 وسيأتي الكلام عنه بتفصيل. إن شاء الله. له «المعتل من الحديث» (142).

(137) توجيه النظر 371

(138) تذكرة الحفاظ 902/3

(139) المستطرفة 148

(140) تذكرة الحفاظ 67613-677

(141) تذكرة الحفاظ 1043/3 و انظر المستطرفة 148

(142) تذكرة الحفاظ 1350/4

(15) أبو محمد بن السيد البطليوسي اللغوي الشهير، واسمه عبد الله بن محمد ت 521 له «جزء فيه علل الحديث» هكذا ذكره ابن خير في «الفهرست» (143).

ولا أدري هل تناول «العلل» من ناحية الصناعة الحديثية، أو تناول متون الأحاديث من الناحية اللغوية. وهذا هو الغالب على الظن.

(16) أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي الحافظ، صاحب التصانيف الكثيرة ت 597، له: «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية» وهو مشهور متداول بين أهل الحديث، ينقلون منه بكثرة. وقد طبع مؤخرًا ببيروت بتحقيق الشيخ خليل الميس في مجلدين.

قال في الرسالة المستطرفة: «هو في ثلاث مجلدات، عليه في كثير منها انتقاد (2144).

ولعل أهم كتاب في هذا النوع بحسب ما تعطيه نصوص العلماء، هو كتاب «العلل» لأبي الحسن الدار قطني، الذي تقدمت الإشارة إليه قريبًا. قال في الرسالة المستطرفة: «وهو أجمع كتاب في العلل مرتب على المسانيد في اثني عشر مجلدًا» (145). وقد أطلق عليه العلماء كتاب الإسلام. ويقول الحافظ الذهبي: «وإذا شئت أن تتبين براعة هذا الإمام الفرد فطالع «العلل» له، فإنك تتدهش ويطول عجبك».

وأعطى الحافظ السخاوي فكرة أوسع نوعًا ما عن هذا الكتاب وطريقة جمعه، حيث قال: «وهو على المسانيد مع أنه أجمعها، وليس من جمعه، بل الجامع له تلميذه الحافظ أبو بكر البرقاني. لأنه كان يسأله عن علل الأحاديث

(143) انظر فهرست ابن خير ص 204 و انظر تقديم كتابه الانصاف في التنبيه على الاسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين... للدكتور محمد رضوان الداية ص 7 نشر دار الفكر

(144) المستطرفة 148 ويقول الأستاذ صبحي السامرائي: نسخة منه في المكتبة العمومية في اسطنبول وقد اختصره الحافظ الذهبي وأخصه و يوجد في مكتبة الأزهر رقم 137 خلاصة الطيبي هامش 73

(145) المستطرفة 148

(17) وقد طبع مؤخرًا في أحد عشر جزءًا في دار الكتب والبراهين

فيجيبه عنها بما يقيد به بالكتابة، فلما مات الدارقطني وجد البرقاني قمطره امتلا من صكوك تلك الأجوبة، فاستخرجها وجمعها في تأليف نسبه لشيوخه» (146)

وسلط نقاش ابن القطان في كتابه، لعبد الحق، بعض الضوء على جانب من منهج «عل الدارقطني» كما أفادنا بعض الأمثلة منه.

فالحوار بين البرقاني والدارقطني لا يتخلله إسناد منها إلى موضع العلة كما هو في الحوار بين ابن أبي حاتم وأبيه وأبي زرعة. فابن أبي حاتم يقول - في الغالب : « سألت أبي وأبا زرعة عن حديث حدثنا به فلان عن فلان إلى أن يصل إلى موضع العلة »، بينما البرقاني يسأل الدارقطني عن موضع العلة مباشرة. وهذا ما غرض من شأن الكتاب في نظر ابن القطان الذي لا يعتمد أي كلام غير مسند مهما كانت جلالة قائله. كما سيأتي.

فهو يقول مقلدا من قيمة « عل الدارقطني » « ومنحيا باللوم على عبد الحق لاعتماده عليه : «... ومن هذا القبيل، ما ذكر من طريق الدارقطني مما هو من كتاب « العلل »، فإن الأحاديث فيه غير موصلة الأسانيد، بل هي منقطعة من مواضع علها، أو من المواضع التي يتأتى له بذكرها ذكر علها، وقد يقع له في الكتاب المذكور قليلا ما يوصل إسناد » (147).

ومن الأمثلة المستفادة من نقاش ابن القطان لعبد الحق في « عل الدارقطني ».

(أ) « وسئل عن حديث أيوب السخيتياني عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : انتوا المساجد جماء، فقال : يرويه ليث ابن أبي سليم عن أنس، ولم

(146) فتح المغيث 334/2 وقارن قول سيدي محمد بن جعفر الكتاني السابق أنه في أشي عشر مجلدا بقول الاستاذ صبحي السامري : أنه « في خمس مجلدات يوجد مخطوطا في دار الكتب المصرية رقم 304 حديث وأجزاء منه في مكتبة خدام بخش «خلاصة» هامش 73 وانظر بروكلمان 311/3 ط العربية وقوادس زكيين 511. وقال : يوجد منه المجلد 2 و 3 و 5 في بتكير وفي دار الكتب المصرية أو 3 و 5 وفي أصفية بالهند 4 و 5

(147) بيان التوهم والإيهام 1/ ورقة 116

يتابع عليه ، وغيره يرويه عن أيوب عن عبد الله بن شقيق قوله « وعقب ابن القطان : » وهو كما قلناه لا إسناد له عنه إلى ليث ، ثم نقل إسناد موصلا من مصنف ابن أبي شيبة ومن العلل الكبير للترمذي .

(ب) وسئل عن حديث عامر الشعبي عن أنس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من اقترب الساعة أن يرى الهلال قبلا فيقال لليلتين ، وأن تتخذ المساجد طرقا . وأن يظهر موت الفجأة . ثم قال عيد الكبير بن المعافى عن شريك عن العباس بن زريع عن الشعبي عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم . وغيره يرويه عن الشعبي مرسلًا .

وعقب ابن القطان : « هذا جميع ما ذكر فيما بينه وبين عيد الكبير منقطع . »

(ج) « وسئل عن حديث محمد بن الحنفية عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم أمر رجلا صلى إلى رجل أن يعيد الصلاة . فقال هذا حديث يرويه إسرائيل عن عبد الأعلى التلخبي عن ابن الحنفية عن علي . قاله وكيع وإسماعيل ابن صبيح عن إسرائيل . وخالفهما عبيد الله بن موسى وعلي بن الجعد ، فروياه عن إسرائيل عن عبد الأعلى عن ابن الحنفية مرسلًا . وعبد الأعلى مضطرب الحديث والمرسل أشبه بالصواب . »

وعقب : « فهذا كما ترى لا اتصال له فيما بينه وبين وكيع وإسماعيل بن صبيح اللذين زاد فيه ذكر علي ، وبلغنا أن الكتاب أو أجزاء منه ، طبع بالمشرق . »

(19) الحافظ بن حجر : هذا وقد لخص الحافظ ابن حجر كتاب « العلل » للدارقطني وسماه : « الزهر المطول في الخبر المعلوم » (148) يقول الحافظ السخاوي :

« وقد أفرد شيخنا من هذا الكتاب ما له لقب خاص ، كالقلوب والمدرج والموقوف ، فجعل كلا منها في تصنيف مفرد ، وجعل العلل المجردة في تصنيف

(148) يقول عنه الأستاذ السامري : « ذكره المستشرق ثالورد في فهرست مخطوطات برلين ، يولم أقف عليه خلاصة 73

مستقل. وأما أنا فشرعت في تلخيص الكتاب، مع زيادات وعزو، فانتهي منه
الربيع بيسر الله إكماله» (149).

وفات الشيخ أحمد شاكر رحمه الله أن كتاب ابن حجر، هو تلخيص لكتاب
الدارقطني فقال :

« وقد حكى السيوطي في التدريب ، أن الحافظ ابن حجر ، ألف كتاباً
سماه « الزهر المطلول في الخبر المعلول » ولم أره ، ولو وجد لكان جديراً بالنشر ،
لأن الحافظ ابن حجر دقيق الملاحظة ، واسع الاطلاع ، ويظن أن يجمع كل ما
تكلم فيه المتقدمون من الأئمة من الأحاديث المعلولة » (150).

القسم الثاني : كتب وضعت أساساً لتراجم الرواة ، ولكنها تذكر لكل
مترجم علة أو أكثر صماً وجد له.

وقد كثرت المؤلفات في هذا القسم. وربما كانت أغلب كتب « الجرح
والتعديل » تسلك هذا النهج ، فننقل ما علل به علماء « العلل » ، أحاديث الرواة.

ويمكن الاختصار على ما أضيف اسم العلل إلى عنوانه. أو اشتهر بذكر
العلل من ذلك.

- (1) « التاريخ والعلل » ليحيى بن معين. وهو موجود بظاهرة دمشق (151).
- (2) « العلل ومعركة الرجال » لأحمد بن حنبل ، طبع الجزء الأول منه في
أنقرة.

- (3) التاريخ الكبير للبخاري طبع في الهند في تسع مجلدات. وهو يعلل
أحاديث من يترجم لهم إن كان لحديثهم علة مثل.

(149) فتح المغيب 335/2 ر انظر تسمية كتاب ابن حجر في تدريب الراوي 258/1

(150) الباحث الحديث ص 65

(151) انظر بروكلمان 162/3 وسزكين 1-202/1

أ - «عثمان بن محمد ابن أبي سويد ، قال عبد الله بن صالح وابن بكير عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب : بلغنا عن عثمان بن محمد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لغيلان بن سلمة الثقفي حين أسلم وتحته عشر نسوة : خذ منهن أربعاً وفارق سائرهن ، وقال أحمد بن صالح عن ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن عثمان بن محمد ابن أبي سويد ، أن ذلك الرجل كان غيلان بن سلمة الثقفي راجع نساءه ، وراجع ماله ثم لم يلبث إلا قريباً من شهرين حتى مات .

هذا في حديث عمرو ، وقال مروان بن معاوية عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ... وقال أبو اليمان عن معمر عن الزهري مرسل ، والأول أصح » (152)

ب - ربيعة بن الحارث ، قال عبد الله : حدثني الليث قال حدثني عبد ربه ابن سعيد عن عمر ابن أبي أنس عن عبد الله بن نافع ، بن أبي العمياء عن ربيعة ابن الحارث عن الفضل بن العباس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : الصلاة مثني مثني ، وتشهد في كل ركعتين وتقنع ببديك - يقول : ترفعهما ... إلى ربك مستقبلاً يبطونهما وجهك تضرع وتخضع وتمسك وتقول : يا رب يا رب ، فعن لم يفعل ذلك فهو خداج ، قال أبو عبد الله : وهو حديث لا يتابع عليه ، ولا يعرف سماع هؤلاء بعضهم من بعض ، وقال آدم : حدثنا شعبة قال : حدثنا عبد ربه ابن سعيد أخو يحيى عن رجل من أهل مصر يقال له أنس بن أنس عن عبد الله ابن نافع عن عبد الله بن الحارث بن المطلب عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه . وقد توبع الليث ، وهو أصح (153) .

(4) التاريخ الأوسط له ، وهو خاص بالضعفاء .

(5) « التاريخ وعلل الرجال » ، لأبي زرعة الدمشقي ت 280 (154)

(6) « تاريخ بغداد » للخطيب وهو مطبوع بمصر في 13 مجلدات .

(152) التاريخ الكبير للبخاري 248/36

(153) التاريخ الكبير 283/3

(154) انظر الاعلام للزركلي ط 3 94/4

وبالجملة فكتب الجرح والتعديل التي كتبت عنها بحثاً وافياً، في رسالتي «الجرح والتعديل في المدرسة المغربية للحديث»، أغلبها يتعرض للتعليل كما تقدم. إلا أنه لا تغوت الإشارة إلى أن أهمها وأحفلها بالنسبة إلى التعليل هو (7) كتاب «الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الحديث»، لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني ت 365.

(8) وقد ذيل عليه كل من ابن طاهر المقدسي ت 519 وأبو العباس النبائي المعروف بابن الرومية الإشبيلي ت 637، ويعرف كتابه «بالحافل في تذييل الكامل»، ومن «الكامل» استمد الذهبي في «ميزانه»، وابن حجر في «لسان الميزان» بحيث يوجد التعليل بكثرة في تراجم الضعفاء المذكورين فيهما (155).

القسم الثالث : علل حديث شخص معين ، أو كتاب معين. ويوجد من هذا القسم عدد من المؤلفات بحسب التخصصات التي سبقت الإشارة إليها، يمكن الإشارة إلى بعضها ، مثل :

(1) «علل الحديث ابن عيينة».

(2) «علل حديث إسماعيل القاضي» ، كلاهما لعلي بن المديني (156).

(3) «علل حديث الزهري» لمحمد بن يحيى الذهلي، شيخ البخاري ت 258 وتقدم الكلام عنه.

(4) «علل حديث الزهري».

(5) «علل حديث مالك».

(6) «علل ما استند إليه أبو حنيفة»، الثلاثة لأبي حاتم بن حبان صاحب «الصحیح» (157).

(155) انظر الكلام على «الكامل لابن عدي ومنهجه ونسخة و المكاتب الموجودة بها وذيوله و الكتب التي استمدت منه و مناهجها الخ في «الجرح و التعديل في المدرسة المغربية للحديث» ابتداء من ص 30 ، مع العلم بأن الكتاب طبع في 8 مجلدات

(156) معرفة علوم الحديث للهاكم ص 71

(157) انظر مقدمة موارد النظمآن لمحمد عبد الرزاق حمزة ص 16-17

(7) « الاستدراكات في تتبع الأحاديث التي لها علل، والمخرجة في الصحيحين » للدارقطني، ويذكر بروكلمان أنه « نبه على وجوه الضعف في مائتي حديث في صحيح البخاري ومسلم » (158)، وقد طبع مع « الالتزامات له » طبعاً رديئة.

(8) الاستدراك على الصحيحين بالتعليل أيضاً لأبي مسعود الدمشقي الحافظ ت 401، ذكره في مقدمة « فتح الباري » (159)، وقال الذهبي : « وقفت على جزء له في أحاديث معللة تنبئ بحفظه ونقده » (160).

(9) التنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين، أو « قسم العلل من كتاب تقييد المهمل وتمييز المشكل » لأبي علي الجبائي الأندلسي الحافظ، وسيأتي الكلام عنه بتفصيل. إن شاء الله.

ومن كتب الدارقطني وأبي مسعود الدمشقي والجبائي تكونت أغلب مادة الانتقادات على الشيخين التي أجاب عنها، أو عما يتعلق بالبخاري منها. الحافظ ابن حجر في « مقدمة فتح الباري ».

(10) « أوهام الحاكم في المدخل » أي « المدخل إلى معرفة الإكليل » لأبي محمد عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري الحافظ ت 409، ذكر هذا الكتاب له القاضي عياض في « الفنية » في ترجمة أبي علي الصديقي (161).

وقال الذهبي : « قال عبد الغني : لما رددت على أبي عبد الله الحاكم الأوهام التي في المدخل إلى الصحيح، بعث إلي يشكرني ويدعولي، فعلمت أنه رجل عاقل » (162).

(11) « نفع الإقلال والفوائد والعلل »، في الكلام على أحاديث السنن لأبي داود « لأبي الحسين بن القطان الفاسي، وسيأتي الكلام على مؤلفات ابن القطان.

(158) تاريخ الأدب العربي 212/3 . و انظر فؤاد سركين 344

(159) انظر مقدمة فتح الباري ص 344 ط بولاق

(160) تذكرة الحفاظ 1069

(161) الفنية مصورة الخزانة العامة ورقة 57

(162) تذكرة الحفاظ 1048/3

(12) «بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام» لابن القطان أيضا. وهو موضوع البحث، هو في جانبه الأعظم تعليل لأحاديث الأحكام التي ذكرها عبد الحق في كتابه. كما سيأتي.

وقد اهتم الأندلسيون بصفة خاصة بكتاب «الموطأ» للإمام مالك، وتعليل أسانيده وروايته، وأكثروا من المؤلفات في هذا الموضوع، نذكر منها على سبيل المثال :

(13) «المستقصية» وهو كتاب استقصى فيه الحافظ أبو زكريا يحيى بن ابراهيم بن مزين القرطبي ت 259 علل الموطأ (163).

(14) «اختلاف أصحاب مالك بن أنس واختلاف رواياتهم عنه» للحافظ ابن عبد البر.

(15) «تاريخ الحلية وسراج البغية في تعليل جميع آثار الموطآت للحافظ أبي محمد عبد الله بن يربوع الإشبيلي ت 522 (164).

(16) «أغاليط يحيى بن يحيى الأندلسي في موطأ مالك وروايته عنه» لأبي عبد الله بن خلفون الأزدي الأونبي الأندلسي ت 636 (165).

القسم الرابع : يعتبر هذا القسم هو المفضل عند العلماء ، لأنه عملي يستفيد منه المحدث وغير المحدث ، ويمكن أن يعد ثمرة جهود علماء «العلل» في تقويم الأحاديث النبوية من حيث توثيق نقلها .

وذلك بأن يؤلف العالم مستندا أو معجما أو مصنفا في الأحكام الشرعية وغيرها ، وينص عقب كل حديث له علة على علته ، ويذكر الاختلاف في إسناده أو متنه . وقد يرجح ما يراه صوابا ، أو يذكر التعليل ولا يرجح . فيتضح إرسال ما يكون متصلا ، أو وقف ما روى مرفوعا . أو تدليس ما يعتقد أنه مسموع إلى غير

(163) انظر تاريخ ابن الغرسي 179/2 ط عزت العطار

(164) فهرست ابن خير 211 وانظر ترجمة المؤلف في «الصلة لابن يشكوال» 283/1 ط العطار

(165) الذيل والتكملة 129/6

ذلك من أنواع العطل. وهو النهج الذي نراه في سنن الترمذي ، وسنن أبي داود والنسائي. وفي صحيح البخاري ومسلم أيضا كما سيأتي.

غير أن الطرق والمناهج في هذا القسم تختلف باختلاف الأزمان، وتغير أعراف التأليف والكتابة بحسب الأعصار. ففي عصر الإسناد كانت كتب الحديث سواء في الأحكام أو غيرها كلها مسندة ، فكان لا بد للمحدث أن يذكر الإسناد ولو متقطعا ، منه إلى النبي صلى الله عليه وسلم. ثم يبرز موضع علة

وفي القرنين الخامس والسادس ، بعد أن جمعت الأحاديث وبنوت في أصولها المعروفة ، بأسانيدها ، بدأ الإسناد يطول عن المؤلف في هذا العصر إلى النبي صلى الله عليه وسلم. خاصة وأنه يمر عبر تلك الأصول المشهورة النسبة إلى أصحابها والمتداولة بين الناس. فوقع الاكتفاء بعمر والحديث إلى الأصل المخرج فيه. مع إبراز قطعة السند المعللة منه. على أساس أن ما لم يذكر منه هو سالم من العطل.

على أن حذف الأسانيد في هذه الكتب هو شككي فقط. لأن مؤلفها لا يستجيز أن يعزو إلى أصل إلا وهو يروي عن طريق أو عدة طرق، قد ينص على إسناده إليها في أول ذلك الكتاب ، أو في كتاب آخر ، أو قد يؤلف فهرستا أو برنامجا أو مشيخة ، يذكر فيها أسانيدَه إلى الكتب التي ينقل منها. وقد وقع التعارف على هذا بينهم ، حتى حكى ابن خير في فهرسته الاتفاق على تحريم : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، دون أن يكون عند القائل ذلك مسندا ولو بأضعف طرق الإسناد (166)

فالحقيقة أن الإسناد لم ينقطع بالنسبة إلى كتب المحدثين في القرن الخامس والسادس إلى نصف السابع. وهو الوقت الذي بدأ فيه الاعتماد على الوجادة كما ذكر ذلك ابن الصلاح - وإنما وقع اختصاره فقط مع كل حديث.

(166) انظر فهرست ابن خير ص 16

نظرا لطول الكلام به، وتواتر نسبة الأصول إلى أصحابها بحيث لا يحتاج في ذلك إلى إسناد، وأما واقعا فهو موجود.

وإذا عرف هذا فالمقصود بهذا القسم، هو الكتب التي يذكر أصحابها علة الحديث عقبيه، سواء أكانت مسندة أم لم تكن، ومنها بطبيعة الحال شروح أصول الحديث كشروح الصحيحين وبقية السنن، وشروح المنقيات في الأحكام، كـ «الإمام في أحاديث الأحكام» لابن دقيق العيد الذي يعتبر من أهم مصانير العلل لدى المتأخرين بعد «الوهم والإيهام لابن القطان» وأصله «أحكام عبد الحق».

ويقول الأستاذ صبحي السامرائي: «كما أن كتب شروح الحديث تضم تعليل بعض الأحاديث عند شرحها، وذكر الأحاديث الواردة في الباب كفتحة الباري للحافظ ابن حجر، وشرح الترمذي لابن سيد الناس، مخطوط وتكملته للحافظ العراقي مخطوط، وشرح الترمذي للشيخ المباركفوري طبع في الهند ومصر، وشرح سنن أبي داود للإمام الحافظ ابن القيم الجوزي (167) وشرح سنن أبي داود لابن رسلان، وعون المعبود شرح سنن أبي داود لشمس الحق الأبادي، طبع في مصر والهند، وهو مختصر لكتاب شرح سنن أبي داود لشمس الحق، ذكر لي أنه موجود في لاهور، والتعليق المغني على سنن الدارقطني لشمس الحق الأبادي، طبع في الهند ومصر، وكذلك التمهيد للإمام ابن عبد البر في شرح الموطأ، ونيل الأوطار للشوكاني وغيرها» (168).

ولأخي المحدث الحافظ السيد أحمد بن الصديق المتوفى سنة 1380 - رحمه الله «المداوي لعلل المناوي» في ستة مجلدات مخطوط. علل فيه ما له علة من أحاديث الجامع الصغير، وناقش شارحه المناوي في أحكامه على الأحاديث.

(167) كذا وسواه ابن قيم الجوزية

(168) تعليق الأستاذ السامرائي على الخلاصة في أصول الحديث للطبري ص 74

وبالجملة فهذا القسم على اختلاف عناوينه مؤلفه هو المفضل عند علماء الحديث كما تقدم ، فبعد أن ذكر ابن الصلاح أن للمحدثين في تصنيف الحديث طريقتين: جمعه على الأبواب، وتصنيفه على المسانيد، قال :

« ثم إن من أعلى المراتب في تصنيفه معللاً بأن يجمع في كل حديث طرقه واختلاف الرواة فيه، كما فعل يعقوب بن شيبه في مسنده » (169) ونظم ذلك الحافظ العراقي في ألفيته فقال

« وجمعه معللاً كما فعل يعقوب أعلى رتبة وما كمل »

وشرحه قائلاً : « قال الخطيب يستحب أن يصنف المسند معللاً، فإن معرفة العلل أجل أنواع الحديث... وقد جمع يعقوب بن شيبه مسنداً معللاً. قال الأزهرى : ولم يصنف يعقوب المسند كله . قال وسمعت الشيوخ يقولون : لم يتم مسند معلل قط ، قال : وقيل لي : إن نسخة مسند أبي هريرة شوهدت بمصر، فكانت مائتي جزء. قال : ولزمه على ما خرج من المسند عشرة آلاف دينار. قال الخطيب : والذي ظهر ليعقوب مسند العشرة وعمار وعتبة بن غزوان والعباس وبعض الموالى، هذا الذي رأيناه من مسنده » (170).

ويعقوب بن شيبه هو الحافظ الكبير الفقيه المالكي أبو يوسف يعقوب بن الصلت بن عصفور السدوسي البصري تزيل بغداد ، تلميذ أحمد وابن المديني وابن معين²⁶²، وقد اهتم الحافظ بمسنده هذا حتى قال الدارقطني : « لو كان مسطوراً على حمام لوجب أن يكتب، يعني لا يحتاج إلى سماع »، وقال الذهبي : « وبلغني أن مسند علي في خمس مجلدات » (171).

ومن المسانيد المعللة .

« مسند البزار ويسمى : البحر الزخار » وهو الحافظ الكبير أبو بكر أحمد

(169) مقدمة ابن الصلاح ص 229

(170) شرح ألفية العراقي 245/2

(171) فتح المغيث 342/2 وقد طبع من هذا الكتاب قطعة من مسند عمر بن الخطاب ببيروت سنة 1940 م

ويذكر فؤاد سركين أنه لم يصل إلينا منه إلا الجزء العاشر بعنوان مسند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وذلك بال مكتبة الخاصة بسامي حداد ببيروت ويحتوي على 26 ورقة .

ابن عمرو بن عبد الخالق البصري ت 292 (172)، وقد طبع مؤخرا « كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة » للحافظ نور الدين الهيثمي ت 807، بتحقيق العلامة المحدث الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي. ومن حسن الصدق أن المؤلف ينقل أحيانا عبارات البزار في التعليل بكاملها.

نرى و « مسند الماسرجسي » أبي علي الحسين بن محمد التيسابوري ت 365. قال عنه الحاكم : « وصنف المسند الكبير مهذبا معظما في ألف وثلاثمائة جزء : وقال في موضع آخر : « وعلى التخمين يكون مسنده بخطوط العراقيين في أكثر من ثلاثة آلاف جزء ، فعندي أنه لم يصنف في الإسلام مسند أكبر منه ، وكان مسند أبي بكر الصديق بخطه في بضعة عشر جزءا بحله وشواهد ، فكتبه النساخ في ثيف وستين جزءا » (173).

ولإدراك العلماء لأهمية هذا القسم وجوازه في تعميم الفائدة. نجد المتمكن منهم من علم « العلل » ، يشير إلى تعليقات هو في غنى عن ذكرها ، باعتبار سلامة كتابه من العلل. ولكنه جعل الحرص على الإفادة والنصيحة فوق كل اعتبار. فإذا عقدنا مقارنة بين البخاري وأبي داود، نجد أن أبا داود ذكر في «سننه» الصحيح والحسن والضعيف المثل ، ولكنه التزم تبين علته، حيث قال في رسالته المشهورة إلى أهل مكة : ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه، وما كان فيه وهن شديد بينته ... ».

أما البخاري فقد التزم الصحة في كتابه. وسلم العلماء له ما التزم به إلا في أحاديث يسيرة. ومعنى التزام الصحة أن أحاديثه سالمة من محترقات الصحة كلها، ومنها بطبيعة الحال : العلة القاذبة. ومع ذلك فكثيرا ما يشير ولو تلميحاً إلى تعليل بعض الروايات أو الزيادات. أو تعليل المرفوع إذا ذكر هو الموقوف.

وغالبا ما يعتمد - بتعليل بعض الأحاديث - التنبيه على أن الرواية المستندة التي ليست على شرطه، تشتمل على علة ما.

(172) وتوجد أجزاء منه بتركيا. انظر سزكين 111. وبلغني أنه يطبع الآن ، وقد طبع مؤخرا (173) تذكرة الحفاظ 155/3.

فمن أمثلة تعليقاته في « صحيحه » قوله

(1) « باب هجر النبي صلى الله عليه وسلم نسائه في غير بيوتهن ، ويذكر عن معاوية ابن حيدة رفعه : ولا تهجر إلا في البيت ، والأول أصح » (174).

(2) « باب السلام من الإسلام . وقال عمار : ثلاث من جمعهن فقد جمع الإيمان . وقد بين الحافظ ابن حجر العلة الباعثة على وقف هذا الخبر على عمار ، فقال : « عمار هو ابن ياسر » ثم ذكر عن وصل هذا الأثر عن عمار موقوفاً ، وأضاف : « وحدث به عبد الرزاق بأخرة فرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ... قلت وهو معلول من حيث صناعة الإسناد ، لأن عبد الرزاق تغير بأخرة ، وسماع هؤلاء منه في حال تغيره . وقد روينا مرفوعاً من وجه آخر عن عمار أخرجه الطبراني في الكبير وفي إسناده ضعف » (175).

(3) قال الحافظ السيوطي أثناء كلامه على تعاليق البخاري :

« ومن أمثلة ما أورده من ذلك وهو ضعيف قوله في الوصايا : ويذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى بالدين قبل الوصية) ، وقد رواه الترمذي موصولاً من طريق الحارث عن علي ، والحارث ضعيف ».

(4) وقوله في باب الصلاة : (ويذكر عن أبي هريرة رفعه : لا يتطوع الإمام في مكانه وقال عقبه : ولم يصح » (176).

ولسلم طريقة أخرى في « صحيحه » للإشارة إلى العلل . وهي أنه ينبه على رفع توهم العلة بتعدد الأسانيد . فيأتي بالمعنعن الموهوم لعدم السماع ، ثم يأتي عقبه بإسناد آخر يثبت السماع . أو يأتي بطريق قوى مختصر ، ويأتي بعده بضعيف أتم سياقاً أو زائداً لفظة ليرفع توهم علته بالاعتضاد والمتابعات والشواهد ، وإثبات السماع ونحو ذلك . وهذا منهجه الذي أكثر من سلوكه بحيث

(174) صحيح البخاري بهامش فتح الباري (2639) ط بولاق

(175) فتح الباري 77/1

(176) تدريب الراوي 21/11

لا يمكن حصره في مثال. لأن الكتاب كله على هذا النسق تقريبا. كما أن النسائي يذكر اختلاف الرواة عقب ذكر السند الأول. وذلك منهجه في التعليق.

ومن أهم الكتب المسندة التي يذكر فيها التعليق عقب الحديث : « سنن الدارقطني » وهو مطبوع مرتين ، وسيأتي نقل عبد الحق وابن القطان عنه بكثرة. وقد سأل الحافظ ابن يربوع الإشبيلي الأندلسي ، أبا علي الصديقي الحافظ على سنن الدارقطني وقصده فيها ، فأجاب بأنه : « يذكر الأحاديث التي يحتج بها الفقهاء ، ويقال : يمكن تعليقه » (177).

ولعل هذا المنهج العملي الذي ارتضاه أغلب المحدثين ، والتزمه بعضهم وإن لم يلزمه ، هو المنهج الذي فضله المغاربة وساروا عليه في كثير مما كتبوه في الحديث الشريف ، كما سيسفر عنه البحث في الباب التالي :

(177) انظر معجم أصحاب الصديقي ص 81

الباب الأول

مدى تأثر المغرب بالأندلس في التعليل

الفصل الأول : التعريف بالعلة في الأندلس « تمهيد »

المبحث الأول : طبيعة النقد عند الأندلسيين

أولا : النقد في المغرب بصفة عامة

ثانيا : تأثر التعليل في الأندلس بطبع المغاربة

ثالثا : ابن وضاح ومبدأ التعليل بالأندلس

المبحث الثاني : منهج الأندلسيين في التعليل

أولا : تأثرهم بابن وضاح

ثانيا : تعليل الأندلسيين بالظاهر

ثالثا : كتابتهم في العلل

المبحث الثالث : نموذج اندلسي فريد : أبو علي الجياني

- أهمية كتابه في « العلل » - التعريف بالجياني - تحليل كتابه ، نماذج

منه .

الفصل الثاني : أثر عبد الحق الاشبيلي في منهج التعليل بالمغرب

المبحث الأول : التعريف بعبد الحق

المبحث الثاني : دراسة لكتاب « الاحكام الشرعية » لعبد الحق

أولا : تحقيق اسم الكتاب موضوع البحث .

ثانيا : موضوع الكتاب

الفصل الأول

التعريف بالعلة في الأندلس

تمهيد

كان من المقروض ، الإتيان بنبهة عن مبدأ اشتغال الأندلسيين بالحديث الشريف وعلومه ، ثم إلقاء نظرة عن الحشد الحافل من حفاظ الحديث والمبرزين في علومه من أهل الأندلس ، وعرض بعض مظاهر ازدهار هذه العلوم في الفردوس المفقود ، ليعتبر ذلك بمثابة التربة لنبتة « علم العلل » الذي يعتبر زهرة تلك العلوم .

ولكنني وفيت هذا الموضوع حقه من الشمولية والتركيز في رسالة « الدبلوم » عن الجرح والتعديل في المدرسة المغربية للحديث، وهو به أليق، نظرا لعمومه، وتوقف بناء البحث عليه .

أما المقصود أساسا من هذا الفصل ، فهو المرور عبره إلى الموضوع الخاص المراد بحثه بالذات ، وهو : « علم العلل في المغرب الأقصى من خلال كتاب ابن القطان » .

لأن ما تقدمت الإشارة إليه في « التقديم » من وجود تداخل وتلاحم بين علم وعلماء الأندلس والمغرب الأقصى ، مع ما سيأتي من وفرة في مشيخة ابن القطان الأندلسية . يجعل تأثر ابن القطان الذي يمثل هذا العلم في المغرب ، بالأندلس والأندلسيين ، أمرا يفرض توجه النظر إلى الكشف عن أصل مادة البحث من منبعها .

لذلك سيقع الاختصار في المباحث التالية على إلقاء نظرة سريعة ومركزة عن علم « العلل » بالأندلس ، ونشأته ، وخصائصه ، وربط ذلك بطبيعة وخصائص الأندلسيين والمغاربة بصفة عامة ، ثم الإتيان ببعض التمازج التعليلية عندهم من خلال ذلك . لربط حلقات البحث ، وبناء الفروع على أصولها .

المبحث الأول طبيعة النقد عند الأندلسيين

أولاً : النقد في المغرب بصفة عامة

للأندلسيين والمغاربة طبيعة خاصة في الناحية العلمية ، تتميز بخاصيتين .

الأولى : تحريفهم في تطبيق النصوص العلمية ، والتزامهم بالقواعد - التي تكون عادة أغلبية - وعدم تصرفهم فيها ، إلى حد الجمود عليها . ومظهر هذه الحرفية يتجلى في أمور كثيرة ، منها على سبيل المثال :

أ - بالنسبة إلى الأصول الإعتقادية ، إلزموا اتجاه واحد فيما يتعلق بالصفات ، من التنزيه والتأويل الطفيف المتمشي مع ما كان عليه السلف بالمدينة المنورة خاصة ، والمشي على مقتضى اعتقادهم في النبوت ، وما يتعلق بالمعاد من إثبات الصراط والميزان والحوض ورؤية الله ، والجزاء ، وإثبات القدر ، وما إلى ذلك حتى إنهم كانوا يلقبون أولادهم في الكتابات بأن يقولوا بعد التشهد الأخير : « وأشهد أن الصراط حق وأن الميزان حق وأن الحوض حق ... وما زال ذلك متوارثاً إلى الآن في بعض الجهات المغربية . ومنذ اعتنقوا مذهب الأشعرى في الاعتقاد وهم متمسكون به إلى الآن .

وهكذا تجدهم أبعد الناس عن التأويلات وتمطيط النصوص والأصغاء إلى النظريات الفلسفية في الإعتقاد . فقلما تجد في المغاربة القدري والمعتزلي والمرجى ، والشيعة الغالي والناصبي الغالي ، وغير ذلك من المذاهب والنحل والآراء التي لا تتفق مع مذهب أهل السنة ومعتقدهم .

والمحاولات التي قامت للخروج عن هذا الاتجاه إما لم يكتب لها البقاء رغم مظاهر القوة التي صاحبته كنظرية عصمة الإمام عند الموحدين وغيرها . أو أميتت في المهد كمحاولات محمد عبد الله بن مسرة القرطبي المتوفي سنة 319 لتكوين مذهب في العقائد من خليط من الفلسفة والاعتزال والتصوف ، فحاربه الأندلسيون وقاوموا أتباعه إلى أن تغلبوا عليهم فاستتابوهم وأحرقوا كتبهم .

حتى إن الباحثين لم يتمكنوا من الوقوف على حقيقة مذهبه بسبب استئصال كتبه وكتب أتباعه .

ب - بالنسبة إلى الفروع : تصرفوا في المذهب المالكي الغني بالأصول والقواعد المرونة والخصبية ، داخل إطار محدد ومحدود من أقوال ابن القاسم وأصيب وأشهب وسحنون ومن بعدهم من فقهاء المذهب . ولم يخرجوا عليها حتى استبعدوا في كثير من الأحيان الاجتهاد وفق أصول المذهب وقواعده فيما لم ينص عليه هؤلاء وتكلفوا التخريج على أقوالهم ، والقياس على أقيستهم وهو ما وقع الاتفاق على منعه في أصول الفقهاء . مما جعل الفقه المالكي الذي أبلوا البلاء الحسن في خدمته عبارة عن جملة أقوال ، وتخريجات على تلك الأقوال واستظهارات لأقوال ، وترجيحات بين أقوال ، دون التقيد بقاعدة أو دليل . وهذا مشاهد وملحوس لا ينازع فيه فقيه منصف .

ج - بالنسبة إلى علوم الحديث : تمسكهم - بمثالية تامة - بمفاهيم العدالة والضبط في رواية الحديث إلى حد أن فقدوا المرونة المطلوبة في ناقد الحديث - حيث نجد أغلب النقاد المشاركة يتوخون الهدف من وراء اشتراط العدالة والضبط في راوي الحديث ، وهو تأمين صدقة فيه وأداؤه على وجهه .

فإذا تحقق لهم هذه الغاية تساهلوا إلى حد كبير فيما عدا ذلك من النظر إلى خصوصيات الراوي المذهبية والسلوكية .

وبهذه المثالية التي وقف المغاربة عندها ، جرحوا رواية الحديث بالهفوات التي لا يخلو منها بشر ، كما بينت ذلك بتفصيل في بحثي « الجرح والتعديل في المدرسة المغربية الحديثة » .

الخاصية الثانية :

النقد الشديد لكل عالم من علمائهم ، مهما بلغ في الإمامة أو حاز من العلم والجلالة ، والمغاربة أشقاء الأندلسيين التوائم في هذا السلوك ، وسيأتي من نماذج ذلك الطعن الجارح الذي لا يستند في أكثره على دليل ، والموجه من ابن عبد الملك إلى ابن القطان ، وليس له من تفسير هذه الخاصية في طبيعة علماء المغرب بعدوتيه . حتى لم يكد يسلم من نقدهم أحد من الأئمة الكبار كبقي بن مخلد ومحمد ابن وضاح والأصيلي وابن عبد البر والباجي الذي وصلوا معه إلى حد التكفير ،

وكذلك ابن العربي المعافري وعياض والوقشي والنباتي وابن الأبار وغيرهم وغيرهم.

وما أظن سبب ذلك هو تحاسدهم فيما بينهم كما أراد ابن حزم أن يفسر ظاهرة النقد في الأندلسيين حيث قال : « ... ولا سيما أندلسنا فانها خصت من حسد أهلها للعالم الظاهر فضله فيهم الماهر منهم ، واستقلالهم كثير ما يأتي به واستهجانهم حسناته ، وتتبعهم سقطاته وعثراته ، وأكثر ذلك مدة حياته بأضعاف ما في سائر البلاد ... وربما نحل ما لم يقل ، وطوق ما لم يتقلد ، وألحق به ما لم يفه به ولا اعتقده قلبه ... فإن تعرض لتأليف غمز ولز ، وتعرض وهمز واشتط عليه ، وعظم يسير خطيه ، واستشنع هين سقطه ، وذهبت محاسنه وسترت فضائله ... (1) » .

فإن الحسد موجود في كل مكان وبين كل الفئات ، ولكنه لم يصل إلى حد أن يكون النقد هو الأصل بالنسبة إلى علم كل عالم . بل لعل مرد ذلك إما إلى طبيعة البلد ومناخه ، أو إلى جذور أخرى ما زالت في حاجة إلى بحث ودراسة اجتماعية لاكتشافها .

ثانيا : تأثر التعليل بخواص طبيعهم

إذا كانت خاصية النقد هذه تتعلق بانتقاد الرجال وانتقاد إنتاجهم على السواء فإنهم تعاملوا بهذه الطبيعة مع الأحاديث النبوية ، فكثرت تعليلهم لها ، وتشككهم في قبولها لأدنى بادرة تحمل على التشكك في قبول الحديث وإن كانت لا تقدر في ذلك القبول .

وإذا كانوا قد فاقوا المشاركة في تجريح الرواة واتجهوا إلى علم « الجرح والتعديل » بوفرة ، لأن طبيعتهم تلاصت معه . فهم في التعليل كذلك . إلا أن المتخصص منهم في « العلل » قليل . ومن اتجه منهم إلى هذا العلم فلم يخرج عن طبيعة أهل بلده وخصائصه . باستثناء ابن عبد البر ، الذي يعتبر من الأخذيين بجانب الاعتدال سواء في « التجريح » أو في « التعليل » .

(1) رسالة ابن حزم في تفصيل الأندلس ملحقة بكتاب تاريخ الأدب الأندلسي عصر سيادة قرطبة للدكتور احسان عباس ص 355-306

ثالثا : ابن وضاح ومبدأ التعليل في الأندلس .

يعتبر الحافظ الأندلسي محمد بن وضاح القرطبي المتوفي سنة 267 هـ أول من أدخل علم الحديث بمفهومه الصحيح إلى الأندلس . وكان قد رحل إلى المشرق وصحب أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبا بكر بن أبي شيبة وغيرهم من أئمة الحديث وعلمه وتفاعل مع أساليبهم وطريقتهم في تعليل الأحاديث بصفة خاصة . حيث يصفه ابن الغرزي بأنه « كان عالما بالحديث بصير بطرقه ، متكما على علمه » (2) .

ومن أبرز مظاهر التعليل - كما تقدم - الإحجام في مواطن كثيرة عن إعطاء دليل مقنع لسبب التعليل . فرجع ابن وضاح إلى الأندلس وهي قفر من هذه العلوم . ومبلغ علم أهلها بالحديث ، لا يتعدى رواية الموطأ ورواية بعض الأحاديث لا على مقتضى أصول وقواعد المحدثين (3) فبدأ ينشر علم الحديث بالكيفية التي تلقاها عن مائة وخمسة وسبعين شيخا . من أساطينه بالمشرق فكان حوله التلاميذ وعقد الحلقات الحديثية لرواية الحديث حسب أصوله المعروفة .

إلا أن الطبيعة المغربية كان لها الأثر البارز هنا ، سواء بالنسبة إلى أهل بلده أو بالنسبة إليه .

فبالنسبة إلى أهل بلده : حينما بدأ يتكلم على « العلل » بذلك الأسلوب الجديد عليهم ، وجهوا إليه انتقادات مرة ، واتهموه بأنه يرد الأحاديث الصحيحة التابثة بدون دليل . وبالفوق في هذا الاتهام حتى جرحوه بذلك . وما كانوا يدرون أنه يتكلم وفق أسلوب علماء « العلل » بالمشرق ونهجهم ، وخفى عليهم أيضا : أن المعلل قد يعلل إسنادا من طريق ، والمتمن صحيح من طريق آخر . فيقول هذا الحديث باطل أو منكر ، ويقصد إسنادا معينا ، لا المتن من سائر طرقه . وهكذا يقول الناقد عن حديث « من كذب علي متعمدا ... » وهو متواتر : هذا باطل أو

(2) تاريخ ابن الغرزي 17/2

(3) انظر البحث الذي كتبت عن عبد الملك بن جبيب في « مجلة دار الحديث الحسنية » العدد الأول من السنة الأولى ويحثني عن محمد بن وضاح في مجلة « الاعتصام » التي تصدرها جمعية العلماء خريجي دار الحديث الحسنية العدد الأول السنة الأولى ص 12

موضوع ، ويقصد إسنادا سئل عنه . وهذا بعض ما كان يفعله ابن وضاح فلم يفهمه أهل الأندلس آنذاك ، واتهموه بما اتهموه به ، يقول ابن الفرضي : « وكان ابن وضاح كثيرا ما يقول : ليس هذا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو ثابت من كلامه صلى الله عليه وسلم » (4) .

ولعل ابن الفرضي أدنى تصرف ابن وضاح بالمعنى ، وبحسب فهم الرواة عنه والظاهر أنه كان يقول : هذا حديث باطل أو منكر ولا أصل له ، ويقصد الإسناد الذي سئل عنه ومعلوم أنه لا انتقاد عليه في هذا وتصرفه هو المعمول به عند « علماء العلل » .

وأما بالنسبة إلى ابن وضاح نفسه ، فيظهر أن الطبيعة المغربية غلبت عليه فأسرف في هذا الاتجاه الذي يبدو أن منطلقه منه كان سليما في الأوائل إلا أنه في الأثناء تجاوز الحد المعقول ، فبدأ يعلل الأحاديث ويردها لأدنى بادرة .

واستخلاص هذا الاتجاه ليس مستقي من معاصريه الأندلسيين الذين اختلط عليهم الأمر فلم يفهموا مراده ، بل هو مأخوذ من كلام حافظ أندلسي كبير عرف الحديث على أصوله بعد تمكن الأندلسيين من هذا العلم . فبلغ فيه رتبة الإمامة وهو الحافظ أحمد بن خالد بن الجباب القرطبي المتوفي سنة 322هـ - (5) وانتقاده لابن وضاح من ناحية إسرافه في التعليل انتقاد فني بحث . لا ينبغي أن يقارن بالانتقاد الأول .

يقول ابن الفرضي : « كان أحمد بن خالد لا يقدم على ابن وضاح أحدا ممن أترك بالأندلس ، وكان يعظمه جدا ، ويصف فضله وعقله ، وورعه غير أنه كان ينكر عليه كثرة رده في كثرة من الأحاديث » (6) .

وعلى هذا يمكن اعتبار ابن وضاح هو أول من تكلم على العلل في الأندلس ، بذلك المنهج الذي سيظهر تأثيره بعد فيمن بعده إن شاء الله .

(4) ابن الفرضي 18/2

(5) انظر تاريخ ابن الفرضي 42/1

(6) نفس المصدر 18/2

المبحث الثاني منهج الأندلسيين في التعليل

أولاً : تأثرهم بابن وضاح

يمكن القول ، ان ابن وضاح هو الذي يمثل اتجاه المدرسة الأندلسية في التعليل، وعلى ذلك فس نجد علماء « العلل » منهم باستثناء ابن عبد البر - كما تقدم -، يقتحمون هذا الميدان بكل جرأة وإقدام فلا يتهيبون مالكا ولا غيره ممن التزم الصحة فابن حزم وهو خير من تبلور فيه منهج ابن وضاح ، حين يجد الإمام الترمذي في إسناد ولا يعرفه . يحكم بجهالته ويعلل الحديث به ويرده . مثل ابن وضاح الذي يرد الأحاديث الصحيحة .

وهكذا حكم على حديث في صحيح البخاري بالانقطاع ، لأن البخاري أدى ما رواه عن شيخه بلفظة : قال ، ولم يؤد بحدثنا أو خبرنا أو عن ، فقال في « المحلى » « ومن طريق البخاري : قال هشام بن عمار : نا صدقة بن خالد ، نا عبد الرحمن ابن يزيد بن جابر ، نا عطية بن قيس الكلابي ، حدثني عبد الرحمن ابن غنم الأشعري قال : حدثني أبو عامر أو أبو مالك الأشعري ووالله ما كذبتني ، أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ليكون من أمتي قوم يستحلون الخمر والحريز(7) والخمر والمعازف » وهذا منقطع ، ولم يتصل ما بين البخاري وصدقة بن خالد ، ولا يصح في هذا الباب شيء أبدا . وكل ما فيه فموضوع(8)».

(7) في البخاري : الحريز هو الفرج وفي المحلى الخز و انظر فتح الباري (48/10)

(8) المحلى (59/9) و انظر البخاري بهامش فتح الباري (45/10) . وفي الفتح مناقشة العافظ لابن حزم وإتيانه بالروايات المتصلة عن هشام بن عمار من غير طريق البخاري ، و انظر شرح ألفية العراقي عند قوله عن تعليق البخاري .

لشيخه عزرا بقسال فكذبي
لا تصنع لابن حزم المخالف

..... أمما الذي
عننة كخير المعازف

مع أن الحديث صحيح متصل من طرق أخرى كما جزم بذلك ابن الصلاح والعراقي وابن حجر .

وقد نقل السيوطي عن ابن حزم في كتابه « مراتب الديانة » .

« وفيه (أي الموطأ) نيف وسبعون حديثاً قد ترك مالك نفسه العمل بها ، وفيها أحاديث ضعيفة وهاها جمهور العلماء » (٩) .

وأبو علي الجبائي لا يحجم عن تخصيص قسم مهم من كتابه « تقييد المهمل » ، لتعليل أحاديث في الصحيحين ، وتعليل روايتهما إليه كما سيأتي . وابن العربي المعارفي لا ينتهز من تعليل أي حديث لا يتفق مع مقاييسه النقدية ، مهما كانت حيثيات مخرجه ، وعبد الحق الإشبيلي يناقش مسلماً في أسانيده ، كما يناقش البزار أو الدارقطني أو الطحاوي من غير فرق .

وهذا كان منهج الحافظ الكبير أبي علي الصديقي الذي قال عنه الذهبي « وله الباع الطويل في الرجال والعلل والأسماء والجرح والتعديل » (١٠) .

والحافظ أبي محمد الرشاطي المروزي (٩٤٢) صاحب كتاب : « الاعلام بما في المؤلف والمختلف للدارقطني من الأوهام » (١١) .

وهكذا تعاقب هذا المنهج المتأثر بالنزعة الوضاحية - - ان صح هذا التعبير - - في أجيالهم ، إلى أن قطع بحر المجاز ، واستقر في بر العدو المغربية متمثلاً بكل أبعاده في منهج ابن القطان الفاسي . الذي فاق فيه أشياخه الأندلسيين وأرى عليهم كما سيأتي .

وبهذا يمكن اعتبار أن المنهج الأندلسي والمغربي في التعليل له شخصية مستقلة عن المنهج المشرقي من بعض النواحي كما سيزداد ذلك اتضاحاً من الأبواب والفصول والمباحث اللاحقة ان شاء الله تعالى .

(٩) تدريب الراوي ١١١/١

(١٠) تذكرة الحفاظ ١٢٥٤/

(١١) نفس المصدر ١٣٠٧/٤

ثانيا : تحليل الأندلسيين بالتأخر

ولعل أول مظاهر هذا الاستقلال : أخذهم بالمفهوم اللغوي للعلة وعدم اعتبارهم بالمفهوم الاصطلاحي ، فإذا كان تعريف العلة في اصطلاح أهل الحديث ، هو - كما تقدم - : « أمر خفي يقدر في صحة الحديث » .

فإن الأندلسيين ومعهم المغاربة ، أخذوا بأحد شطري التعريف فقط فلم يلتفتوا إلى كون القادر لا بد أن يكون خفيا حتى يسمى علة ، بل اعتبروا كل ما ينافي شروط القبول سواء أكان ظاهرا أم خفيا علة . فبالإرسال والانقطاع والإعضال والتدليس والاضطراب . كل ذلك يعتبر علة .

قال ابن عبد البر : « الانقطاع في الأثر علة تمنع من وجوب العمل به » (12) .

ويعد أن ذكر حديث خزيمة بن جزي رجل من الصحابة قال : « وهذا حديث قد جاء إلا أنه لا يحتج بمثله . لضعف إسناده ، ولا يعرج عليه ، لأنه يدور على عبد الكريم بن أبي المخارق ، وليس يرويه غيره ، وهو ضعيف متروك الحديث وقد روى من حديث عبد الرحمن بن معقل صاحب الدثنة ، وهو رجل يعد في الصحابة نحو هذا الحديث ... وهو أيضا حديث ضعيف ، وإسناده ليس بالقائم عند أهل العلم ، وهو يدور على أبي محمد رجل مجهول ، وهو حديث لا يصح عندهم وعبد الرحمن بن معقل لا يعرف إلا بهذا الحديث ، ولا تصح صحبته .

وإنما ذكرت هذا الحديث والذي قبله ليوقف عليهما ولرواية الناس لهما . ولتبيين العلة فيهما » (13) .

فما ذكر من القوادح ، من جرح عبد الكريم بن أبي المخارق ، وانفراده بالحديث ، وجهالة أبي محمد . إلخ كل ذلك قوادح ظاهرة ، ومع ذلك سماها علة حيث قال : « ولتبيين العلة فيهما » .

(12) التمهيد 5/1 .

(13) التمهيد 161/1-162 .

وكان الحافظ السيوطي لم يدرك اصطلاح الأندلسيين هذا ، فحاول التوفيق بين كلام ابن عبد البر في التعليل بالظاهر وبين العلة الاصطلاحية ، فقال في «التدريب» أثناء تمثيله للمضطرب «وعندي أن أحسن مثال لذلك حديث البسطة السابق ، فإن ابن عبد البر أعله بالاضطراب ... والمضطرب يجامع المعلل لأنه قد تكون علة ذلك » ولا شك أنه لو عرف اصطلاح ابن عبد البر لما احتاج إلى هذا التأويل الذي يرده الاستعمال الاصطلاحي .

وقال ابن حزم : « فإن ذكروا حديثاً وبيناه من طريق هشام الدستوائي عن عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص ... فإن رواية عطاء لهذا الخبر مضطربة معلولة وعطاء قد تغير بأخرة » فسمي الاضطراب والتغير . وهما ظاهران ، علة كما ترى .

وقال ابن حزم أيضاً ، بعد أن ذكر حديثين عن المغيرة بن شعبة في مسح أعلى الخفين وأسفلهما :

« وأما حديث المغيرة فأحدهما عن ابن شهاب عن المغيرة ولم يولد ابن شهاب إلا بعد موت المغيرة بدهر طويل . »

وهذا قادح ظاهر ، ثم أضاف :

« والثاني مدلس أخطأ فيه الوليد بن مسلم في موضعين ، ثم أسند من طريق ثور بن يزيد ، قال حدثت عن رجاء بن حيوة ، عن كاتب المغيرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح أعلى الخفين وأسفلهما ، فصيح أن ثورا لم يسمعه من رجاء بن حيوة وأنه مرسل لم يذكر كاتب المغيرة . وهذا قادح خفي ، وهو العلة في الاصطلاح . وأضاف :

« وعلة الثالثة » ، وهي أنه لم يسم فيه كاتب المغيرة ⁽¹⁴⁾ والجهل بالراوي قادح ظاهر . ومن ذلك سماه علة وثلاث به العلة الخفية . مما يدل دلالة واضحة على أنه لا يفرق بين الظاهر والخفي ، وأنه يعتبر الجميع علة .

[14] انظر المحلى 1/472

وهكذا نجد قسم « العلل » من كتاب « تقييد المهمل » لأبي علي الجبائي الذي سيأتي الحديث عنه قريباً ، لا يفرق فيه بين الظاهر والخفي .

ويعتبر هذا الاصطلاح الأندلسي المغربي أكثر استعمالاً ، عند عبد الحق الأشبيلي وابن القطان الفاسي .

فعبد الحق يقول في مقدمة كتابه « الأحكام الشرعية » الذي هو كتاب « علل » بقدر ما هو كتاب « أحكام » .

« وأكثر ما ذكر من العلل ما يوجب حكماً ويثبت ضعفاً ويخرج الحديث من العمل به ، إلى الرغبة عنه والترك له ، أو إلى الاعتبار بروايته ، مثل القطع والإرسال والتوقيف ، وضعف الراوي ، والاختلاف الكثير في الإسناد ... وليس الإرسال أيضاً علة عند قوم ، إذا كان الذي يرسله إماماً ولا التوقيف علة عند آخرين ، إذا كان الذي يسنده ثقة ، وضعف الراوي علة عند الجميع » (15) .

ولم يخرج ابن القطان في تعقباته على عبد الحق عن هذا الاصطلاح . ولا يفهم مما تقدم أنهم لا يهتمون بالتعليل الخفي اهتماماً زائداً ، أو لا يضعونه في مكانته اللائقة به ، بل هم في هذه الناحية ، كبقية المحدثين يتفاخرون بالتعليل الخفي ، ويمتدحون بالبراعة فيه ، ويتنافسون في اكتشافه .

وها هو ذا ابن حزم يفتخر ببراعته في اكتشاف علة خفية فيقول : « ... وخبر رويناه من طريق عبد الرحمن بن مهدي ، ثنا عبد الله بن المبارك عن سعيد ابن يزيد ، عن يزيد بن حبيب عن علي بن رباح عن عقبة بن عامر أن عمرو بن العاص ، وشرحبيل بن حسنة بعثاه يريدان إلى أبي بكر ... وقد حدث به عبد الرحمن مرة عن يزيد ابن أبي حبيب عن أبي الخير ، عن عقبة .

قال علي (يعني نفسه) هذا أقرب ما يمكن أن يغلط فيه من لا يعرف الحديث . وهذا خبر معلول . لأن يزيد ابن أبي حبيب لم يسمعه من علي بن رباح

(15) الأحكام الشرعية ج 1 رقة 4-3

ولا من أبي الخير وإنما سمعه من عبد الله بن الحكم البلوي عن علي بن رباح وعبد الله بن الحكم مجهول ، هكذا روينا من طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث والليث بن سعد ، كلاهما عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الله بن الحكم . أنه سمع علي بن رباح اللخمي يخبر أن عقبة بن عامر الجهني قال : قدمت على عمر بفتح الشام ... قال ابن وهب . وسمعت زيد ابن الحباب يذكر عن عمر ابن الخطاب أنه قال ... قال علي : هكذا هو هذا الحديث ، فسقط جملة - والحمد لله - وزيد بن الحباب لم يلق أحدا رأى عمر ، فكيف عمر « (16) » .

والشاهد فيه افتخاره باكتشاف أن يزيد بن أبي حبيب لم يسمع الحديث من علي بن رباح ، وأنه سمعه بواسطة مجهول عنه ، وذلك من طريق ابن وهب التي أبانت عن تعليل طريق ابن مهدي .

ثالثا : كتابتهم في « العلل »

باستثناء كتاب « المعتل من الحديث » لعبد الحق الإشبيلي ، يمكن القول بحسب الجهد المتواضع في التتبع والاستتقراء ، وبحسب معلومي ، ولا أدعي إحاطة : أن كتابتهم في العلل ، هي إما :

أ - في إدراج كتب حديثيه من مصنفات في الأحكام ، أو في غيرها من المواضيع فيعلون الحديث المعلوم بعد ذكره مباشرة ، وإما :

ب - في كتب مرتبطة ومتعلقة بكتب الأحكام ، من شروح وروايات وما إلى ذلك .

ويتدقيق النظر وبشيء من المرونة والتجاوز عن الشكليات ، يتضح أن كلا من هذين النوعين من الكتابة ، داخل في القسم الرابع من المبحث الأول في الفصل الثالث المتقدم . وهو المنهج العملي المفضل عند المحدثين .

فمؤلفاتهم في تعليل روايات الموطأ . وإن كانت تبدو من القسم الثالث وهو الخاص بعلم حديث شخص معين أو كتاب معين . فهي في الحقيقة مرتبطة

بالموطأ، من حيث إنها كتاب أحكام أولا وقبل كل شيء . وكذلك قسم العلل من كتاب أبي علي الجبائي مرتبط بالصحيحين من هذه الميضية .

وحتى في الكتب التي يترجمون فيها لرجالهم ، ويعللون حديثا ما في إحدى التراجم، فإنهم لا يقصدون تعليله باعتباره من رواية صاحب الترجمة ، بل لأنه حديث ذكر ، فيجب تبين حكمه عقبه . كما يفعل ابن الغرضي وابن بشكوال وابن الأبار . وعلى هذا نجد من صنف الكتب المستقلة كتباً مثل :

« الإيصال » ، « المطلب » ، « إحكام الأحكام » ، « الأعراب » (17) ، وهي لابن حزم « جامع بيان العلم وفضله » و « الاستيعاب » وهما لابن عبد البر .

« شرح غريب الحديث » وشرح حديث النبي صلى الله عليه وسلم « و » « حديث الصحابة » و « حديث التابعين » وهي للحافظ محمد الخشني . وينقل عبد الحق في « الأحكام » من كتب الخشني (18) .

« الدلائل في اختلاف الحديث » للإمام الأصيلي ، وينقل منه كل من عبد الحق وابن القطان .

« مسند أحمد بن خالد الجياب » ويظهر أنه معلل ، وينقل منه عبد الحق أيضا .

« مصنف قاسم بن أصبغ » وهو أحد الحفاظ الكبار بالأندلس . وينقل منه ابن القطان .

« والتفسير المعروف بأنوار الفجر » و « سراج المريدين » و « أحكام القرآن » وغيرهما من كتب ابن العربي المعافري . ويكثر من التعليق في « سراج المريدين » وهو مجلد ضخم مخطوط .

« تفسير القرطبي » وتجد فيه بين الفينة والأخرى إشارات بارعة إلى علل دقيقة .

(17) الأعراب لابن حزم ينقل منه في تعليق الحديث كل من عبد الحق وابن القطان بكثرة وسيأتي الكلام عنه في مصادر ابن القطان إن شاء الله

(18) وانظر في تعداد أسمائها فهرست ابن خير 125

وأجمع كتب هذا الصنف وأغزرها من حيث « العلل » هو كتاب « الأحكام الشرعية » لعبد الحق ، الذي وضع عليه ابن القطان ، كتابه موضوع البحث ، وسيأتي الحديث عنه بتفصيل إن شاء الله .

ومن الصنف الثاني المرتبط بغيره ، نجد مثل :

« التمهيد » و « الاستذكار » و « التقصي » وغيرها مما كتب ابن عبد البر على « الموطأ » .

« مستخرج محمد بن عبد الملك بن أيمن على سنن أبي داود » ، وينقل منه ابن القطان .

« شروح الموطأ » و « عارضة الأحوذى » وغيرها من كتب ابن العربي المعافري التي وضعها شروحا لكتب أخرى .

« إكمال المعلم بقوائد مسلم » للقاضي عياض - وينقل فيه تعليقات مهمة .

« المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم » لأبي العباس القرطبي ت 656 إلى غير ذلك مما تناولوا فيه علل الحديث، وما إخاله يخرج عن الصنفين المحددين أنفا .

المبحث الثالث

نموذج أندلسي فريد (أبو علي الجبائي)

أهمية كتابه في العلل : لعل النظرة السريعة في المبحثين السابقين عن « العلل » في الأندلس ، قد أعطت فكرة عامة عن سير هذا العلم بالأندلس ومنهجهم في تعاطيه .

وقد يلاحظ قلة في النماذج والأمثلة التطبيقية لتعزيز ما ذكر من نظريات ربما كانت جديدة بالنسبة إلى بعض من لم يتعمق في البحوث والدراسات الحديثة في الأندلس .

والواقع أن ذلك مقصود ومتعمد لسببين :

الاول : أن ما وصل إلينا من تراثهم في هذا الباب محدود في كتب علماء قلائل مثل ابن عبد البر ، وابن حزم ، وابن العربي المعافري ، وأفراد آخرين معدودين والمكثّر منهم على الحقيقة من التعليل ، هما : ابن عبد البر وابن حزم وخاصة في « التمهيد » و « المحلى » واقتطاف مثالين منهما أو ثلاثة لا يعد شيئاً إذا ما قيس بما حوته من التعليل والحكم على الأحاديث . بحيث لا يمكن أخذ فكرة شاملة عنهما إلا بدراستهما . على أنه قد تم ما تعلق به استخلاص غرض البحث منهما .

والسبب الثاني : هو أن عبد الحق قد نقل في كتابه عشرات النماذج من مختلف كتب الأندلسيين بمن فيهم ابن عبد البر وابن حزم . وبما فيها الكتب المفقودة، وقد ناقشه ابن القطان فيما ساق من نماذج وأضاف غيرها من كتب لم يقف عليها عبد الحق . مما يتيح الوقوف على تصرفاتهم في التطبيق من خلال كلام ابن القطان ، بصفة أشمل من مثالين أو ثلاثة .

لكن الذي أظن أنه يمكن أن يثير بعض الجوانب من هذا الفصل ، هو قسم « العلل » من كتاب « تقييد المهمل وتمييز المشكل » لأبي علي الجبائي وذلك للاعتبارات الآتية :

أولاً : لأنه يعد ثالث كتاب من نوعه لا في الأقطار المغربية ، بل في أقطار العالم الإسلامي أجمع . إن لم يجرؤ على اقتحام حصى الصحيحين بشمولية من علماء الإسلام ، إلا ثلاثة ، الدارقطني وأبو مسعود الدمشقي وثالثهم أبو علي الجبائي . أما الحديث والحديثان فقد علل ابن حزم بعض الأحاديث فيهما في صحيح مسلم . وقال الحافظ العراقي

« وروينا عن محمد بن طاهر المقدسي ومن خطه نقلت قال : سمعت أبا عبد الله محمد ابن أبي نصر الحميدي ببغداد يقول : قال لنا أبو محمد بن حزم : ما وجدنا للبخاري ومسلم في كتابيهما شيئاً لا يحتمل مخرجا إلا حديثين لكل واحد منهما حديث ، ثم عليه في تخريجه الوهم مع إتقانها وحفظهما وصحة معرفتهما . فذكر عند البخاري حديث شريك عن أنس في الإسراء وأنه قبل أن يوحى إليه وفيه شق صدره ، قال ابن حزم والآفة من شريك .

والحديث الثاني عند مسلم حديث عكرمة بن عمار ابن أبي زميل عن ابن عباس قال : كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث أعطيكن ، قال : نعم ، قال عندي أحسن العرب وأجمله أم حبيبة بنت أبي سفيان أزوجكها ، قال نعم . الحديث . قال ابن حزم : هذا حديث موضوع لا شك في وضعه ، والآفة فيه من عكرمة بن عمار⁽¹⁷⁾ .

والواقع أن انتقاد بعض أحاديث الصحيحين ليس فيه غض منهما ولا نقص من جلالتهما . أو خرق لإجماع الأمة على تلقيهما بالقبول . بل فيه تركيز لقيمتيهما ، وترسيخ لقدسيتهما . ذلك أن أدنى ما يقال عن انتقاد لبعض أحاديثهما : أن الإجماع الحاصل على صحتها باستثناء تلك الأحاديث المنتقدة ليس ناتجا عن تقليد أو سكوت عن عيب ، أو إغضاء عن قصور منهما ، بل ما وقع ذلك الاتفاق إلا بعد دراسات عميقة متفحصة من كل محدث محدث على حدة .

(17) شرح ألفية العراقي 7/171

وبعد هذه الدراسات والبحوث المصنفة عنهما ومن رجالهما، وتتبع أحاديثهما، والاستخراج عليهما، وسبر شريطيهما ووضع الكتب المتعددة عليهما، لم يستطع الباحثون والنقاد أن يخرجوا بما ينتقد عليهما إلا بتلك الأحاديث اليسيرة بالنسبة إلى أحاديثهما، حيث بلغت الأحاديث المنتقدة عليهما مائتين وعشرين حديثاً لا غير، كما قرر ذلك الحافظ ابن حجر. وقال ابن الصلاح وهو يقرر اتفاق الأمة على تلقيهما بالقبول: «سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن (21)».

ثانياً: لاغرو أن الجبائي بعمله هذا يعد من النقاد الحفاظ بل من أكبرهم، حيث خاض ميداناً عجز عنه غيره من الحفاظ نظراً لأن المنتقد عليهما هما إماما هذا الشأن بلا منازع. وبذلك يكون جديراً بالكشف عن جانب ولو يسيراً من عمله في معرض الكلام عن «العلل» بالأندلس، خاصة وأن الحافظ ابن حجر جعل كلامه هو الدارقطني وأبا مسعود الدمشقي أساساً لما بنى عليه أجوبته عن الأحاديث المنتقدة على البخاري في «مقدمة فتح الباري».

ثالثاً: كتاب الجبائي هذا مع كتاب ابن القطان كما سيأتي التعريف به يكملان بعضهما، ويرسخان علم «العلل» الذي هو ذروة علوم الحديث، في الأندلس والمغرب مع أن مؤلفيهما لم يرحلا إلى المشرق ولا أخذاً مباشرة عن علمائه، فيمكن أن يعبرا عن المنهج المغربي الصميم.

رابعاً: الكتاب، زال مخطوطاً ككتاب ابن القطان. وفي المغرب توجد نسخة وحيدة منه فيما أعلم. كما سيأتي.

خامساً: لم أعثر لا لعبد الحق ولا لابن القطان، على نقل من كتاب الجبائي، فيمكن بذلك أخذ فكرة عنه من خلالهما كما هو الشأن بالنسبة إلى كتب الأندلسيين الأخرى.

التعريف بالجبائي: أبو علي حسين بن محمد بن أحمد الفسائي،

ويعرف بالجياني . أصله من مدينة الزهراء ، ونزل أبوه قرطبة . ولد أبو علي في سنة 427 وتوفي سنة 498 . وصفه كل من ابن بشكوال وابن الأبار برئيس المحدثين بقرطبة (21) . والقاضي عياض بـ « شيخ الأندلس في وقته ، وصاحب رحلتهم » (22) . والذهبي بـ « الحافظ الإمام الثبت محدث الأندلس » (23) .

ويضيف ابن بشكوال : « كان من جهابذة المحدثين ، وكبار العلماء المستندين وعني بالحديث وكتبه ، وروايته وضبطه » (24) ووصفه الحافظ الأندلسي أبو الحسن بن مغيث المعروف بابن الصغار ، فقال :

« كان من أكمل من رأيت علما بالحديث ومعرفة بطرقه ، وحفظا لرجالہ ... وجمع من سعة الرواية ما لم يجمعه أحد أدركناه ، وصحح من الكتب ما لم يصححه غيره من الحفاظ ، كتبه حجة بالغة ، وجمع كتابا في رجال الصحيحين سماه بكتاب « تقييد المهمل وتمييز المشكل » وهو كتاب حسن مفيد أخذہ الناس عنه » ويقول تلميذ أبي علي ، القاضي عياض : « رحل إليه الناس من الأقطار ، وحملوا عنه ، وألف كتابه على الصحيحين المسمى بتقييد المهمل وتمييز المشكل وهو كبير الفائدة » (25) .

وقد أثنى على هذا الكتاب جميع من ذكره ، واعتمده الحافظ ابن حجر في « مقدمة الفتح » ، وفي ضبط أسماء رجال البخاري والرواة عنه في شرحه .

تحليل لكتاب الجياني مع نماذج منه .

والكتاب ينقسم إلى ثلاثة أقسام : القسم الأول خاص بضبط ما أشكل من أسماء رجال البخاري ومسلم ، وفي ذلك يقول القاضي عياض في خطبة كتابه « مشارق الأنوار » الذي استفاد فيه من كتاب أبي علي في ضبط أسماء الرواة :

(21) المسلة 142/1 معجم أصحاب الصدي 79

(22) الفنية ورقة 39

(23) تذكرة الحفاظ 123/3

(24) المسلة لابن بشكوال 143/1

(25) الفنية ورقة 39

« ... وإلا ما جمع الشيخ الحافظ أبو علي الحسين بن محمد الغساني شيخنا - رحمه الله في كتابه المسمى بتقييد المهمل وتمييز المشكل ، فإنه تقصى أكثر ما اشتمل عليه الصحيحان ، وقيد أحسن تقييد ، وبينه غاية التبيان وجوده نهاية التجويد . لكن اقتصر على ما يتعلق بالأسماء والكنى وألقاب الرجال ، دون ما في المتن من تغيير وتصحيح وإشكال » (26) .

وفي الرسالة المستطرفة : ولأبي علي الغساني ... كتاب ما اختلف خطه واختلف لفظه في أسماء رجال الصحيحين ، ويسمى بكتاب تقييد المهمل وتمييز المشكل ، ضبط فيه كل لفظ يقع فيه اللبس من رجال الصحيحين ، وما قصر فيه يقع في جزئين » (27) .

ويقع هذا القسم في حوالي 207 صفحة من القطع المتوسط .

القسم الثاني : من قسم العلل في الصحيحين . أو في روايتهما ، ويبدأ من ص 208 إلى 336 .

القسم الثالث :

ترجم فيه لشيوخ البخاري ومسلم اللذين أخذوا عنهم مباشرة ويبدأ من ص 337 إلى نهاية الكتاب (28) .

والذي يهمنا من الكتاب هو « قسم العلل (29) الذي ينقسم هو أيضا إلى قسمين : قسم خاص بالبخاري ، وآخر بمسلم ، ولكن منهجه فيهما واحد ، وهو :

(26) مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض 5-6

(27) المستطرفة 118

(28) النسخة الوحيدة الموجودة بالمغرب من الكتاب هي : - فيما أعلم- نسخة الجامع الكبير بمكناس ، وتحمل رقم 237 . وتوجد الآن بالخرافة العامة بالرباط . وهي من تحبیس السلطان سيدي محمد بن عبد الله في 4 رجب 1174 وبها خروم وتاكلات من أثر العتة . وآخرها مبتور حيث تنتهي في ص 408 وخطها مغربي رديء للغاية أما في خارج المغرب فتوجد عدة نسخ سياكي الحديث عنها .

(29) جعل فؤاد سركين كتاب تقييد المهمل كتابا مستقلا ، وقسم العلل كتابا آخر مستقلا أيضا ، فقال في تاريخ التراث العربي 1-344/1 تحت عنوان : كتب عن رواية البخاري ومسلم وأحاديثهم تقييد = = =

أولا : يتناول الأوهام الواقعة من رواية الصحيحين على اختلاف طبقاتهم إلى عصره وذلك ما لم يتعرض له الدارقطني ولا أبو مسعود الدمشقي . ويعتبر من الأهمية بمكان . وما حاز « فتح الباري » للحافظ ابن حجر تلك المكانة المرموقة ، إلا باستيعابه لروايات الصحيح . والجمع بين اختلافات الرواة ، وتعليل الملل منها واعتماد الرواية الصحيحة التي يبني عليها شرحه للحديث .

ومن أمثلة ذلك في كتاب أبي علي بالنسبة إلى البخاري قوله :

« ومن كتاب العلم في باب رب مبلغ أوعى من سامع ، قال البخاري : نا مسدد ، نا بشر بن عون عن ابن سيرين عن عبد الرحمن ابن أبي بكرة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أي يوم هذا ، وذكر الحديث (30) وقال في باب : ليبلغ الشاهد الغائب : ثنا عبد الله بن عبد الوهاب ، قال نا حماد عن أيوب عن محمد عن أبي بكرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن دماكم وأموالكم عليكم حرام . الحديث . بمثل إسناد ابن عون . قال الشيخ رضي الله عنه (أي أبو علي) : وفي نسخة أبي زر الهروي في حديث عبد الله بن عبد الوهاب حماد عن أيوب عن محمد عن أبي بكرة ، هكذا قيده عن أبي زيد الحموي ، وأبي الهيثم عن الفريري سقط لهما ابن أبي بكرة (31) ورواه أبو إسحاق المستملي وسائر رواة الفريري بإثبات ابن أبي بكرة بين محمد وأبي بكرة .

= المهمل وتمييز المشكل للحسيني الجبائي ، التنبيه على الأوهام الواردة في الصحيحين للجبائي ثم أجال على بروكلمان ، وفي ص 365 قال تمت عنوان : كتب حول مسلم

تقييد المهمل وتمييز المشكل للحسيني الجبائي ... وهو فهرست جبائي للرواة المعاصرين في الصحيحين الذين تشابهت أسماءهم ، واختلفت صفاتهم وشخصياتهم ، ونقد لهم . با يزيد 1/1211

التنبيه على الأوهام الواردة في الصحيحين ، وهو يتناول الرواية والرواة للحسين بن محمد الجبائي . با يزيد 2/1211 ... انظر فهرست معهد المخطوطات 7/71

بينما بروكلمان لم يذكر إلا كتاب « تقييد المهمل »

(30) انظر : صحيح البخاري بهامش فتح الباري 145/1

(31) في نسخة بولاق من صحيح البخاري على هامش الفتح : « عن محمد عن ابن أبي بكرة عن أبي بكرة » قال الحافظ شارحا على هذا السياق : « كذا للمستملي والكشميهني وسقط عن ابن أبي بكرة للباقيين فسار منقطعا لأن محمد (بن سيرين) لم يسمع من أبي بكرة ، وفي رواية : عن محمد ابن أبي بكرة وهي خطأ ، وكئن عن سقط منها « فتح الباري 177/1 »

وتكرر هذا الحديث في تفسير سورة براءة من طريق عبد الله بن عبد الوهاب أيضا عن حماد بن زيد بإثبات ابن أبي بكرة بينهما . وفي كتاب بدء الخلق عن محمد بن المثني نا عبد الوهاب ، نا أيوب عن محمد عن أبي بكرة ، هكذا في نسخة الأصيلي عن أبي أحمد ، ولم يذكر بين محمد بن سيرين وأبي بكرة أحدا . وسائر رواة الفريري يقولون فيه عن محمد عن ابن أبي بكرة عن أبي بكرة في هذا الموضع . غير أن أبا الحسن القاسبي وقع في نسخه في هذا الموضع : أيوب عن محمد ابن أبي بكرة عن أبي بكرة ، وهذا وهم فاحش ، وصوابه أيوب عن محمد هو ابن سيرين عن ابن أبي بكرة عن أبي بكرة . وتكرر أيضا حديث محمد بن المثني عن عبد الوهاب في باب حجة الوداع من كتاب المغازي ، فذكر أبو الحسن القاسبي أن في نسخة أبي زيد : أيوب عن محمد ابن أبي بكرة عن أبي بكرة ، على الصواب . وذكر أبو الحسن الدارقطني في كتاب « العلل » أن إسماعيل بن علي ، وعبد الوهاب ، روياه عن أيوب عن محمد عن أبي بكرة ، لم يذكر بينهما أحدا ، وكذلك رواه يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين عن أبي بكرة ، ورواه قره بن خالد عن محمد بن سيرين قال : نا عبد الرحمن ابن أبي بكرة ، ورجل آخر أفضل في نفسي من عبد الرحمن ، وسماه أبو عامر العقدي عن قره فقال : وحيد بن عبد الرحمن ، ولم يسمه يحيى القطان في روايته عن قره .

قال الشيخ رضي الله عنه (يعني أبا علي الجبائي) : واتصال هذا الإسناد وصوابه أن يكون عن محمد بن سيرين عن عبد الرحمن ابن أبي بكرة عن أبيه ، وعن محمد بن سيرين أيضا عن حميد بن عبد الرحمن الحميري عن أبي بكرة » (32) .

ثانيا : يتم ويشرح ما أتى به الدارقطني وأبو مسعود الدمشقي . ويفصل ما أجملاه . ويناقشهما وأحيانا ينتصر لأحد الشيخين ، وأكثر نقاشه مع أبي مسعود الدمشقي .

(32) قسم العلل من كتاب « تقييد المهمل » كتاب « علل البخاري » ص 209-210

ثالثا : يذكر انتقاداته المستقلة عليهما ، ويعتبر ذلك استدراكا على الدارقطني وأبي مسعود . فيما لم يذكره ، ولا تنبها له .

والكتاب في مجمله مرتبط بكتاب أبي مسعود الدمشقي كائنه ذيل عليه ، أكثر من ارتباطه بكتاب الدارقطني .

ويحسن عرض تقديمه الوجيز لكل من قسمي البخاري ومسلم ، ثم الإتيان بمثال يعطي فكرة عامة عن منهجه . واطلاع صاحبه وتمكنه من علم العلل .

(1) قال في تقديم قسم البخاري ويعتبر تقديمًا للقسمين معا .

« هذا كتاب يتضمن التنبيه على الأوهام الواقعة في المستدين الصحيحين وذلك فيما يخص الأسانيد وأسماء الرواة ، والحمل فيها على نقلة الكتابين عن البخاري ومسلم ، وبيان الصواب في ذلك .

واعلم وفقك الله ، أنه قد يندر للإمامين مواضع يسيرة من هذه الأوهام ، أو لن فوقهما من الرواة ، لم يقع في جملة ما استدركه الشيخ الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني عليهما ، ونبه على هذه المواضع أبو مسعود الدمشقي الحافظ وغيره من أئمتنا ، فرأينا أن نذكر ما في هذا الباب لتتم الفائدة بذلك ، والله الموفق للصواب » (33) .

ثم ذكر أسانيده إلى البخاري ، وقال في آخر قسم البخاري هذا :

« قال أبو علي : انتهى ما نبهنا عليه مما وقع في كتاب البخاري من الأوهام التي من قبل رواية الكتاب ، ومن علل الأسانيد ، لم تقع في الاستدراكات التي لأبي الحسن الدارقطني ، إلا مواضع يسيرة ، احتجنا إلى الاستشهاد بقوله » (34) .

(2) والقسم الخاص بمسلم عنوانه : « كتاب العلل الواقعة في أسانيد كتاب

مسلم » .

(33) تقييد المهمل ص 208

(34) نفس المصدر ص 271

وقال في تقديمه : « وهذا كتاب يتضمن التنبيه على ما في كتاب أبي الحسين مسلم بن الحجاج رضي الله عنه . من الأوهام لرواة الكتاب عنه ، أو لمن فوقهم من شيوخ مسلم وغيرهم . مما لم يذكره أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني في كتاب الاستدراكات » (35) .

ثم ذكر الرواة من مسلم إليه .

وقال في آخره ،

« قال أبو علي رحمه الله : انتهى ما انتقينا من العلل ومن إصلاح الأوهام الواقعة في الكتابين التي جاءت من قبل الرواة عن البخاري ومسلم رحمهما الله . » (36) .

والملاحظ بصفة عامة من القسمين أن التعليل في قسم البخاري أكثره راجع إلى رواية التصحيح عنه ، واختلافهم بالزيادة والنقص والتصحيح . وإبدال الرواة ونحو ذلك . أما التعليل بالنسبة إلى البخاري أو إلى من فوقه فهو أقل .

وفي قسم مسلم يستوى الأمران تقريبا ، فيكثر التعليل بالنسبة إلى مسلم أو إلى من فوقه من شيوخه .

وهذا نموذج من الكتاب من قسم البخاري يحمل أكثر من معنى بالنسبة إلى منهج الكتاب من ناحية . وبالنسبة إلى أبي علي الجبائي حيث يبين اطلاعه وإحاطته بالأسانيد ، واختلافات الرواة وتصرفاتهم ، وذلك المطلوب توفره في عالم العلل ، وبالنسبة إلى علم الحديث في الأندلس ، حيث نجد أسانيد كلها من طريق الأندلسيين ، إذ لم يرحل إلى المشرق كما تقدم .

قال أبو علي الجبائي رحمه الله في كتاب « العلل » قسم « البخاري » .

« وفي كتاب الأنبياء صلوات الله عليهم ، في ذكر إبراهيم عليه السلام .

(35) نفس المصدر ص 272

(36) نفس المصدر 336

قال البخاري : نا أحمد بن سعيد أبو عبد الله ، قال : نا وهب بن جرير ،
عن أبيه عن أيوب ، عن عبد الله بن سعيد بن جبير ، عن أبيه عن ابن عباس عن
النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : يرحم الله أم إسماعيل ، لولا أنها عجلت لكان
زمزم عينا معينا (37) .

قال أبو مسعود الدمشقي رأيت جماعة قد اختلفوا في هذا الإسناد ،
هكذا قال ولم يزد ، كانه يغمر البخاري إذ أخرجه في الصحيح .

قال الشيخ رضي الله عنه : وأنا أنكر ما انتهى إلي في الاختلاف علي
وهب بن جرير ، وعلى غيره في إسناد هذا الحديث إن شاء الله تعالى مختصرا ،
ثم أورد الأسانيد بذلك .

رواه حجاج بن يوسف الشاعر ، وهو ثقة ، عن وهب بن جرير عن أبيه ،
عن عبد الله بن سعيد بن جبير عن أبيه عن ابن عباس ، عن أبي بن كعب عن
النبي صلى الله عليه وسلم : أن جبريل ركض زمزم بعقبه ، الحديث مختصرا .

ورواه عن وهب أيضا بهذا الإسناد : أحمد بن سعيد الرباطي ، ذكره عنه
البخاري ، وهو حديث هذا الباب الذي جر هذا الكلام ، إلا أن البخاري لم يذكر
عنه في إسناده أبي بن كعب .

ورواه علي بن المديني عن وهب بن جرير عن أبيه عن سعيد بن جبير عن
ابن عباس عن أبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم في قصة زمزم : أن
جبريل صلى الله عليه وسلم حين ركض زمزم بعقبه فنبع الماء ، الحديث ، وتابع
على هذا الإسناد أحمد بن سعيد الرباطي ، أيضا ذكره عنه أبو عبد الرحمن
الفسائي في كتاب السنن ، وروى هذا الحديث عن حماد بن زيد عن أيوب عن عبد
الله بن سعيد بن جبير عن أبيه عن ابن عباس ، ولم يذكر أبي بن كعب ، ولا النبي
صلى الله عليه وسلم ، قاله وهب بن جرير عنه ، قاله أبو علي بن السكن .

(37) انظر صحيح البخاري بهامش فتح الباري 282/6

ورواه إسماعيل بن عتبة عن أيوب، قال : ثبتت عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال : أول من سعى بين الصفا والمروة أم إسماعيل ، ثم ذكر بناء الكعبة . الحديث بطوله ، نحو ما رواه معمر عن أيوب بن سعيد بن جبيرة ، وفيه قصة زمزم .

روى هذا الحديث سلام ابن أبي مطيع عن أيوب السخثياني ، عن عكرمة ابن خالد ، لم يذكر فيه سعيد بن جبيرة .

ذكر الأسانيد بذلك : نا أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري قال : نا خلف بن القاسم ، قال : نا أبو علي بن السكن ، قال : نا عبد الله بن محمد البغوي ، قال : نا حجاج بن يوسف الشاعم قال : نا وهب بن جرير ، قال : نا أبي ، قال : سمعت أيوب يحدث عن عبد الله بن سعيد بن جبيرة عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس عن أبي بن كعب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن جبريل حين ركض زمزم بعقبة . الحديث مختصرا .

ونا [ابن عبد البر ⁽³⁸⁾] قال نا خلف بن القاسم ، نا ابن السكن نا محمد ابن بدر نا محمد بن أحمد بن نيزك ، قال : نا وهب بن جرير بن حازم ، قال : نا أبي ، قال : نا أيوب عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس عن أبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم أن جبريل حين ركض زمزم فنبعت العين ، فعجلت هاجر أم إسماعيل تجمع البطحاء حول الماء ، فقال صلى الله عليه وسلم : يرحم الله أم إسماعيل . الحديث . نا أبو عمر النمري وأبو عمر بن الهذاء ، قالا : نا عبد الله بن محمد بن أسد الجهني . قال : نا حمزة بن محمد الكناني الحافظ ، قال : حدثنا أحمد بن شعيب ⁽³⁹⁾ . أنا أحمد بن سعيد هو الرباطي ، قال نا وهب بن جرير ، قال حدثنا أبي عن أيوب عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس عن أبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم : أن جبريل حين ركض زمزم بعقبه ،

(38) في النسخة : ونا قال نا خلف ابن القاسم .

(39) هو الاسم النسائي والحديث ليس في المجتبى وهو السنن الصغيرى ومزاه المزي في تحفة الأشراف 26/1 " إلى الكبرى " في كتاب المناقب ولا يوجد بالطبوع من " السنن الكبرى " سوى مناقب الأشخاص .

فنبع الماء فجعلت هاجر تجمع البطحاء حول الماء لأن لا يتفرق ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : رحم الله هاجر لو تركتها لكانت عينا معينا .

وبالإسناد إلى النسائي ، قال : نا أبو داود وهو سليمان بن سيف الحراني قال : حدثني علي بن المديني ، قال : نا وهب بن جرير ، قال : نا أبي ، قال : سمعت أيوب يحدث عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن أبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نزل جبريل عليه السلام إلى هاجر رضي الله عنها وإسماعيل ، فركض على موضع زمزم بعقبه فنبع الماء ، قال فجعلت هاجر تجمع البطحاء حوله ، وذكر تمام الحديث ، في آخره قال وهب بن جرير ، فقلت لأبي : حماد لا يذكر أبي بن كعب ، ولا يرفعه . فقال أنا أحفظ لهذا ، هكذا حدثني به أيوب . قال وهب : نا حماد بن زيد عن أيوب عن عبد الله بن سعيد بن جبير ، عن أبيه عن ابن عباس نحوه ، ولم يذكر أيما ولا النبي صلى الله عليه وسلم . قال وهب : فأتيت سلام بن أبي مطيع فحدثني هذا الحديث ، فروى له عن حماد بن زيد عن أيوب عن عبد الله بن سعيد بن جبير ، فرد ذلك وأنكره ، ثم قال لي : فأبوك ما يقول ؟ قلت أبي أيوب عن سعيد بن جبير . قال العجب والله ، ما يزال الرجل الرجل من أصحابنا ، الحافظ قد غلط ، إنما هو أيوب عن عكرمة ابن خالد .

قال الشيخ رضي الله عنه (أبو علي الجبائي) : ويقال كيف يصح إسناد هذا الحديث وفيه من الخلاف ما تقدم ، لأن من الرواة من وقفه ، ومنهم من أسقط من إسناده أبي بن كعب ، ومنهم من ذكر فيه عبد الله بن سعيد بن جبير ، ومنهم من لم يذكره ، وقال فيه بعضهم : عن أيوب عن عكرمة بن خالد .

فنقول وبالله التوفيق :

إن هذا الخلاف إذا نظره المجتهد في الصنعة ، وتأمله ، ميز منه ما ميز البخاري - رحمه الله - وحكم بصحته ، وعلم أن الخلاف الظاهر فيه ، إنما يعود إلى وفاق ، وأنه لا يدفع بعضه بعضا ، والحمد لله .

فأما من أوقفه من الرواة فقليل والذين أسندوه أئمة حفاظ ، وكذلك من أسقط من إسناده أبي بن كعب ، لا يوهن الحديث إسقاطه ، والحديث إذا انتهى

إلى ابن عباس متصلًا وكان محفوظًا ، فلا يبالي سمي أنا من رواه عنه ابن عباس أو لم يسم ، لانا قد علمنا أن أكثر رواية ابن عباس للحديث عن جلة الصحابة من المهاجرين والأنصار ، وليس يعد مرسل الصحابي مرسلًا (41) . فقد كان يأخذ بعضهم عن بعض ، فقد كان لعمر بن الخطاب جار من الأنصار يتناوب النزول معه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ينزل يوما وينزل يوما فإذا نزل جاءه بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره ، أنا أبو شاكِر ، نا أبو محمد الأصيلي ، قال : نا أبو علي محمد بن أحمد بن الحسن الصواف ، نا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال : نا أبي نا وكيع عن الأعمش عن أبي إسحاق عن البراء قال : ما كل ما نحدثكم به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعناه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكن سمعناه ، وحدثنا به أصحابنا وكنا لا نكذب .

قال الشيخ رضي الله عنه : وأما من أسقط من إسناده هذا الحديث المذكور عبد الله بن سعيد بن جبير فليس بشيء . قد صح أن أيوب السخثياني رواه عن عبد الله بن سعيد بن جبير عن أبيه ، وقد أتى بهذا الإسناد حماد بن زيد وجرير بن حازم ، وقال إسماعيل بن علية عن أيوب : ثبت عن سعيد بن جبير .

حدثناه حكم بن محمد قال : نا أبو بكر بن إسماعيل قال : نا محمد بن أحمد الباهلي ، قال : نا يعقوب الدورقي ، قال نا ابن علية . قال : نا أيوب ، قال : ثبت عن سعيد بن جبير ، أنه حدث عن ابن عباس : أن أول من سعى بين الصفا والمروة لأم إسماعيل ، وذكر الحديث بطوله ، وفيه بناء الكعبة .

وبهذا يصح أن أيوب إنما أخذه عبد الله بن سعيد بن جبير عن أبيه ، وإنما كان يسقطه وهب بن جرير بن حازم في بعض الأحاديث ، ويسوقه معنعنا على طريق التخفيف وتقريب الإسناد أو تزيينه ، وسئل يزيد بن هارون عن التدليس في الحديث فكرهه ، وقال : هو من التزيين ، وكذلك قال أحمد بن حنبل . وقال أبو بكر البزار : التدليس ليس بكذب ، وقال إنه تحسين لظاهر الإسناد . وقال حماد

(41) هذا هو مذهب الجمهور ، وسيأتي أن ابن القطان من الذين شنوا عن الجمهور فاعتبر مرسل الصحابي منقطعًا وعلم به .

ابن زيد ، ويزيد بن زريع : التدليس كذب . وقد ذكره في الإسناد عن وهب بن جرير : حجاج بن الشاعر وأحمد بن سعيد الرباطي في رواية البخاري عنه . وكذلك كان أحمد بن سعيد أيضا يحدث به على الوجهين ، بإسقاطه وإثباته فلذلك ما اختلف البخاري وأحمد بن شعيب النسائي على أحمد بن سعيد ، فذكره البخاري ، وأسقطه النسائي . وأما ما رويناه عن إنكار سلام بن أبي مطيع أن يكون مخرج الحديث عن سعيد بن جبير ، وأنه عن عكرمة بن خالد ، فلا يلتفت إليه وأحسن حالات سلام مع حماد بن زيد وابن علية وجرير بن حازم إن كان حفظ عن أيوب ، ما قال : أن يكون أيوب رحمه الله كان يحدث به على الوجهين عن عبد الله بن سعيد بن جبير ، وعن عكرمة بن خالد ، وليس سلام من رجال الحامل (41) .

وقد لخص الحافظ ابن حجر جميع ما تقدم في « مقدمة الفتح » ، وفي شرحه وقال في الشرح : إن أبا بكر الإسماعيلي عاب على البخاري إخراج رواية أيوب لاضطرابها، ثم دافع عن البخاري بما لخصه من كلام أبي علي الجبائي وقال :

« وقد سبق إلى الاعتذار عن البخاري ورد كلام الإسماعيلي بنحو هذا الحافظ أبو علي الجبائي في « تقييد المهمل » (42) .

وقال في « المقدمة » بعد أن لخص كلام الجبائي السابق :

« وقال أبو علي الجبائي : هذا الاختلاف إذا تأمله المتبحر في الصنعة علم أنه يعود إلى وفاق ، وأنه لا يدفع بعضه بعضا ، وحكم بصحته ، ثم بين طرق الجمع بين هذه الروايات » (43) .

(41) تقييد المهمل وتعيين المشكل من 33-34-35-36-37.

(42) فتح الباري 282/6-283.

(43) مقدمة الفتح 36.

الفصل الثاني

أثر عبد الحق الإشبيلي في منهج التعليل بالمغرب

المبحث الأول

التعرف بعبد الحق

هو أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن حسين بن سعيد ابن إبراهيم الأزدي ، من أهل اشبيلية ، يعرف بابن الخراط .

ولد بإشبيلية سنة 510 ، وتلقى بها علومه ، ثم انتقل بسبب فتنة كانت بها إلى مدينة لبله من الأندلس ، حيث استقر بها ولازم الفقيه أبا الحسن خليل بن خلف السكوني ، وتفق به وتآدب (1) .

ثم انتقل من الأندلس بنية الحج في الفتنة الواقعة عند انقراض الدولة اللمتونية (2) فلم يقدر له الحج وأقام ببجاية .

ويقدر الأستاذ راجح بن زونار : أن رحيله عن الأندلس كان في سنة 550 بعد إقامته بها نحو أربعين سنة (3) .

وقد ذكر له كل من ابن الأبار ، وابن الزبير ، والضبي عددا من الشيوخ بالأندلس وبجاية ، منهم : أبو أبو بكر بن العربي المعافري ، وأبو الحسن بن خليل الذي تقدمت الإشارة إليه ، وأبو بكر بن العربي المعافري ، وأبو الحسن بن خليل الذي تقدمت الإشارة إليه ، وأبو الحسن شريح الرعيني الإشبيلي (4) وأبو بكر عبد العزيز بن خلف بن مدير . وأبو القاسم عبد الرحمن بن محمد التوزري

(1) صلة الصلة ، وانظر ترجمة أبي الحسن السكوني في التكملة 330/1 ط المطار

(2) انظر الديباج المذهب ص 176

(3) انظر مجلة الأصالة الجزائرية عدد 14 السنة الرابعة 1974 خاص بمدينة بجاية ص 261

(4) انظر الصلة لابن بشكوال 33/2 ط مصر الثانية

الخطيب المعروف بابن النفطي لقيه ببجاية ، وأبو محمد عبد الله المقرئ ،
وأبو الحسن طارق بن يعيش المخزومي ، وأبو الحكم بن برجان ، وغيرهم .
وكتب إليه من الشام : أبو القاسم بن عساكر الحافظ (5) .

واتفق المترجمون له على أنه حافظ للحديث ، عالم بعلمه ، ورجاله . يقول
ابن الأبار : « وكان فقيها حافظا عالما بالحديث وعلمه ورجاله » ووصفه الذهبي
بالحافظ العلامة الحجة (6) .

روى عنه عدد من الجلة بالأندلس وبجاية (7) ويصف أحد تلاميذته - وهو
أحمد بن عميرة الضبي صاحب « بغية الملتبس » - حاله بعد استقراره ببجاية
فيقول :

« فقيه محدث مشهور حافظ زاهد ، فاضل أديب شاعر ، له تواليف حسان
قرأت عليه بعضها ، وناولني أكثرها ، وكان رحمه الله متواضعا ، متقللا من
الدنيا ، قسم نهاره على أقسام ، كان إذا صلى الصبح في الجامع ، أقرأ إلى
وقت الضحى ، ثم قام فركع ثمان ركعات ، ونهض إلى منزله وانشغل بالتأليف إلى
صلاة الظهر ، فإذا صلى الظهر أدى الشهادات ، وقرئ عليه في أثناء ذلك إلى
العصر ، فإذا صلى العصر مشى في حوائج الناس ، صحبتته مدة مقامي ببجاية
، وسامرت » (8) .

مؤلفاته :

ويذكر كل من ابن الزبير والخبريني أنه ألف تأليفه بعد نزوله ببجاية
واستقراره بها (9) . ومؤلفاته كثيرة في الحديث ، والزهد والرقائق واللغة وغيرها .
منها في الحديث وما يرجع إليه :

(5) انظر في شيوخ عبد الحق التكملة رقم 647 ط مسرود . وصلة الصلة ص 9 . وبغية الملتبس 391 و
الفيجاج المذهب 176 . وتذكرة الحفاظ 1350/4

(6) تذكرة الحفاظ 1350/4 و انظر طبقات الحفاظ للسيوطي 479 وفوات الوفيات 518/1

(7) انظر صلة ص 6

(8) بغية ملتبس للضبي ص 391

(9) انظر صلة الصلة 5 وعنوان الدراية 41

(1) « الجمع بين الصحيحين » وقد أثنى عليه الحفاظ كالعراقي وغيره (10) .

(2) « المعتل من الحديث » ذكره ابن الأبار وغيره ، وقال الأستاذ الزركلي إنه في ست مجلدات (11) ، ويهاشم كتاب « تهذيب الأسماء واللغات » للإمام النووي ، ذكر المعلق أنه وجد بهامش نسخة الكتاب الأصلية بخط أحد الأفاضل ، متمما ترجمة النووي لعبد الحق : « ... وكتاب جمع فيه ما وقع إليه من الأحاديث المعتلة وبين عليها في نحو ست مجلدات » (12) .

(3) « الجامع الكبير جمع فيه بين المصنفات الحديثية ويقع في عشرين مجلدا ، قال ابن فرحون « ومقصوده فيه الكتب الستة ، وأضاف إليه كثيرا من مسند البزار ، وغيره ، منه صحيح ومعتل تكلم على علله ، ونهب منه في دخلة البلد في الفتحة » (13) ، ووصف الغبريني هذا الكتاب « بأنه أضعاف الأحكام الكبرى » . و « الأحكام الكبرى » تقع في ست مجلدات ، أو ثمانية حسب النسخ ، كما سيأتي ، وهذا قالوا : إنه يقع في عشرين مجلدا .

(4) كتاب جمع فيه بين المصنفات الستة ذكره ابن الأبار ، ويظهر أنه غير الكتاب السابق الذي يقع في عشرين مجلدا ، ويجب التوقف قليلا عند الكتب الستة ، وما المقصود بها في كلام ابن الأبار وابن فرحون ، وكذلك الذهبي ، فإن كان المقصود بها الكتب الخمسة : الصحيحين وسنن أبي داود والترمذي والنسائي مضافا إليها سنن ابن ماجه ، كما هو عرف المحدثين بعد القرن السادس ، فهذا غير ظاهر . للأسباب التالية :

أ - لم يعرف عبد الحق سنن ابن ماجه ولا نقل منه حرفا . ولا كان قد دخل في وقته لا إلى الأندلس ، ولا إلى المغرب ، ولا إلى بجاية . ولا رآه أو نقل

(10) توجد منه عدة نسخ ذكرها بروكلمان 279/6 ، ويوجد الجزء الأخير منه وأوله : كتاب المناقب بخزانة

القرويين بفاس تحت رقم : ق : 189

(11) الاعلام 52/4

(12) تهذيب الاسماء واللغات 292/1

(13) ديباج 176

منه، أو ذكره ابن القطان الذي توفي بعده بنحو ستين سنة ، وقد كان محافظا لأعظم مكتبة بالشمال الإفريقي والأندلس ، وهي مكتبة الموحدين ، كما سيأتي عند الكلام على مصادره إن شاء الله .

ب - إن كان أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي المتوفى سنة 507 هـ أول من أضاف سنن ابن ماجة إلى الخمسة مكملًا به الستة ، فلم يشتهر ذلك بين المحدثين ولا اهتموا به ، وهذا ابن الصلاح والنووي في منتصف القرن السابع لم يسايرا ابن طاهر المقدسي في ضم ابن ماجة إلى الستة ، كما يقرر الكتاني في « الرسالة المستطرفة » : « إن ابن الصلاح والنووي لم يذكرنا كتاب ابن ماجة في الأصول ، بل جعلها خمسة فقط ، تبعًا لمتقدمي أهل الأثر وكثير من محققي متأخريهم » (14) .

ج - بالنسبة إلى ابن الأبار ، يوجد غموض في تعبيره بالكتب الستة . فابن ماجة لم يجر له ذكر ، في « التكملة » ولا في « معجم أصحاب الصدفى » له . وإلى حدود سنة 612 كان المعروف بالأندلس هو الكتب الخمسة ، حيث ذكر ابن الأبار نفسه في ترجمة الحافظ أبي محمد بن حوط الله الأنصاري ، المتوفى سنة 612 أنه : « ألف كتابا في تسمية شيوخ البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي والترمذي » (15) . ومع ذلك يبقى الغموض والإشكال بالنسبة إلى ابن الأبار . المتوفى سنة 659 . فقد عرف « سنن ابن ماجة » مكملًا للستة في عصره . فالقرطبي ينقل منه في « التفسير » و « التنكرة » ، وقد كان معاصرا لابن الأبار حيث توفي سنة 671 ، وإن فرض أن القرطبي رحل إلى المشرق ومات بمصر وهناك اطلع على الكتاب فقد ذكر ابن عبيد الملك في ترجمة أبي بكر بن حجاج اللخمي الإشبيلي نزيل مراكش والمتوفى بها سنة 654 أنه :

« صنف كتابا كبيرا جمع فيه بين رجال الكتب الستة ، البخاري ، ومسلم وأبي داود ، والنسائي ، والترمذي ، وابن ماجة ، معرفا أحوالهم وتواريخهم

(14) الرسالة المستطرفة لسيدى محمد بن جعفر الكتاني ص 12

(15) التكملة 884/21

وما ينبغي أن يذكروا به ، فجاء أعظم تأليف في بابيه جدوى ، يكون في خمسة أسفار متوسطة (16) .

وإذا كان من المؤكد أن عبد الحق لم يقف على « سنن ابن ماجة » . وكان من المحتمل أن ابن الأبار لم يقف عليه أيضاً ، رغم وجوده بالأندلس في وقته ، أو وقف عليه ولم يهتم به . أو لم يتمكن من روايته عن شيخ يسنده إلى مؤلفه .

فقد يترجح أن يكون مقصوده بسادس الكتب الستة التي جمع بينها عبد الحق وهو « موطأ مالك » للاعتبار التالي :

يقول الكتاني في « الرسالة المستطرفة » .

« ومنهم من جعل السادس الموطأ كرزين بن معاوية العبدري في « التجريد » .. (17) . ورزين بن معاوية العبدري السرقسطي الأندلسي ، توفي سنة 524 قبل عبد الحق بنحو الخمسين سنة ، وقد سبقه في هذا العمل ، فألف كتابه الذي كان معروفاً ومتداولاً بالأندلس ، وسماه « تجريد الصحاح » يقول ابن خبير : « الكتاب الجامع لما في كتاب الموطأ والبخاري ومسلم والنسائي وأبي داود والترمذي من الحديث وهو المسمى بتجريد الصحاح ، تأليف أبي الحسن رزين بن معاوية بن عمر العبدري الأندلسي رحمه الله ... (18) » .

ولا بعد في أن يكون عبد الحق اقتفى أثره وهو من أهل بلده . وقد يكون ذلك قصد ابن الأبار بالكتب (19) ، والله أعلم .

5 و 6 و 7 . الأحكام الكبرى والوسطى ، والصغرى ، وسيأتي الكلام عنها بتفصيل .

(8) كتاب المرشد « قال ابن فرحون » : تضمن حديث مسلم كله ، وما زاد البخاري على مسلم ، وأضاف إلى ذلك أحاديث حسناً وصحاحاً من كتاب أبي

(16) الذيل و التكملة 1806-19

(17) المستطرفة ص 13

(18) فهرست ابن خبير ص 123

(19) وكذلك بالنسبة إلى أبي بكر اللادي المتوفى سنة 638 حيث ذكر له كل من ابن الأبار 661/2 و ابن عبد الملك 429/6 كتاب :

أنوار الصباح في الجمع بين الستة الصحاح

داود وكتاب النسائي وكتاب الترمذي ، وغير ذلك ، وما وقع في الموطأ مما ليس في مسلم والبخاري ، وهو أكبر من صحيح مسلم .

(9) « مختصر صحيح البخاري » (20) .

(10) مختصر « الكفاية في علم الرواية » للخطيب البغدادي (21) .

(11) « معجزات الرسول صلى الله عليه وسلم » في سفر (22) .

(12) تلقين الوليد ، وهو مطبوع ، وسيأتي الكلام عنه في ترجمة ابن القطان .

(13) فضل الحج والزيارة . ذكره ابن فرحون .

(14) « العاقبة في ذكر الموت والبعث » (23) وعلى متواله نسخ القرطبي ، في

كتابه « التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة » إلا أنه توسع أكثر من عبد الحق .

(15) اختصار كتاب « اقتباس الأنوار في معرفة أنساب الصحابة ورواة

الأثار ، لأبي محمد الرشاطي . في مجلدين . قيل : إنه أنفع من أصله .

(16) « التهجد وقيام الليل » . طبع مؤخرًا بمصر باسم « الصلاة والتهجد » .

(17) الرقائق والانس في الأمثال والمواعظ والحكم والآداب ، من كلام النبي

صلى الله عليه وسلم والصالحين .

(18) ونسب له المعلق على « تهذيب الأسماء واللغات » :

« المستقصى من حديث المصطفى صلى الله عليه وسلم » .

وله غير ذلك من المؤلفات في اللغة والأدب وديوان شعر في الزهد .

(20) انظر تاريخ الادب العربي لبروكلمان 279/6 ط العربية

(21) ديباج 177

(22) نفس المصدر

(23) نسخة منه بالخرانة الملكية بالرباط تحت رقم 1551 . وتوجد عدة نسخ ببرلين وليفن وتركيا وغيرها .

انظر بروكلمان 279/6 . ونوادير المخطوطات العربية في مكتبات تركيا للدكتور رمضان شبش 330/1

« بين عبد الحق والموحدين »

لعلاقة عبد الحق السيئة بالموحدين علاقة من وجه ما بموضوع البحث ،
ستتجلى بوضوح عند الكلام عن ابن القطان عالم الدولة الموحدية الأول .
ويمكن الاكتفاء هنا بالإشارة إلى ما كان بين عبد الحق وخصومه الموحدين
في النقاط التالية :

1) سبقت الإشارة إلى أن هجرة عبد الحق إلى بجاية كانت بسبب الفتنة
التي انقضت فيها الدولة اللمثونية ، وقد حلل الأستاذ رابع بن نويار ظروف
هجرة عبد الحق في هذه الفتنة .

ولعل الإتيان بنص كلامه - رغم طوله - يعطي فكرة واضحة عن سبب
الوئشة بين عبد الحق والموحدين .

يقول الأستاذ : « وهذه الفتنة التي كانت عاملا من عوامل هجرة عبد الحق
الإشبيلي إلى بجاية قد ذكرها المؤرخون ، وفصلوا أحداثها . ونحن يسوقنا
لأحداث إشبيلية ولبلة ، وما يتصل بهما من أخبار الأندلس في منتصف القرن
السادس الهجري نصل إلى تصوير هذه الفتنة العارمة .

يذكر الناصري في « الاستقصاء » : أن الموحدين زحفوا إلى لبلة ، وكان
بها من الثوار يوسف بن أحمد البطروجي فأطاعهم ، وسلم إليهم المدينة ، ثم
زحفوا إلى إشبيلية وفتحوها في شعبان سنة 541 هـ ، وفر المرابطون الذين كانوا
معتصمين بها ، وقتل من جعلتهم عبد الله ولد القاضي أبي بكر بن العربي ، وهو
من شيوخ عبد الحق الإشبيلي ، وهناك حادث خطير تعرضت له مدينة لبلة ، وكان
ذلك عقب ثورتها على الموحدين ، وزحف إليها هؤلاء بقيادة يحيى بن يغمور والي
قرطبة وإشبيلية وفتحوها في سنة 599 (24) .

وقد ارتكب هذا القائد الموحي فظائع وحشية بعد أن فتح المدينة عنوة .
وقبض على أهلها ، وخرج بهم إلى ظاهر المدينة وصفهم في صعيد واحد ، ثم
عرضهم على السيف أجمعين حتى خلاص القتل منهم إلى الفقيه المحدث أبي

(24) انظر الاستقصاء 117/2 ط الدار البيضاء

الحكم بن سطلال ، والفقيه الصالح أبي عامر بن الجبد . وكان عدد من قتل من أهل ليلة في ذلك الحادث ثمانية آلاف منهم ، وقتل بأحوازها منهم أربعة آلاف . ثم أبيحت نساؤهم وأبنائهم وأمتعتهم وأسلابهم ...

ولا شك أن هذه الحادثة الفظيعة التي شاهدها عبد الحق الإشبيلي ونجا من ويلاتها ، وشاهد بعض شيوخه يذهبون ضحيتها . قد تركت آثارها السيئة في نفسه ، وجعلت ميله إلى المرابطين الذين كانوا يعززون شيوخه ويقدرونهم ميلا أصيلا في نفسه .

ولعل هذه الفتنة الحادة هي التي دفعته دفعا إلى الهجرة من بلاده في اتجاه الأماكن المقدسة ...» (25) .

(2) امتناع عبد الحق من تولي القضاء للموحدين ببجاية ، وتولي ابن غانية الميورقي عندما هجم على بجاية وأخرج منها الموحدين ، واستقل بتلك الناحية نحو من سبعة أشهر . وفي ذلك يقول ابن الزبير :

« ودعي بها إلى تولي خطتي القضاء والخطابة للموحدين ، فامتنع عن ذلك وأبى . ودعي إلى ذلك حين دخلها الميورقي فأجاب ، وكان ذلك سبب امتحانه عند خروج الميورقي عنها ، ورجوعها للموحدين ، واستغرب ذلك المرتكب من أبي محمد عبد الحق وجهات الاعتذار في مثله متسعة » (26) ويقول الغبريني عن تولية عبد الحق للقضاء .

« ولي قضاء بجاية مدة قليلة ، ولم يشتهر ذلك من أمره ، ولا اطلعت على ذلك إلا من رسوم وجدتها مسجلا عليه فيها . وكان ذلك في مدة ابن غانية المعروف بالميورقي اللمتوني » (27) .

(3) يظهر أن هجوم « علي بن إسحاق » ابن غانية على الموحدين ببجاية ، كان بتواطؤ واستدعاء من أهلها ، ويظهر كذلك أن لأحد علمائها الكبار عبد الحق

(25) عبد الحق الإشبيلي البجائي محدث القرن السادس الهجري مقالة لرايح بن نويار في مجلة الأصاله عدد 109 ص 261

(26) صلة الصلة ص 5

(27) عنوان الدراية 41-42

الاشبيلي يدا في ذلك حيث رحب بالقاتح الجديد ، وخطب له في أول جمعة صلاها بالمدينة بعد دخوله إليها . كما يصف ذلك عبد الواحد المراكشي بقوله عن ابن غانية :

(وخرج بأسطول ميعوقة إلى العدو ، وقصد مدينة بجاية ، حين راسله جماعة من أعيانها - على ما يقال - يدعونه إلى أن يملكوه ، ولولا ذلك لم يجسر على الخروج » ويضيف : « فدخل علي بن إسحاق كما ذكرنا بجاية ... وأقام بها سبعة أيام صلى فيها الجمعة . فخطب ودعا لبني العباس ، ثم للإمام أبي العباس أحمد الناصر منهم ، وكان خطيبه : الفقيه الإمام المحدث المتفتن أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي الإشبيلي - مؤلف كتاب « الأحكام » وغيره من التأليف - فأحرق عليه أبا يوسف يعقوب أمير المؤمنين ، ورام سفك دمه ، فعصمه الله منه ، وتوفاه حتف أنفه وفوق قرأشه » (28) .

ولعل كلام المراكشي هذا يجيب إجابة صريحة عن تساؤل هل كان موت عبد الحق في المعتقل أو بعد خروجه منه ، كالاستاذ بن نوبار الذي يقول : « لما عاد الموحدون إلى بجاية ، تتبعوا أنصار علي بن إسحاق الميورقي بالتنكيل ووقع عبد الحق في الاعتقال . ولا ندري هل خرج من معتقله قبل وفاته أم بقي فيه حتى توفي سنة 582 ، أما مترجموه فإنهم يجمعون على أنه توفي في المعتقل أو بعد خروجه منه ، كما أنهم لم يذكروا نوعية هذا الاعتقال » (29) . على أن اعتقال عبد الحق قد يكون مما انفرد به الأستاذ بن نوبار . ولم أر من ذكره من المؤرخين لعبد الحق ، وكل ما أشاروا إليه هو المحنة دون أن يحددوها بالاعتقال

وما ذكره الأستاذ من أن وفاته كانت سنة 582 هو أحد الأقوال ، والمرجح أن وفاته - رحمه الله - كانت في سنة 581 في ربيع الآخر منها ، كما ذكر ابن الأبار وابن شاكر الكتبي وغيرهما (30) .

(28) المعجب 391 وانظر بروكلمان 278/6 وذكر أن يعقوب مدده بالموت لأنه رفض ذكره في الضبطة

(29) مجلة " الأمالة " من 268 .

(30) انظر فوات الوفيات 518/1 .

المبحث الثاني

دراسة لكتاب « الأحكام الشرعية » لعبد الحق

تمهيد :

في أواخر القرن الرابع وأوائل الخامس ، كانت العلوم الإسلامية من تفسير وحديث وفقه وأصول ، وكلام ونحو وبيان ، إلخ ... قد اكتملت ونضجت ، وتخصص من تخصص في واحد منها أو أكثر ، أو في فرع من فروعها .

والتخصص يعني الانكباب التام ، واستقراغ الجهد والطاقة في إتقان العلم المتخصص فيه . مما لا يترك مجالاً لاستيعاب غيره من العلوم على الوجه الأكمل الأمر الذي يجعل المشتغل بعلم أو علمين ، مزجي البضاعة أو معنومها في العلوم الأخرى . وخاصة إن كانت تلك العلوم كثيرة الشعب ، متعددة النواحي غزيرة المادة ، كالعلوم المتطقة بالحديث الشريف ، وما يرجع إلى روايته وتتبع طرقه ، وتقويم المقبول منه ورد المردود .

مع أن معرفة ذلك ضروري لكل فقيه ، وأصولي ، ومتمكّم ، ومفسر باعتبار الحديث الشريف ، هو المفسر الأول لكلام الله ، والمصدر الثاني للأحكام الشرعية . فكان لزاماً أن يرجع أرباب العلوم الشرعية ، إلى المحدثين يستعلمون رأيهم في الأحاديث ، ويتبعون أحكامهم عليها قبولاً أو رداً . غير مبتغين اسناداً ولا علواً ولا تعليلاً ، ولا تسلسلاً ولا جرحاً أو تعديلاً ، وكل مبتغاهم أن يسعفهم المحدث بالحكم النهائي على حديث يثقه صحيح أو حسن أو ضعيف أو موضوع .

من أجل هؤلاء ، بدأ المحدثون يفكرون في تأليف كتب تجمع أكبر قدر من الأحاديث محفوظة الأسانيد ، مبينة الرتبة . ليتيسر استيعابها ، ومعرفة درجاتها وتوقيع عناء البحث في الدولوين الحديثية المسندة ، وكتب الطل ، والرجال ولعل أول محاولة في هذا المجال ، هي التي قام بها الحافظ أبو علي سعيد بن السكن المتوفي سنة 353 في كتابه « السنن الصحاح المقتورة عن رسول الله صلى الله

عليه وسلم » الذي رتبته على الأبواب الفقهية ، وجعله محذوف الأسانيد وسكت عن الأحاديث المجمع على صحتها ، وقال عن غيرها : « وما ذكرته بعد ذلك مما يختاره أحد من الأئمة الذين سميتهم ، فقد بينت حجة في قبول ما ذكره ، ونسبته إلى اختياره بغيره . وما ذكرته مما ينفرده به أحد من أهل النقد الحديث . فقد بينت علقه ، ودلت على انفراده بغيره » (31) .

وقد رتبته ابن حزم الثاني بعد الصحيحين حيث قال في مراتب الديانة : «أولى الكتب : الصحيحان ، ثم صحيح ابن السكن الخ » (32) .

ولا شك أن إعجاب ابن حزم بهذا الكتاب حفزه على أن يؤلف على متواله كتاب « الجامع في صحيح الحديث باختصار الأسانيد والاقتصار على أسحها ، واجتلاب أكمل ألفاظها وأصح معانيها » والغالب أنه ضاع فيما ضاع من كتبه .

ويبدو أن المحاولات التي رافقت أو تلت الكتابين كانت غير متجهة إلى هذا الهدف بكل أبعاده ، حيث بدأت بجمع أحاديث محذوفة الأسانيد ، في الآداب والحكم والأمثال والمواعظ ، دون الإشارة إلى برجتها .

فألف قاضي مصر أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر القضاعي المتوفي سنة 454 كتاب « الشهاب » جمع فيه أحاديث قصيرة من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم تبلغ ألف حديث في الحكم والوصايا محذوفة الأسانيد مرتبة على الكلمات من غير تقيد بالحرف (33) .

ثم توسع في هذا العمل : الحافظ أبو شجاع شعروية بن هشر دار بن شرويه الديلمي المتوفي سنة 509 (34) . فألف كتاب « القربوس » أورد فيه عشرة آلاف حديث من الأحاديث القصار مرتبة على حروف المعجم من غير ذكر إسناد

(31) نقل مقدمة الكتاب وشرطه فيه : تقي الدين السبكي في «شفاء السقام» ص 19 ، وانظر « الرسالة المستترقة » ص 26 .

(32) نقله الحافظ السيوطي في «تدريب الراوي 110/2» .

(33) الرسالة المستترقة 71 . وقد طبع هذا الكتاب بمطبعة الشانينير ببغداد سنة 1327 هـ .

(34) تذكرة الحفاظ 1259/4 .

في مجلد أو مجلدين : واسمه الكامل : « فريوس الاخبار بعثور الخطاب ،
المخرج على كتاب الشهاب » (35) .

وقد عارض كتاب « الشهاب » من أهل الاندلس ، ونحا نحوه : الحافظ أبو
العباس أحمد بن محمد بن عيسى التجيبي المعروف بابن الاقليشي المتوفي
بمصر سنة 550 ، واسم كتابه « النجم من كلام سيد العرب والعجم » (36) .

إلا أن الحاجة إلى أحاديث الأحكام ميسرة محتوفة الأسانيد كانت أمس
منها إلى كتب الآداب والأخلاق والحكم .

فبدأ في هذا الوقت بالذات - أوائل القرن الخامس - جمع أكبر عدد من
أحاديث الأحكام من المصنفات والسانيد والجوامع ، وضم المتعلق منها بموضوع
واحد تحت باب أو كتاب أو فصل ، والتنصيص على مخرجها وبيان ترجعها
والإشارة إلى تعليل المعل منها .

ويبدو أن الفقهاء شعروا بمسيس الحاجة إلى هذا العمل أكثر من غيرهم .
فقام بالمحاولة الأولى في هذا الباب ، فقيه وليس محدثاً ، وهو زينون بن علي
القيرواني أبو القاسم الزيدوني (37) . لذلك جاء كتابه غير واف بالفرض من الناحية

(35) المستطرفة 77 والأعلام للزوكلي 268/3 . وهذا الكتاب قد طبع مؤخرًا ببيروت في 5 مجلدات

(36) انظر « التكملة لابن الأبار 401 والأعلام 343/1 . وكتابه وإن كان لم يطبع فقد كان مشهوراً ومتداولاً
بالمغرب ، وتوجد منه عدة نسخ بالخرزانة العامة ، والخرزانة الملكية بالرباط . قبل اختيار موضوع البحث
كان تمحيق هذا الكتاب وتخريج أحاديثه أحد المواضيع الواردة للاختيار .

(37) أعياني البحث عن أبي القاسم الزيدوني هذا في المصادر المشهور المشهور على ترجمته فيها كمعالم
الآيمان وغيره من كتب تراجم علماء إفريقية . وكليات الملكية بعد مراجعة كتب التراجم العلمية فلم نجد
شيئاً عنه . وقد ذكره عبد الحق هكذا أبو القاسم الزيدوني بدون إضافة شيء . وقد أمكن العثور - عرضاً
- على اسمه الكامل ونسبته وولده واسم كتابه . وبعض الرواة عنه . في « التكملة لابن الأبار » « الغنية
للقاضي عياض » . وما هي ذي النصوص المشهور عليها في شأنه . « الغنية » للقاضي عياض . ترجمة أحمد
بن يشقير اللخمي المتوفي سنة 516 . مصورة الخرزانة العامة ورقة 20 . قال وهو بعد ما أجازته به
شيخه هذا : « كتاب الجامع لتكث الأحكام المستخرج من الكتب المشهورة في الإسلام » . تنقيح أبي
القاسم زينون بن علي الشيباني ، حدثني به عبد القادر بن الحناط . عن أبي حفص بن العطاء عن
مؤلفه . =

الفنية الحديثية التي هي المقصود بالذات من هذا العمل ، كما يقول عبد الحق عن محاولة أبي القاسم الزيدوني .

« ... وأن أبا القاسم رحمه الله أخذ الأحاديث غشها ، وسميها ، وصحيحها وسقيمها فأخرجها بجملتها ، ولم يتكلم في شيء من عللها إلا في الشيء اليسير والناثر القليل ، وقد ترك أحاديث في الأحكام لم يخرجها إذ لم تكن في الكتب التي أخرج حديثها ، وإن كان فيها أحاديث معلة ، فقد أخرج أمثالها في الوهن ... وأيضاً ، فإن أبا القاسم عمد إلى الحديث فأخرجه من كتب كثيرة وترجم عليه بأسماء عديدة ولم يذكر إلا لفظاً واحداً . ولم يبين لفظ من هو ولا من انفرد به ؟ ولما يجيء الحديث الواحد في كتب كثيرة ، إلا باختلاف في لفظ أو معنى أو زيادة أو نقصان ، ولم يبين هو شيئاً من ذلك إلا في النثر القليل ، أو في الحديث من المائة ، أو في أكثر أو في مكان من ذلك ، وليس الاختلاف في الحديث ، مما يقدح في الحديث إذا كان المعنى متفقاً ، ولكن الأولى أن ينسب كل كلام إلى قائله ، ويعزى كل لفظ إلى الناطق به » (38) .

وفي المشرق كان هناك محدث حافظ كبير هو أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي المتوفي سنة 516 وقد تنبه إلى فائدة هذا العمل بالنسبة إلى غير المحدثين ، فلف كتابه الشهير « مصابيح السنة » محذوف الأسانيد ، ولكنه لم يتوسع التوسع المطلوب ليكون عمله مغنياً في بابه . إذ اقتصر على أحاديث الصحيحين مع أحاديث من السنن الثلاثة وسنن الدارمي .

= الكلمة لابن الأثير . ترجمة أبي اسحاق بن رفاعه اللخمي ت 607 ط الخانجي 163/1 .

حدث عنه القاضي ، نقله كتاب الزيدوني عن ابن عبد المؤمن ، عن أبي الفضل عبد الوهاب بن أبي القاسم زعفران بن علي القيرواني عن أبيه مؤلفه .

الكلمة 315/2 ترجمة أبي بكر بن طلحة اليلبري كان حياً في 516 : ' ورحل إلى المشرق ، فلقى الزيدوني في طريقه وروى عنه كتابه في الحديث ' و نكر أنه دخل إلى المهدي سنة 514 ، ويظهر أنه سمع في هذه السنة من الزيدوني بالقيروان أو بالمهدي .

(38) مقدمة الأحكام الشريفة لعبد الحق 5/1 .

ولم يعين من أخرج كل حديث على انفراده ولا الصحابي الذي رواه مكثفيا بالإشارة إلى أحاديث الصحيحين بالصحة ، وإلى غيرهما بالحسن ، وهو اصطلاح خاص به كما سيأتي ، ويقول في مقدمته عن أحاديثه :

« ... جمعتها للمقطعين إلى العبادة ، لتكون لهم بعد كتاب الله تعالى حظا من السنن ، وعونا على ما هم فيه من الطاعة ، وترك ذكر أسانيدنا حذرا من الإطالة عليهم ، واعتمادا على نقل الأئمة ، ربما سميت في بعضها الصحابي الذي يرويه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعنى دعا الله ، وتجد أحاديث كل باب منها تنقسم إلى صحاح وحسان ... وما كان فيها من ضعيف أو غريب أشرت إليه ، وأعرضت عما كان منكرا أو موضوعا » (39) .

ويمكن القول : أن محدثي الأندلس والمغرب ، هم الذين اتجهوا بهذا العمل وجهته المطلوبة ، ووضعوه في مساره الصحيح . فتأخذ شيوخ عبد الحق من كبار محدثي الأندلس ، وهو أبو جعفر أحمد بن عبد الملك الأنصاري الإشبيلي ، يعرف بابن أبي مروان ، وأحد من قتل في وقعة الموحدين بأهل ليلة سنة 549 ، والذي يصفه ابن عبد الملك بأنه « كان محدثا حافظا لأسانيد الحديث ومثته يستظهر من كتب الحديث جملة ... ذاكرا لأسماء الرجال وتواريخهم وتعديلاتهم وتجريحتهم معينا لهم بذ في ذلك كله أهل عصره حتى كان يقال فيه ، ابن معين وقته ... » (40) قد : « ألف في السنن كتابه الكبير المسمى « بالمنتخب المتقي » ، جمع فيه مفرق الصحيح من الحديث الواقع في المصنفات ، والمستندات (41) .

ويقول ابن الأبار : « كان حافظا عارفا بالحديث ورجاله ، فقيها ظاهري المذهب على طريقة ابن حزم ، وله تأليف مفيد في الحديث سماه « المنتخب المتقي » ، جمع فيه ما افترق من أمهات المستندات من نوازل الشرع » (42) .

(39) مصابيح السنة ص 2 ط بولاق سنة 204

(40) الذيل و التكملة 1- 265/1

(41) نفس المصدر و الجزء 266

(42) التكملة لابن الأبار 590/1

وكتاب ابن أبي مروان هذا الذي لم يكتب له الانتشار والذيع هو نواة كتاب عبد الحق في الأحكام . الذي انتشر وحاز شهرة واسعة وإقبالا عظيما في المشرق والمغرب - كما سيأتي - حيث يقول ابن الأبار :

« وعليه بني كتابه أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي في الأحكام ومنه استفاد ، وكان صاحباً لأبي جعفر هذا وملازماً له (43) .

ولا شك أن هذا العمل قد نضج واكتمل ، وبلغ الأوج على يد أبي محمد عبد الحق الإشبيلي . في كتابه « الأحكام الشرعية » الذي كتب عليه ابن القطان كتابه موضوع البحث ، ثم كتب ابن القطان نفسه كتاباً حافلاً في الموضوع . كما سيأتي وأمر يعقوب المنصور الموحيدي علماء بلاطه بتأليف كتاب موسع في نفس الموضوع كما سيتضح .

ويمكن التعرف على كتاب عبد الحق في النقاط التالية :

أولاً : تحقيق اسم الكتاب .

لعبد الحق في موضوع الأحكام الشرعية ، - عدا الجامع الكبير الذي ضاع كما تقدم - ثلاثة كتب ، كبير وهو المعروف « بالأحكام الكبرى » ووسط أو « الأحكام الوسطى » وصغير أو « الأحكام الصغرى » أو « مختصر الأحكام الشرعية » والكتاب الذي اشتهر من هذه الثلاثة ، ووضع عليه ابن القطان تقدم ، هو : « الأحكام الوسطى » .

هذا ما أدى إليه البحث والتنقيب والمقارنة ، بعدما تهت في بحور من أقوال الطماء المتضاربة حول أي من الكتب الثلاثة اشتهر ووضع عليه ابن القطان كتابه .

فالحافظ الذهبي يقول في ترجمة ابن القطان من « تذكرة الحفاظ » :

« طالعت كتابه المسمى بالوهم والإيهام الذي وضعه على كتاب الأحكام الكبرى لعبد الحق » (44) .

(43) نشر المستدرك الجزء السفلي من النظر التيل والتكلمة 26/4

(44) تذكرة الحفاظ 1/454/4

وعلى نقيض كلام الذهبي هذا تجد مصدرا من أوثق المصادر التي ترجمت لعبد الحق وهو « عنوان الدراية » للغبريني . يقول : « وقد كتب أبو عبد الله (45) ابن القطان مزوار الطلبة بالمغرب على الأحكام الصغرى نكتا واستلخاقا ، وكتب غيره عليها ردا وإصلاحا » (46) ولا يعرج على « الأحكام الوسطى » بل يقول : والذي كثر تداوله بين أيدي الناس من كتبه هو الأحكامان الكبرى والصغرى والعاقبة .

وكذلك لم يذكر له ابن الأبار وابن الزبير إلا « الأحكام الكبرى » و « الصغرى » . ولما نصح الحافظ الذهبي في رسالته القيمة « بيان زغل العلم والطب » طالب الحديث بقراءة أحكام عبد الحق وقال : « فطالب الحديث اليوم ينبغي له أن ينسخ أولا الجمع بين الصحيحين وأحكام عبد الحق » كتب محققة ، ولعله العلامة المحقق الشيخ زاهد الكوثري . وأما كتاب الأحكام فهو للحافظ عبد الحق ... فالأحكام الكبرى له كتاب لطيف الوضع كثير النفع مرتب على الأبواب انتقى أحاديثه من الموطأ والكتب الخمسة وابن أبي شيبة وغير ذلك ... ومع ذلك لم يخل عن أوهام انتقدها أبو الحسن بن القطان في كتابه « الوهم والإيهام في كتاب الأحكام » أجاد فيه على تنبؤ معروف في نقد الرجال (47) « وفي كشف الظنون » الأحكام الكبرى في الحديث للشيخ أبي محمد عبد الحق ... وهو كتاب كبير في نحو ثلاث مجلدات انتقاء من كتب الأحاديث (48) .

وليس هذا وصف « الأحكام الكبرى » بحال ، فهو في ستة مجلدات أو ثمانية ، لا في ثلاثة . وفي الرسالة المستطرفة :

« كتاب الأحكام الشرعية الكبرى ... في ست مجلدات ، انتقاها من كتب الأحاديث ، وقد وضع عليها الحافظ الناقد أبو الحسن علي بن محمد بن عبد

(45) أبو الحسن وليس أبا عبد الله

(46) عنوان الدراية 43

(47) بيان زغل العلم والطلب للحافظ الذهبي ، نشر مكتبة القدسي بمصر سنة 1347

(48) كشف الظنون 20/1

الملك الحميري الكتامي المعروف بابن القطان ... كتابه المسمى ببيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام» (49) .

وفي « الفكر السامي » للحجوي عند الكلام على عبد الحق :

« صنف الأحكام الصغرى والكبرى والوسطى ، في أحاديث أصل الفقه ... وقد تعقب على بعض أحاديثه حافظ المغرب، أبو الحسن بن القطان ... وقد ظفرت بنحو النصف من أول أحكامه ، وأظنها الوسطى » (50) .

فلم يبين على أي منها وضع ابن القطان نقده ، وإن كان في تأخير الوسطى في الكلام، وعود الضمير عليه، ما يشعر بأنه يقصده .

وهكذا لو وقع تتبع الأقوال المتضاربة في تحديد الكتاب موضوع بحث ابن القطان لبلغ إلى حد الإطالة والاسهاب . ولعل ما تقدم يعطي فكرة عن الخبط الواقع حول هذا الكتاب .

والخروج من هذا الخضم . والاستدلال على أن الكتاب المقصود هو « الأحكام الوسطى » يمكن القول : انه يجب أولاً ، إعطاء وصف كاشف « للأحكام الكبرى » و « الصغرى » حتى يمكن مقارنتها بـ « الأحكام الوسطى » .

1 - « الأحكام الكبرى يوجد مخطوطا بدار الكتب المصرية . ويقع في ستة مجلدات ضخام . إلا أن الموجود منه هو الأجزاء : 1 - 2 - 5 - 6 . تحت رقم 29 حديث والجزء الأول يبتدئ بكتاب الإيمان ، وينتهي بباب وقت صلاة الفجر . وعدد أوراقه 202 أي 404 صفحة . قياس 29 x 27 عليه تمليك في سنة 852 وتوقيع الحافظ ابن حجر العسقلاني على شهادة وقف الكتاب . وعنوانه مكتوب هكذا :

« الجزء الأول من الأحكام الشرعية الكبرى ، مما عني بجمعه وتأليفه : الفقيه الإمام الحافظ، أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الأزدي الإشبيلي ، تغمده الله بالرحمة والرضوان » .

(49) الرسالة المستطرفة 178

(50) الفكر السامي للحجوي ص 63-64

وخطه مشرقى دقيق ، وأهم ما يميزه عن الكتاب الذي كتب عليه ابن القطان تعقبه :

أ - أنه لا يحتوي على خطبة ولا مقدمة ، بل بدأ بعد البسملة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بكتاب الإيمان ، باب بيان النبي صلى الله عليه وسلم الإيمان والإسلام .

بينما يحيل ابن القطان على مقدمة كتاب عبد الحق دائما .

ب - هذا الكتاب توجد الأحاديث فيه مسندة من صاحب الأصل الذي نقل منه إلى النبي صلى الله عليه وسلم . فإذا نقل من مسلم أو من أبي داود أو من مصنف ابن أبي شيبة نقل الحديث بإسناده . وأحيانا يسند منه إلى النبي صلى الله عليه وسلم . ويعرف ببعض رجال الاسناد وبصاحب الأصل الذي نقل منه ، ويتكلم على بعض العلل . مثل قوله : « أبو داود الطيالسي ، وهو سليمان ابن داود قال : حدثنا حماد بن زيد ، عن مطر الوراق بإسناد مسلم » وكان قد قدم إسناده مسلم في حديث عمر في سؤال جبريل عن الإيمان والإسلام » ثم قال : « مطر هذا قال فيه أبو حاتم وأبو زرعة ، ويحيى بن معين : صالح الحديث ، وضعفه أبو حاتم ويحيى بن معين ويحيى بن سعيد ، في عطاء بن أبي رباح ... » ثم قال : « الأرقطني ، وهو أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي ، قال : حدثنا اسماعيل بن محمد أبو علي ، وأبو بكر أحمد بن محمد بن موسى بن أبي حليمة ، صاحب بيت المال ، قال : نا محمد بن عبد الله المنادي ، قال ثنا يونس ابن محمد ، ثنا معتمر بن سليمان ، عن أبيه ، عن يحيى بن يعمر قال : قلت لأبي عمر ... الخ ، حديث جبريل » ثم قال أبو الحسن : هذا اسناد ثابت صحيح أخرجه مسلم بهذا الإسناد .

وهكذا استوعب طرق حديث جبريل بأسانيده وألفاظه المختلفة . وعلل كل طريق معلل .

ج - هذا الكتاب أكثر استيعابا للأحاديث والأسانيد والطرق والأبواب من الكتاب الذي كتب عليه ابن القطان كما سيأتي . إذ حذف في ذلك أبوابا بكاملها وأحاديث كثيرة من أبواب .

(2) أما « الأحكام الصغرى » فهو مجلد متوسط الحجم ، ويعرف أيضا بـ « مختصر الأحكام الشرعية » وهو محذوف الأسانيد ، غير مزيل بالكلام على العلل والرجال ، ولا يستدعى أي تعقب ولا انتقاد ، بل تخير المؤلف أحاديثه صحيحة مشهورة معمولا بها ، وأغلبها من الصحيحين والموطأ والسنن الثلاثة .

وتوجد منه عدة نسخ بمكاتب المشرق والمغرب⁽⁵¹⁾ وقد شرحه الخطيب ابن مرزوق التلمساني المتوفي سنة 781⁽⁵²⁾ وأبو محمد عبد العزيز بن بزيطة التونسي المتوفي سنة 663⁽⁵³⁾ ، ومحمد بن قاسم القصار الفاسي من أهل القرن العاشر ، وغيرهم .

أما الدليل على أن الكتاب المقصود هو : « الأحكام الوسطى » فهو بالاضافة إلى ما تقدم :

(1) تحليل كلام ابن القطان بالمقارنة إلى وصف « الأحكام الكبرى » السابق فيما يلي :

أ - يقول ابن القطان عن الكتاب الذي وضع عليه نقده :

« فلذلك شاع الكتاب المذكور وانتشر ، وتلقى بالقبول ، وحق له ذلك ... فلذلك لا تجد أحدا ينتمي إلى نوع من أنواع العلوم الشرعية ، إلا والكتاب المذكور عنده ، أو نفسه متعلقة به ، قد حداهم حسن تأليفه إلى الاكباب عليه وإشاره وخاصة من لا يشارك في طلبه بشيء من النظر في علم الحديث ، من فقهاء ومتكلمين وأصوليين ، فانهم الذين قد قنعوا به ولم يبتغوا سواه... »⁽⁵⁴⁾ .

(51) في خزنة القرويين عدة نسخ تحت أرقام : 1033-1078-1079 وخزانة بلدية الأسكندرية تحت رقم 1298 ب وقد تضمنت عناء تصويروه معتقدا أنه الوسطى حسبما يفهم من فهرست ، وتوجد منه نسخ بمكاتب أخرى

(52) كان يوجد هذا الشرح بمكتبة الجامع الكبير بمكناس تحت رقم 129 وعندها ذهبت لمشاهدته أخبرني قيمها بأن بدا خفية نقلته إلى الخزنة العامة بالرباط ، وقد بحثت عنه في الخزنة العامة بالرباط فلم أعر له على أثر

(53) أنظر شجرة النور الزكية ل محمد بن محمد مخلوف ص 190 . و يوجد من هذا الشرح بالخزانة الملكية بالرباط ، الجزآن الخامس والسادس في مجلد واحد ، أو له : كتاب الحجج ، وآخره : الشيب أحق بنفسها .

(54) مقدمة بيان الوهم والإيهام ج 1 ورقة 2

ومعلوم أن فائدة « الأحكام الكبرى » مقصورة على المحدثين المتخصصين ، وهو بإسفارهم الثماتية أو الستة . المسندة عنهم الفائدة بالنسبة إلى الأصولي والنحوي الخ من ذكر ابن القطان من الذين تعلقوا به ورغبوا في اقتنائه لسهولة مأخذه وخفة حمله .

ب - ويقول أيضا عن غير المتخصصين في الحديث :

« إن اشتغالهم بالكتاب جر عليهم جهالات ضررهم بها ، منها غلظه في نسبة الأحاديث إلى غير روايتها .

والكتاب الكبير - كما رأينا - تذكر فيه الأحاديث بأسانيدها ، فلا يمكن وقوع الغلط بذلك حتى ينبه عليه ابن القطان .

ج - ويقول أيضا :

« إنه - (أي عبد الحق) - ترك كثيرا من الأحاديث لم يذكرها ، ورأيت منه أيضا كثيرا ، لا أشك في أنه تركه قصدا ، بعد العلم به والوقوف عليه ، وعلمت ذلك إما بأن رأيت قد كتبه في كتابه الكبير الذي يذكر فيه الأحاديث بأسانيدها الذي منه اختصر هذا ... » (55) .

د - ويقول أيضا :

« إن عبد الحق قال في حديث عبد الله بن مغفل عند أبي داود : لا يبولن أحدكم في مستحبه . الحديث : لم يسمعه أشعث من الحسن وروي موقوفا على عبد الله بن مغفل .

وقد يظن به أنه إنما أتبعه هذا القول لفضل علم عنده فيه من أنه منقطع كما ذكر ، وليس كذلك ، وما بيانه إلا ما كتب في كتابه الكبير ، وذلك أنه بعد أن أورد الحديث المذكور بإسناد أبي داود من رواية عبد الرزاق عن معمر عن أشعث ... » (56) .

(55) نفس المصدر

(56) الوهم والإيهام 131/1

في عشرات من مثل هذه النماذج التي يتحدث فيها ابن القطان عن «الأحكام الكبرى» لعبد الحق ، ويصفه بأنه مسند ، بينما الكتاب الذي عقب عليه هو محذوف الأسانيد كما سيأتي .

(2) قول عبد الحق في مقدمة كتابه هذا - كما سيأتي - أن سكوته عن الحديث دليل صحته ، وهذا سبب اقبال من ذكر ابن القطان عليه واعتماده عليه ، وهو سبب اشتغاره بين الناس بالإضافة إلى حذف أسانيد .

(3) بمقارنة نقول المحدثين كالزليعي في « نصب الراية » والحافظين الذهبي وابن حجر وغيرهم . عن عبد الحق وأنه صحح حديث كذا في « أحكامه » أو علل الحديث الفلاني أو ضعف الرجل الفلاني ، اتضح أن تلك النقول كلها من «الأحكام الوسطى» كما سيظهر . فهو الذي اشتهر وذاع بين الناس في مختلف الأقطار كما سيأتي عند الكلام على أهميته .

(4) وهو الدليل القاطع الذي لا يدع مجالاً لأي افتراض - : المقارنة العملية بين كلام عبد الحق في « الأحكام الوسطى » وتعقيباته على الأحاديث التي يوردها بالتعليل أو التصحيح أو النسبة إلى كتاب أو الكلام على راو ، وبين ما في كتاب « بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام » لابن القطان . وذاك ما سيأتي بتفصيل - إن شاء الله - لأنه من أهم أسس البحث .

ولا بأس من الإشارة بعد هذا إلى قول الإمام تقي الدين السبكي المتوفي سنة 756 . عن عبد الحق : « وقال في خطبة » الوسطى « وهي المشهورة اليوم به الكبرى » أن سكوته عن الحديث دليل على صحته فيما يعلم ... (57) .

فقد يكون لهذه الشهرة دخل في الخط الذي وقع بين الكتابين والله أعلم .

(57) شفاء السقام في زيارة خير الأنام لتقي الدين السبكي ص 11 نشر لجنة التراث العربي ببيروت و
انظر الرسالة المستطرفة ص 178

نسخة الأحكام الوسطى «المعتمدة في البحث»

توجد عدة نسخ من «الأحكام الوسطى» بمكاتب المشرق والمغرب وأوروبا منها الناقص ، والتام والعتيق ، والحديث .

وقد كتب على عنوان بعضها «الأحكام الكبرى» وعلى الأخرى «الأحكام الشرعية» من غير إشارة إلى كونها كبرى أو صغرى أو وسطى . وفي المكتبة الظاهرية بدمشق نسخة تحمل رقم 291 حديث .

ويحيل بروكلمان في نسخة دار الكتب المصرية على فهرست الدار: 161/1 (58) . ويخزانة القرويين بفاس ، توجد نسخة في جزئين تحمل رقم 219 وهي ناقصة ... وقد نص الأستاذ العابد القاسي على أنها : «الوسطى» التي كتب عليها ابن القطان كتابه وتبين له بعد البحث أنها مختصرة من الكبرى (59) . وبالخزانة العامة بالرباط : نسختان ناقستان ، إحداهما بالمكتبة الكتانية ، وتحمل رقم 1862 بخط مشرقى مشكول ، يوجد منها مجلد إلى كتاب الصيام .

والأخرى بمكتبة الكلاوي ، وتحمل رقم 838 ق ، ولعلها التي كانت عند الأستاذ الحجوي ، إذ تنطبق عليها المواصفات التي ذكرها في «الفكر السامي» حيث قال : « وقد ظفرت بنحو النصف من أول أحكامه » وأظنها «الوسطى» بلغت إلى وسط كتاب الجهاد ، كتبت بإتقان ، وتصحيح متين ، بخط مشرقى في سفر ضخمة ، ذكر كاتبها آخرها أنه كملت سنة 737 ، وأن السفر الذي يليها أوله باب التحصن وحفر الخنادق » (60) .

وبالخزانة الملكية : نسختان خطيتان ، وثالثة مصورة عن خزانة بن يوسف بمراكش .

الأولى بخط مغربي جميل ، ويظهر أنها قديمة ، ومصححة ، وكانت في ملك سيدي أحمد بن مبارك اللمطي صاحب سيدي عبد العزيز الدباغ ، ثم في ملك

(58) بروكلمان 279/6

(59) انظر فهرس مخطوطات خزانة القرويين المرحوم الأستاذ العابد القاسي ص 23

(60) الفكر السامي 62/4

الشيخ محمد التاوي بن الطالب ابن سودة ، وهي في مجلد من الأول إلى باب الخلع وتحمل رقم 5682 .

والثانية كاملة في مجلد ، إلا أنه سقط من آخرها باب الفتن والشروط . وتحمل رقم 235 .

أما مصورة مراكش فتمتاز بجمال خطها المغربي وكبره ووضوحه ، كأنها انتسخت لأحد الملوك ، ولذا جاء حجمها كبيرا إذ تقع في ثمانية أسفار متوسطة ، بينما باقي النسخ تكون عادة في جزء أو جزئين ، وفي آخرها كتب : **كامل السفر الثامن من الأحكام الشرعية بحمد الله وحسن عونه ، وبكماله كل جميع القديان ، وذلك في يوم الخامس والعشرين من شوال سنة أربع وستين وستمئة** وفي أول السفر الثالث منها شهادة بتحسيس السلطان مولاي عبد الله بن مولاي اسماعيل العلوي لهذه النسخة على ضريح أبي العباس السبتي بمراكش .

وينقصها السفران الخامس والسادس ، ومن هذه النسخة مع النسخة الأخرى الكاملة التي تحمل رقم 235 لفقت النسخة التي اعتمدها في هذا البحث . وإلى أجزائها وصفحاتها تقع الإشارة بالهوامش .

ثانيا : موضوع الكتاب :

حاول المؤلف في هذا الكتاب أن يستوعب أغلب الأحاديث المعمول بها أو الصالحة للعمل ، والتي تلزم المكلف في حياته اليومية في الاعتقاد والعبادات والمعاملات ، وما يتبع ذلك من آداب وأخلاق وأخبار غيبية ، وتفسير وسيرة ، وكل ما يحتاج إليه المسلم . بحث يستعاض بالحديث النبوي عن الفقه المالكي الذي جرد عليه ابن تومرت والموحدون بعده سيفاً مصلحاً كما يعلل الأستاذ الحجوي الشمولية ، التي استوعب بها عبد الحق الأحاديث النبوية من مختلف المصادر ، يثن المؤلف كان في زمن الموحدين ، الذين ألزموا الناس بالاجتهاد واتباع الظاهر من الكتاب والسنة . وترك القياس « (١) » وسواء أكان السبب في استيعاب المؤلف لأحاديث الأحكام هو هذا أم ما صدر به هذا المبحث من احتياج الناس إلى مثل

(١) الفكر السامي ١/٢

هذا العمل . كما حكى لنا ابن القطان تلقف الناس لهذا الكتاب وإقبالهم عليه
شدة احتياجهم إليه .

فنظرة على ما كتبه المؤلف في مقدمة كتابه . ثم على نماذج من أبوابه
توضح ما قصد إليه المؤلف في كتابه ، يقول عبد الحق في مقدمة « الأحكام
الوسطى » :

« أني جمعت في هذا الكتاب مفترقا من حديث رسول الله صلى الله عليه
وسلم في لوازم الشرع وأحكامه ، وحلاله وحرامه ، وفي ضروب من الترغيب
والترهيب وذكر الثواب والعقاب ، إلى غير ذلك من الآداب والرفائق والمواظ ،
وقنونا من الأدعية والأذكار ، وجملا من الفتن والأشراط ، وأحاديث في معان آخر
مع زيد من التفسير ، مما يكسب حافظه العلم الكثير ، والعامل به الحظ الخطير
والملك الكبير » (62) .

ويمكن أخذ أبواب كتاب الطهارة مثالا لمحاولة المؤلف استيعاب كل ما
يخطر على البال من الفروع الفقهية وتزويد القارئ بحديث أو أكثر في كل فرع
منها .

« كتاب الطهارة : باب الإبعاد عند قضاء الحاجة ، والتستر ، وما يقول إذا
دخل الخلاء وإذا خرج منه ، وذكر مواضع نهى أن يختلى فيها واليها ، وفي
البول قائما إذا أمن من تطايره ، وما جاء في السلام على من كان على حاجته
والحديث عليها ، والنهي عن مس الذكر باليمين ، عند البول والاستنجاء . باب
الوضوء للصلاة وما يوجبه ، باب ما جاء في الوضوء من القبلة والدم والقلس
والضحك في الصلاة ، باب ما جاء في الوضوء من النوم ومما مست النار ، باب
إذا توضأ ثم شك في الحدث . باب الوضوء لكل صلاة ، ومن صلى الصلوات
بوضوء واحد ، والوضوء عند كل حدث ، والصلاة عند كل وضوء ، باب المضمضة
من اللبن وغيره ، ومن ترك ذلك ، باب في السواك لكل صلاة ولكل وضوء ، باب
ذكر المياه ويثر بضاعة ، باب وضوء الرجل والمرأة معا من اداء واحد ، وما جاء

(62) خطبة الأحكام الشرعية ج 1 ورقة 2

في الوضوء بفضل المرأة والوضوء في أنية الصفر ، والنية للوضوء والتسمية والتيمن ، باب غسل اليد عند القيام من النوم ثلاثا قبل ادخالها في الاناء وصفة الوضوء والاسباغ والمسح على العمامة والناصية والعصائب والمسح على الخفين في الحضر والسفر والتوقيت فيه . باب ما جاء في المنديل بعد الوضوء ، باب من توضأ مرة أو أكثر ، ومن ترك لعة وفي تفريق الوضوء والانتضاح وقدر ما يكفي من الماء وما يحذر من الاسراف في الوضوء .

باب ما يوجب الغسل على الرجل والمرأة ، ونوم الجنب إذا توضأ ، وأكله ومشه ومجالسته ، وكم يكفي من الماء واغتسال الرجل والمرأة في إناء واحد ، وما نهي أن يغتسل فيه الجنب ، وتأخير الغسل وتعجيله وصفته ، والتستبر ، باب في الجنب يذكر الله وهل يقرأ القرآن ويمس المصحف ؟ وهل يدخل المسجد ، والحائض أيضا ؟ والكافر يغتسل إذا أسلم ، باب في الحائض وما يحل منها وحكمها ، وفي المستحاضة والنفساء . باب في التيمم ، باب ما جاء في النجو والبول والدم والمذي والمني ، والاناء يلغ فيه الكلب أو الهر أو الفسارة تقع في السمن وفي جلود الميتة إذا دبت وفي النعل والذيل يصيبهما الأذى . باب في قص الشارب واعفاء اللحية والاستحذاء وتقليم الأظافر ونتف الإبط والختان ودخول الحمام والنهي أن ينظر أحد إلى عورة أحد وما جاء في الفخذ . الخ .

ثالثا : منهجه :

سلك عبد الحق في هذا الكتاب نهجا دقيقا ، ومعقدا ، لدرجة أنه أخل في كثير من الاحيان بما التزمه في مقدمته من نهج ، وتعود الصعوبة في منهج عبد الحق إلى أسباب وجيهة بحيث يلتمس له أكثر من عذر فيما يقع فيه من ارتياك وإخلال بنهجه .

ذلك أنه حاول أن يجمع في هذا السفر، بين أمور تستدعي المجلدات ذوات العدد، لتوفيتها حقها من الشرح والإيضاح ، فهو قد أراد أن يضمن كتابه هذا بلفظ موجز، وعبارات مركزة ، وإشارات بارعة ، وإحالات ذكية :

أ - أغلب الأحاديث المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في موضوع ما ، معتمدة كانت أو سالمة .

ب - جمع الألفاظ المتعددة للحديث الواحد من جميع المصادر التي روتها .

ج - عزو كل حديث إلى مخرجه وصحابيه .

د - عزو كل زيادة على حدة إلى مخرجها ، ثم إلى أصحابها إن رويت عن صحابي آخر ، أو إلى الراوي الذي زادها .

هـ - الإشارة إلى اختلاف الروايات وترجيح الراجح وتضعيف الضعيف منها .

و - تصحيح الحديث الصحيح في نظيره ، وتحسين الحسن ، وتضعيف الضعيف وتعليل المعتبر .

ز - تنظيم الروايات ومقارنتها والإشارة إلى ما صح في باب ما مما لم يصح .

ح - الكلام على الرواة جرحاً وتعديلاً .

ط - تعيين الحديث المتصل من المرسل من المنقطع والمدرج من غيره .

ي - تعيين المعمول به من غيره .

ك - مناقشة الحفاظ فيما رآه ، والاستدراك عليهم .

د - شرح ألفاظ غريبة في الحديث .

إلى غير ذلك مما سيتضح بعد ، وقد نص هو في كتابه على بعض السبل التي سلكها للوصول إلى مقصوده ، ولم ينص على البعض الآخر ، وإنما عرف من الدراسة لكتابه واستقراء تصرفاته ، ولعل ابن القطان خير من تتبع واستقرأ تلك التصرفات ، وأحاط بمنهج المؤلف فيما لم ينص عليه في مقدمته ، كما سيتضح من المبحث الرابع من هذا الفصل .

ويمكن الاختصار من تلك المقدمة على إيراد ما يتعلق بمنهج المؤلف مع تحليل ما لا بد من تحليله مما يعود إلى إيضاح ما غمض أو تمثيل لبعض الجزئيات . وقد تقدم أن عبد الحق حاول أن يتلافى في كتابه هذا ما وقع فيه أبو القاسم الزيدوني من قصور يتخلص في الآتي :

- أ - لم يميز الزيدوني الصحيح من الحسن من الضعيف .
- ب - لم يتكلم على تغليل المعتل .
- ج - ترك كثيرا من أحاديث الأحكام .
- د - لم يذكر للحديث إلا لفظا واحدا رغم أنه نقله من عدة مصادر .
- هـ - لم يحدد اللفظ الذي ذكر من أي كتاب هو ، ولم يعين الراوي الذي انفرد به .

و - جاء بأحاديث الصحيحين في نسق واحد مع أحاديث غيرهما موهما صحة الجميع .

على أساس تلافى هذا النقص بنى عبد الحق منهجه الذي بينه في مقدمة كتابه ، في الفقرات التي يحسن ترقيمها ثم التعقيب على الفقرة التي تتطلب تعقيبا : بعد أن ذكر أنه ينقل الحديث من الكتب الخمسة ، قال :

« (1) وأضفت إلى ذلك أحاديث من كتب أخرى ، أذكرها عند ذكر الحديث منها أو أذكر أصحابها أو المشهور برواية ذلك الذي أخرج ، مثل أن أقول : ومن مسند أبي بكر ابن أبي شيبة أو مذكر ابن أبي شيبة ، ودوى وكيع بن الجراح أو فلان .

(2) وإذا ذكرت الحديث لمسلم أو لغيره عن صاحب ، ثم أقول : وعنه أو وعن فلان وأذكر ذلك صاحب أو صاحباً آخر فإنما كل ذلك لمسلم أو عن الكتاب الذي أذكر أولا حتى أسمى غيره » (63) .

مراده أنه إذا صدر باسم كتاب نقل منه الحديث ، وذكر الصحابي الراوي للحديث فإنه إن أعاد ذكر الصحابي فقط ، سواء أكان الصحابي الأول أم غيره فلن الحديث المذكور هو من نفس ذلك الكتاب المصدر به . وإذا نقل من كتاب آخر ، سماه ، وهكذا ، مثال ذلك قوله :

« باب ما يكره من التعمق في الدين والتنازع ، مسلم عن عائشة قالت : رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمر فتنزه عنه ناس من الناس ، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فغضب حتى بان الغضب في وجهه ... وعن جندب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إقرأوا القرآن ما انتلفت عليه قلوبكم ، فإذا اختلفتم فيه فقوموا » (٥٤) .

قال الحديثان جميعا من عند مسلم . فإذا أراد النقل من كتاب آخر استأنف ذكر اسمه ، مثل قوله : « أبو داود عن أبي رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم : وذكر حديث التهذيب من عدم اتباع السنة » . ثم استمر مع أبي داود قائلا : « وعن العرياض بن سارية أنه حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب الناس ويقول : « لحكم يحسب متكئا على أريكته قد يظن أن الله لم يحرم شيئا إلا ما في هذا القرآن ... » .

(3) وربما تخللها كلام في رجل أو في شيء ما .

والكلام الذي يتخلل الأحاديث عبارة عن مثل :

أ - تفسير بعض الغريب . كتفسير « الحمم » في حديث النهي عن الاستجمار بعظم أوروثة أو حممة ، عند أبي داود ، قال : « الحمم الفحم وأحدثها حممة ذكر ذلك أبو عبيد . وهذه التعقيبات لتفسير الغريب كثيرة في الكتاب .

ب - تعيين بعض الاشارات المبهمة في الحديث ، مثل حديث أبي هريرة عند القرمذي .

« يوشك أن يضرب الناس أكباد الابل يطلبون العلم فلا يجدون أحدا أعلم

من عالم المدينة ، قال عبد الرزاق : هو مالك بن أنس ، قال اسحاق بن موسى : سمعت ابن عيينة يقول : هو العمري الزاهد ، واسمه عبد العزيز بن عبد الله .

ومثل تعيين ساحة بئر بضاعة، فإنه قال : عقب ذكر الأحاديث المتعلقة بها :
« قال أبو داود : قدرت بئر بضاعة بردائي مددته عليها ، ثم ذرعتها ، فإذا عرضها ستة أذرع ، وسألت الذي فتح باب البستان فأدخلني إليه ، هل غير مأوها عما كان عليه قال : لا ، ورأيت فيها ماء متغير اللون » (65) .

ج - تعيين بعض الرواة المبهمين أو المذكورين بكنائهم أو ألقابهم ، وتبيين درجاتهم في رواية الحديث ، وهذا منه كثير جدا ، بحيث يأتي به إثر كل حديث من غير الصحيحين ولا يكون قد صححه بالسكوت عنه ، وستأتي أمثلة كثيرة من ذلك ، لأنه أحد الأبواب العريضة التي ينفذ منها ابن القطان لمناقشته .

د - ينص على تصحيح أحاديث قد يشك في تصحيحها ، وذلك بناء على رأيه الخاص ومذهبه في الجرح والتعديل ، مثل قوله :

« أبو داود عن ابن عمر قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الماء وما ينويه به من النواب والسبياع ، فقال : إذا كان الماء قلتين لم يحمل الضبث . هذا صحيح ، لأنه قد صح أن الوليد بن كثير روى هذا الحديث عن محمد بن جعفر بن الزبير ، عن محمد بن عباد بن جعفر ، كلاهما عن عبد الله ابن عبد الله بن عمر . ذكر ذلك أبو الحسن الدارقطني . والمحمدان ثقتان روى لهما مسلم والبخاري » (66) .

هـ - وكما يصحح فإنه يعلل ويرد ويضعف ، وذلك أكثر تدخلاته ، وبه ملأ كتابه حتى اعتبر كتاب « علل » بعد كونه كتاب حديث ، لأن التصحيح يبرزه غالبا بالسكوت - كما سيأتي - وتدخله للتصحيح كما في الحديث السابق قليل بالنسبة إلى التعليق .

(65) الأحكام 57/1

(66) الأحكام 57/1

والتعليل يحتاج إلى كلام ونقاش ونقول وتجريح ، كما سيتضح كل ذلك ، إن شاء الله .

« (4) وإذا قلت : وفي رواية أخرى ، أو في طريق أخرى ولا أذكر الصاحب ، فإنه من ذلك الكتاب ، وعن ذلك الصاحب عن النبي صلى الله عليه وسلم .

(5) وإذا ذكرت الحديث لمسلم أو لسواه ، ثم أقول زاد البخاري كذا وكذا ، أو زاد فلان كذا وكذا ، لم أذكر الصاحب ، ولا النبي صلى الله عليه وسلم .

وإن كانت الزيادة عن صاحب آخر ذكرت الصاحب وذكرت النبي صلى الله عليه وسلم ، وربما ذكرت الزيادة وقلت : خرجها من حديث فلان ، ولم أذكر النبي صلى الله عليه وسلم ولكنه عن النبي صلى الله عليه وسلم .

(6) وإن كان حديثاً كاملاً ذكرت الصاحب وذكرت النبي صلى الله عليه وسلم .

المقصود من هذه الفقرات الثلاث أن المؤلف يتحرى الشمول واستيعاب ألفاظ الحديث وجمع أطرافه ما أمكن ، ولذلك يفضل سياق مسلم - غالباً كما سببني - لأنه يجمع ألفاظ الحديث وروياته في مكان واحد ، فيختار أتمها وأكثرها دلالة على الموضوع الذي يترجم له ، فإذا عثر على لفظة تفيد فائدة في الحديث وليست في مسلم ، أتى بها سواء كانت عند البخاري أو النسائي أو الدارقطني أو غيرهم ، ومن هنا يضطر إلى الإتيان بالأحاديث والزيادات المعلقة ثم يتكلم على عللها ، والواقع أنه لا يتقيد بمسلم إذا كان الحديث كامل السياق وأفيا بالعرض عند غيره ، فقد يبدأ بغير مسلم ثم يأتي بالزيادة من عنده كما في : « حديث خطبة النبي صلى الله عليه وسلم وسؤال رجل عن الساعة وقوله : أعددت لها حب الله ورسوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اجلس فانك مع من أحببت » فإنه ذكره من عند النسائي أولاً : ثم قال : « وقال مسلم في الحديث المرء مع من أحب ، وقال الترمذي : المرء مع من أحب ، وله ما اكتسب » (67) .

وقد يظن أن عطف الزيادات على ألفاظ الحديث أمر سهل وميسور ،
وبالقاء نظرة على ما كتبه ابن القطان وهو يتتبع أوهام المؤلف في هذه المسألة
بالذات يبدو أن العملية جد صعبة وشائكة ومتشعبة الأطراف . وقد عقد ابن
القطان لتتبع أوهام عبد الحق في عطف الزيادات ثلاثة أبواب من كتابه ، وهي :
« باب نسبة الأحاديث إلى غير روايتها » . « باب ذكر أحاديث يوردها من موضع
عن راو ثم يرد فيها زيادة أو حديثا من موضع آخر ، موهما أنها عن ذلك الراوي
أو بذلك الإسناد أو في تلك القصة أو في ذلك الموضع وليس كذلك » . « باب ذكر
أحاديث يظن من عطفها على أخرى وإردافها إياها أنها مثلها في مقتضياتها
وليس كذلك .

(7) « وإن كانت الزيادة ، أو إذا كان الحديث الكامل بإسناد معتل ، ذكرت
علته ونبهت عليها بحسب ما اتفق من التطويل أو الاختصار .

(8) « وإن لم تكن فيه علة كان سكوتي عنه دليلا على صحته ، هذا فيما أعلم
« وهذه الفقرة بالذات ، هي التي اكسبت كتابه هذا ، القيمة والأهمية التي
سيأتي الحديث عنهما فيما بعد . ويعتبر هذا الادعاء من المؤلف ، أحد الأسباب
الرئيسية التي دعت ابن القطان ، إلى تأليف كتابه لكسر هذا الادعاء لغرض ما
في نفس ابن القطان . قد يكون علميا وقد يكون سياسيا ، كما سيأتي ، فإن أطول
باب في كتابه هو « باب ذكر أحاديث سكوت عنها مصححا لها ، وليس بصحيفة »
على ما سيتضح بعد .

(9) « ولم أتعرض لإخراج الحديث المعتل كله ، وإنما أخرجت منه يسيرا مما
عمل به أو بالكثرة عند بعض الناس ، واعتمد عليه ، وفزع عند الحاجة إليه .

(10) « والحديث السقيم أكثر من أن أتعرض له أو أنشغل به .

(11) « وبعض هذه الأحاديث المعتلة ، ورد من طريق واحدة فذكرته منها
وربما بينته ، ومنها ما ورد من طريقين أو أكثر ، فذكرت منها ما أمكن ، وأضريت
عن سائرهما ، ومنها ما لم أحص طرقه ، ولو أردت ذكر ذلك لم أقدر عليه .

ولا وجدت سبيلا إليه لضيق الباع وقلة الاتساع ، مع ما أكرهه أيضا من التكرار ، وأرغب فيه من التقريب والاختصار .

(12) « وكثيرا ما أخذت من كتاب أبي أحمد بن عدي الجرجاني حديثا وتعليلا وكذلك من كتاب أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني ، كتاب « السنن » وكتاب « العلل » له . وأخذت كلاما كثيرا في الجرح والتعديل من كتاب أبي محمد عبد الرحمن بن أبي هاتم الرازي ومن كتاب غيره . »

وقد تقدم التعريف بهؤلاء وسيأتي تقويم ابن القطان لهم ولكتبهم عند الكلام على مصادر عبد الحق .

(13) « وربما أخذت حديثا من كتاب وتعليلا من كتاب آخر ، أو كلاما في رجل وقد بنيت ذلك في بعض المواضع . »

(14) « وإنما أذكر في هذا الكتاب كلام الأئمة في الراوي مختصرا . »

(15) وإذا ذكرته في موضع ، وذكرت الكلام فيه ، ووقع ذكره في موضع آخر ربما ذكرت من تكلم فيه ، وربما ذكرت ضعفه خاصة . وربما ذكرت الجرحه في بعض المواضع ، وربما قلت : لا يصح هذا اتكالا على شهرة الحديث في الضعف .

(16) وإنما أعلل من الحديث ما كان فيه أمر أو نهي أو يتعلق به حكم . وأما ما سوى ذلك ، فربما كان في بعضها سمح . »

هذه الفقرة من منهج أبي محمد عبد الحق - رحمه الله - وإن كانت غاية في الوضوح من حيث مدلولات الألفاظ فإنها عند التطبيق تعتبر غاية في الغموض . فهو يقرر أنه لا يغفل إلا أحاديث الأحكام . وأما أحاديث الفضائل فإنه قد يسكت عنها تسامحا وإن كانت ضعيفة ومعلقة ، حيث كانت لا تشتمل على حلال ولا حرام ، وهو في هذا مقتد بأغلب أئمة الحديث الذين استفاض قولهم : إذا روي في الحلال والحرام تشددنا وإذا روي في فضائل الأعمال تساهلنا . وهذا كلام مستقيم في ظاهره وإن كان هناك من لم يفرق بين أحكام وفضائل في

وجوب التثبت كمسلم وابن حزم وابن العربي المعافري وغيرهم . إلا أن الحد الفاصل بين الفضائل والأحكام غير متميز دائما . وأنظار المستنبطين والمجتهدين تتفاوت ، فقد يستنبط مستنبط من حديث ظنه آخر واردا في الفضائل ، عشرات الأحكام الشرعية . هذا زيادة على أن اشتهاار المؤلف بالسكوت على الصحيح ، يوقع القارئ في لبس عند سكوته عن ضعيف في فضائل الأعمال ، وقليل من يتذكر هذه القاعدة من منهج المؤلف ، فيحمل سكوته مطلقا على التصحيح .

ومن هنا كان لابن القطان جولات مع المؤلف في هذا الموضوع - كما سيأتي .

« (17) » وليس فيها شيء عن متفق على تركه فيما أدرى ، وليس فيها أيضا من هذا النوع الا قليل .

« (18) » وتلك الأحاديث التي ترك (أي أبو القاسم الزيدوني) قد أخرجت منها ما يسر الله عز وجل به . وما كان منها فيه علة فقد ذكرتها كما فعلت في سائر ما في الكتاب من الحديث المعتل مما أخرجته منها .

« (19) » إلا أن تكون العلة لا توهم الحديث لضعفها ، أو قلة القائلين بها . يشير إلى ما تقدم في « الباب التمهيدي » من أن هناك علة لا تقدر في صحة الحديث . حيث يكون السند معللا والمتن صحيح .

« (20) » وأيضا فإن أبا القاسم عمد إلى الحديث فأخرجه من كتب كثيرة ، وترجم عليه بأسماء عديدة ولم يذكر الا لفظا واحدا ، ولم يبين لفظ من هو ولا من انفرد به ، وقلما يجيء الحديث الواحد في كتب كثيرة إلا باختلاف في لفظ أو معنى ، أو زيادة أو نقصان ولم يبين هو شيئا من ذلك إلا في النزر القليل أو في الحديث من المائة أو في أكثر أو في مكان من ذلك ، وليس الاختلاف في اللفظ مما يقدر في الحديث ، إذا كان المعنى متفقا ، ولكن الأولى أن ينسب كل كلام إلى قائله ، ويعزى كل لفظ إلى الناطق به .

وأما ما كان في الحديث من اختلاف معنى أو زيادة أو نقصان فإنه يحتاج إلى تبين ذلك وتميزه وتهذيبه وتلخيصه حتى يعرف صاحب الحكم الزائد والمعنى

المختلف ، وإنما ترجم - رحمه الله - على الحديث الواحد بما ترجم عليه من الكتب لتعريف شهرة الحديث ، فأخرجته من كتاب واحد ، ويلفظ واحد ، وكذلك ذكرت الزيادة من كتاب واحد ويلفظ واحد ، ليعرف صاحب اللفظ ، ويتميز صاحب النص وتقع نسبة الحديث إليه صحيحة».

(21) « وقد أخرجت في هذا الكتاب أحاديث قليلة من كتاب ، وتركتها في كتاب أشهر من الكتاب الذي أخرجتها منه ، ثم نبهت على كونها في تلك الكتاب المشهور . وإنما فعلت ذلك لزيادة في الحديث أو لبيان أو لكمال وحسن مساقه . أو لقوة سند في ذلك الحديث على غيره . ومنها ما فعلته نسياناً ، ونبهت على الكل ».

ويشير في هذه الفقرة إلى سبب خروجه أحياناً على عرف المحدثين الذي توطئوا عليه وهو أن الحديث إذا كان في أصل قديم مشهور كمسند أحمد والصحيحين والسنن لا يجوز عزوه إلى كتب أخرى كسنن الدارقطني وسنن البيهقي وتاريخ الخطيب والحبشية لأبي نعيم مثلاً قبل الإشارة إلى وجوده في الأصول الأولى ، ونقله منها . فهو قد يضطر أحياناً حفاظاً على تمام السياق إلى ترك الحديث في الأصول المشهورة ، والإتيان به من «قوائد ابن صخر» أو «المنتخب لعلي بن عبد العزيز» أو «المنتقى» لابن الجارود .

إلا أنه في بعض الأحيان ينبو به البصر فيترك الحديث باللفظ الذي ساقه من تلك الكتب التي لا تعتبر مشهورة وهو ينصه في الصحيحين أو أحد السنن الثلاثة .

وهنا يشدد عليه ابن القطان الخنق ، ولا يلتبس له أي عذر في وهمه . وقد أحصى عليه هذا الصنيع في باب خاص عقده لذلك سماه :

« باب ذكر أحاديث أبعد النجعة في أيراما ومتناولها أقرب أو أشهر » وهو يعتبر من أمتع أبواب كتاب ابن القطان - وأهم ما يستفاد منه : أخذ فكرة واضحة عن الكتب التي كانت مشهورة متداولة في الأندلس والمغرب وأفريقية في عصرهما .

(22) وقد يكون حديث باسناد صحيح ، وله اسناد آخر أنزل منه في الصحة لكن يكون لفظ الاسناد النازل أحسن مساقا وأبين ، فأخذه لما فيه من البيان وحسن المساق إذ المعنى واحد ، إذ هو صحيح من أجل الإسناد الآخر .

(23) أو يكون حديث تعضده أية ظاهرة البيان من كتاب الله تعالى ، فإنه وإن كان معتلا أكتبه ، لأن معه ما يقويه ويذهب غلته .

وهذا النوع المعتذر عنه في هذا المجموع قليل .

(24) وجعلت هذا الكتاب مختصر الإسناد ليسهل حفظه ويقرب تناوله وتيسر فائدته ، إلا أحاديث يسيرة ذكرت سندها أو بعضه ليتبين الراوي المتكلم فيه لأنه ربما كان الراوي لا يعرف إلا حتى يذكر عمن روي ومن روي عنه وربما فعلت ذلك لقرب السند . وربما يكون ممن تقدم ذكره والكلام عليه في موضع آخر أو لغير ذلك ، وربما ذكرت من الإسناد رجلا مشهورا يدور الحديث عليه ويعرف به كما تقدم .

تعتبر هذه الفقرة من أهم ما يميز منهج عبد الحق في هذا الكتاب ذلك المنهج الذي اتسم بشيء من التعقيد - كما سبق - ويتطبيق معطياتها على ما في الكتاب يظهر أن التزامه بما التزم فيها ليس كليا . فقد أدخل بمقتضياتها في كثير من الجزئيات .

ويمكن تحليلها على افتراض أن مقتضياتها هي المطبقة في الكتاب كله ، فيتضح أنه يريد منها :

أن الكتاب في شكله العام محذوف الأسانيد . لا يذكر فيه إلا الصحابي والكتاب المخرج فيه الحديث .

- إلا إذا كان الحديث معتلا في نظره فقد يعرضه على الأشكال التالية :

أ - يذكر اسم الكتاب أو اسم مؤلفه ، ثم يعمد إلى الإسناد كله أو قطعة منه فيبرزها ، ليعود عليها بالتعليل ، مثل قوله :

« وذكر أبو أحمد (أي بن عدي) من حديث عمر بن موسى بن وجيه عن
واصل بن أبي جميل عن مجاهد عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم
كان يكره أكل سبع من الشاة : المثانة ، والمرارة ، والغدة ، والانشين ، والجباء ،
والدم .

عمر بن موسى متروك الحديث ، وأما تحريم الدم فقد صح بالقرآن ، وصح
غسله بالخبر المسند الصحيح » (٦٨) .

ب - يذكر قطعة من السند ولا يعود بالتعليل عليها ، بل على جزء آخر من
السند لم يذكره ، مثل قوله : « وذكر الدارقطني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن
جده أن رجلا قتل عبده متعمدا فجلده النبي صلى الله عليه وسلم ...

في اسناده اسماعيل بن عياش ، وهو ضعيف في غير الشاميين ، وهذا
الإسناد حجازي . وقد رواه إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن إبراهيم بن
عبد الله بن حنين عن أبيه عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يذكر
الرقبة وإسحاق بن أبي فروة متروك ذكر حديثه الدارقطني أيضا ، ولا يصح في
هذا شيء » (٦٩) .

ج - يقتصر على ذكر الكتاب والصحابي ثم يغل قطعة من السند لم
يذكرها كأن يقول : في اسناده فلان ، وهو ضعيف ، أو لم يسمع من فلان أو
نحو ذلك .

د - يذكر الكتاب والصحابي أولا ، ثم يذكر نص الحديث ، ثم يذكر
الإسناد كاملا أو قطعة منه بعد ذلك ، ويغله ، وذلك منه كثير جدا مثل قوله :

« وذكر أبو بكر البزار عن سمرة بن جندب أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان يأمرنا إذا نام أحدنا عن الصلاة أو نسيها حتى يذهب حينها التي
تصلي فيه أن نصلبها مع التي تليها من الصلاة المكتوبة .

(٦٨) الأحكام ٨٩/٦

(٦٩) الأحكام ٢٧/٦

٥
في اسناده يوسف بن خالد السمطي ، وهو ذاهب الحديث ، عن جعفر بن سعيد بن سمرة عن خبيب بن سليمان بن سمرة عن أبيه عن جده ، وجعفر ومن فوقه ليسوا بأقوياء (70).

هـ - إذا كان قدم في أحد الرواة جرحا ، أو في أحد الطرق تعليلا ، وأعاد ذكر الراوي أو الطريق ، فإنه يكتفي بإبرازهما ولا يعود إلى التعليل مرة أخرى إكتفاء بما قدم ، أو يصرح بالاحالة على ما قدم .

هذه هي الأشكال الرئيسية التي يبرز فيها الأسانيد المعتلة . وهناك أشكال فرعية لا تختلف عن هذه إلا في الصيغة ، كأن يدل زيادة بعد ذكر الحديث الكامل أو يذكر حديثين معتلين أو أكثر ، ثم يعود عليهما جميعا بالتعليل مرجعا كل قول إلى الحديث الذي يخصه . أو غير ذلك مما لا يختلف في مضمونه عما تقدم .

فاتضح من تصريحه ومن الغالب على صنيعه ، أنه لا يذكر السند أو قطعة منه . إلا لسبب واحد وهو التعليل ، فإذا لم يكن يريد التعليل ، فالأصل في كتاب هو حذف الأسانيد ، إلا إذا كان أحد الرواة مشهورا بالضعف فلنه يبرزه اتكالا على ما عرف من حاله . وإن لم يصرح بتضعيفه وأحيانا يبرز الإسناد إذا كان قصيرا ورواته أئمة كبارا .

ولكن المشكل من تصرفه ، وما يمكن أن يعود على أغلب ما تقدم بالنقض أو الخلل هو أنه كثيرا ما يذكر قطعة من السند ويسكت عنها ولا يعطلها ، أو يذكر راويا غير الصحابي ولا يتحدث عنه بجرح ولا تعديل ، وتلك القطعة التي ذكر ، تكون محتملة للتصحيح والتعليل باعتبار ما فيها من خلاف . وقد يكون الراوي مختلفا فيه ، فلا يعرف مذهب المؤلف ورأيه فيما أو من أبرز .

وهو عند ما قال : إنه سيسكت عن الحديث الصحيح ، فمقصوده الحديث الذي يقتصر فيه على ذكر الصحابي والكتاب الذي نقله منه .

أما الحديث الذي يذكره بقطعة من سنده ويسكت عنه فلم يبين اصطلاحه فيه . مما يوقع قارئ الكتاب في الحيرة . خاصة وأن أكثر المهتمين بكتابه - كما سيأتي - هم من غير المتخصصين في العلل والرجال ، وأي فائدة لذكره أولئك الرجال إذا لم يبين أحوالهم ودرجتهم في الرواية لغير المتخصص ؟

وقد وقع ابن القطان نفسه في حيرة أمام هذا التصرف من عبد الحق ، فسلك إزاءه مسلكين متناقضين . كما سيأتي في المبحث الرابع من هذا الفصل إن شاء الله .

(25) « وعلى كتاب مسلم في الصحيح عولت ، ومنه أكثر ما نقلت » (71) .

قد يعد منه هذا انحرافا أو ابعادا في الانتجاع باعتبار مخالفته لما استقر عليه العمل من تقديم البخاري على مسلم في العزو والذكر . وقد لوحظ تمثيله بمسلم في سائر ما مثل به لنتجه في هذه المقدمة . فهو يذكر الحديث من عند مسلم أولا ثم يعطف الزيادة من عند البخاري . ولعل هذا لا يعد اغرابا بالنسبة إلى المغاربة الذين لهم مع صحيح مسلم « شأن آخر » .

وقد التمس ابن الصلاح لكلامهم في تفضيل مسلم على البخاري محامل وتأويلات لصرف كلامهم عن ظاهره حتى يسلم له الإتفاق على تفضيل البخاري على مسلم حيث قال في هذا الصدد .

« ... ثم إن كتاب البخاري أصح الكتابين صحيحا ، وأكثرها فوائد وأما ما رويناه عن أبي علي الحافظ النيسابوري أستاذ الحاكم أبي عبد الله الحافظ من أنه قال : ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم بن الحجاج فهذا وقول من فضل من شيوخ المغرب كتاب مسلم على كتاب البخاري ، ان كان المراد به أن كتاب مسلم يترجع بآئه لم يمازجه غير الصحيح ... فهذا لا بأس به ، وليس يلزم منه أن كتاب مسلم أرجح ، فبما يرجع إلى نفس الصحيح على كتاب

البخاري ، وإن كان المراد به أن كتاب مسلم أصح صحيحا ، فهذا مرئود على من يقوله « (72) » .

فقد احتاج ابن الصلاح إلى التأويل وصرف الكلام عن ظاهره ليبعد عن المغاربة نقضهم للاتفاق على تفضيل البخاري على مسلم ، ولعل الحافظ ابن حجر قد توسع في الموضوع أكثر ، وعين من فضل مسلما على البخاري من المغاربة ومنهم عبد الحق ، حيث قال في « مقدمة الفتح » :

« وأما بعض شيوخ المغاربة ، فلا يحفظ عن أحد منهم تقييد الأفضلية بالأصحية ، بل أطلق بعضهم الأفضلية ، وذلك فيما حكاه القاضي أبو الفضل عياض ، في « الإلماع » عن أبي مروان الطبري (بضم الطاء) المهملة ، ثم إسكان الباء الموحدة بعدها نون ، وقال : كان بعض شيوخه يفضل صحيح مسلم على صحيح البخاري . هـ .

وقد وجدت تفسير هذا التفضيل عن بعض المغاربة ، فقرأت في « فهرست أبي محمد القاسم ابن القاسم التجيبي » ، قال : كان أبو محمد بن حزم ، يفضل كتاب مسلم على كتاب البخاري ، لأنه ليس فيه بعد خطبته إلا الحديث السرد . هـ . وعندي أن ابن حزم هذا هو شيخ أبي مروان الطبري الذي أبهمه القاضي عياض ، ويجوز أن يكون غيره ، ومحل تفضيلهما واحد ، ومن ذلك قول مسلمة بن قاسم القرطبي وهو من أقران الداقني لما ذكر في تاريخه صحيح مسلم قال : لم يضع أحد مثله ، فهذا محمول على حسن الوضع وجودة الترتيب .

وقد رأيت كثيرا من المغاربة ممن صنف في الأحكام بحذف الأسانيد كعبد الحق في أحكامه وجمعه ، يعتمنون على كتاب مسلم في نقل المتن ، وسياقها دون البخاري ، لوجودها عند مسلم تامة ، وتقطيع البخاري لها « (73) » .

(72) المقدمة مع التقييد والإيضاح ص 24

(73) هدي الساري ص 10

وعلى أي حال، فسواء أكان سبب التفضيل يرجع إلى الأصحية ، أم إلى منهجية مسلم، التي تتميز بسهولة المأخذ . فالتتبع لتراجم المغاربة بصفة عامة، يجد عندهم اعتناء بكتاب مسلم أكثر من كتاب البخاري .

رابعاً : أهمية الكتاب :

تقدم أن جمع أحاديث الأحكام محذوفة الأسانيد بعد فقد كتاب ابن السكن وابن حزم مر بمراحل وأطوار كان في بعضها ناقصا ، وفي بعضها الآخر غير ممنهج نهجاً يفي بالغرض المتوخى منه ، إلى أن اكتمل ونضج وقارب الكمال على يد عبد الحق الإشبيلي ، حتى لربما اعتبر علمه الوحيد من نوعه، إذ لم يعرف أحد قبله أو بعده جمع جمعه، وسلك طريقته في الدقة وجمع الألفاظ، واستيعاب الروايات، والكلام على العلل والرجال ، كما لاحظ الأستاذ الحجوي حيث يقول : « وأحكامه من الكتب التي ينبغي طبعها ولا تغني عنها المصاييح ولا المشكاة ولا ما ألف بعدهما⁽⁷⁴⁾ والواقع أن المؤلف قد تعب في الجمع والاستقصاء فلم يقتصر على الكتب الخمسة ولا غيرها من الأصول المعروفة ، بل قارب أن يضمن كتابه أحاديث ما كان بالأندلس وشمالي إفريقية من أصول حديثة كما سيتضح من استعراض مصادره، مع بلوغه في الكلام على درجة الحديث وعلمه وجمع ألفاظه وزاداته ما لم يبلغ غيره .

وأهميته الحقيقية تتجلى في سكوته عن الحديث الصحيح عنده . فهذا هو مبتغى غير المحدث ، بل وكذلك المحدث ، وفي « الرسالة المستطرفة » :

« وأما الفقهاء كابن عرفة وخليل وابن مرزوق وابن هلال وغيرهم ، فاعتمدوا من غير نزاع بينهم ، بل اعتمدوا سكوته في الحديث لأنه لا يسكت إلا عن الصحيح والحسن⁽⁷⁵⁾ .

وتقدمت نصيحة الحافظ الذهبي لطالب العلم في وقته بوجوب نسخ أحكام عبد الحق، ويقول الغبريني في عنوان الدراية : « وقد اشتهرت كتبه بالمشرق

(74) الفكر السامي الريم الرابع من 63 - 64

(75) الرسالة المستطرفة 179

ووقع النقل منها « (76) . فالمجهود الذي بذله عبد الحق في كتابه هذا جعله يشتهر في عصره وبعده بقليل ويذيع صيته في الشرق والغرب ويرغب العلماء في مختلف فروع العلوم في اقتنائه كما يذكر ابن القطان ، وهو الحافظ المطلع قيم مكتبة الموحدين العظيمة ، معترفا بأن عبد الحق لم يسبق إلى هذا العمل مع الدقة في المنهج والترتيب إذ يقول :

« ان أبا محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي ثم الإشبيلي - رحمه الله - قد خلد في كتابه الذي جمع فيه أحاديث أفعال المكلفين علما نافعا ، وأجرا قائما . زكى به عمله ، ونجح فيه سعيه ، وظهر عليه ما صلح فيه من نيته وصح من طويته ، فلذلك شاع الكتاب المذكور وانتشر ، وتلقى بالقبول وحق له ذلك لجودة تصنيفه وبراعة تأليفه ، واقتصاده وجودة اختياره ، فلقد أحسن فيه ما شاء وأبدع فوق ما أراد ، وأرسي على الغاية وزاد ، ودل منه على حفظ واتقان وعلم وفهم وإطلاع واتساع ، فلذلك لا تجد أحدا ينتمي إلى نوع من أنواع العلوم الشرعية الا والكتاب المذكور عنده ، أو نفسه متعلقة به قد هداهم حسن تأليفه إلى الإكباب عليه وإيثاره ، وخاصة من لا يشارك في طلبه بشيء من النظر في علم الحديث من فقهاء ومتكلمين وأصوليين ، فإنهم الذين قنعوا به ولم يتبغوا سواه » (77) .

وقد بلغت « أحكام عبد الحق » بعد ذلك من الشهرة والذيع والالزوم لطلبة العلم إلى حد أنها جعلت من المتاع الضروري لطالب العلم ، حتى أفتى أبو عبد الله الأبي شارح مسلم ، المتوفي سنة 827 هـ بأنها من الضروريات التي لا يمنع تملكها طالب العلم من أخذ أموال الزكاة ، فهي كالفراش والأثاث الضروري ، الذي لا يعتبر مالكة غنيا ، ففي « نوازل » أبي سالم بن هلال المتوفي سنة 903 هـ نقلنا عن الأبي وهو يعدد الضروريات التي لا تمنع من إعطاء الزكاة للفقير :

(76) عنوان الرواية من 43

(77) مقدمة الوهم والإيهام 2/1

« والحاصل أن الضروري من الإنسان لا يمنع من الأخذ ، والضروري من كل إنسان بحسبه كالفرس لمن هو كرجليه ، كما يتفق لبعض المتأخرين ، وبعض المراتبين الفقراء فإن الفرس لا تمنعه من الأخذ . وكالتهديب والتبويضات وما بين محرز وعبد الحق لمن فيه الطلب » (78) .

ويلاحظ قوله عبد الحق هكذا مجردا من ذكر اسم الكتاب ، فهو في الشهرة عندهم كالبخاري ومسلم وأبي داود وخليل والخرشي والزرقاني ، ولا يسع المرء بعد التحقق من أهمية هذا الكتاب إلا أن يتساءل مع الأستاذ الحجوي عن سبب عدم طبعه إلى الآن ؟

(78) نوازل ابن هلال ملزمة 4 ص 3 ط فاس

المبحث الثالث

التعليل في كتاب عبد الحق/رحم

مدخل :

تقدم أن أهل الأندلس والمغرب يعتبرون كل ما يقدح في قبول الحديث علة ، وسواء أكان هذا القادح موجودا في السند كانقطاعه وإعضاله وإرساله : أم في رجال السند كجرحهم ، والشرط الوحيد لاعتبار القادح علة عندهم ، هو أن يكون مؤثرا في قبول الحديث كما تقدم قول عبد الحق :

« وأكثر ما أذكر من العلل ما يوجب حكما ويثبت ضعفا ، ويخرج الحديث من العمل به إلى الرغبة عنه ، والترك له ، أو إلى الاعتبار بروايته » .

أما كون القادح ظاهرا فلا ينفي عنه اسم العلة ، ويزيد عبد الحق وابن القطان - تبعا لابن حزم وخلافيا لمذهب ابن عبد البر - أن الاضطراب في الإسناد إذا كان من ثقة أو من ثقات لا يعد علة قاذحة ، مخالفين بذلك أغلب علماء الحديث . وسيأتي تفصيل هذه المسألة عند الكلام على كتاب ابن القطان - إن شاء الله - إذ هو الذي تناولها بمزيد من الشرح والبيان .

وإذا اتضح الاتجاه الذي يسير عليه عبد الحق في تعليله ، فيمكن تقسيم هذا المبحث إلى قسمين : التعليل الإجمالي عند عبد الحق ، أو استقراء بعض الأصول التعليلية في كتابه ، والتعليل التفصيلي أو نماذج من تعليلاته للأحاديث .

أولا : بعض الأصول التعليلية في الكتاب :

فيما عدا فقرات قليلة في مقدمة كتابه ، لم يتعرض المؤلف للقواعد التي بنى عليها أحكامه على الأحاديث ، ولا للمدرسة الاصطلاحية التي ارتضى أصولها في القبول والرد والتعليل ، إذ لم يقدم بين يدي تلك الآلاف من الأحاديث المصححة والمعللة والمسكوت عنها ، والمعقب عليها بكلمة أو كلمتين ، أصولا عامة

لحيثيات أحكامه ، كان يقول مثلاً : الصحيح عندي هو كذا ، والعدالة في نظري هي كذا ويحترز عنها بكذا وكذا . والضبط هو كذا ومحترزه هو كذا . الخ حتى يمكن الاهتداء إلى مراده عند اختصاره الشديد لأحكامه على الأسانيد والرجال ، بل يتكل على قواعد الإصطلاح العامة ، التي يختلف تفسيرها من عالم لآخر .

وباعتصار الفقرات القليلة التي تعود إلى هذا المعنى من مقدمته ، وباستقراء جزئيات تصرفه عبر الأجزاء الثمانية من كتابه ، مع الاستعانة بما أبرزه ابن القطان من مذهبه ، يمكن استخراج بعض القواعد الكلية لمذهبه في التعليل .

« أساس التعليل عند عبد الحق »

والمنطلق دائماً عند الكلام على العلل سواء عند عبد الحق أو ابن القطان هو شروط الصحة لأن محترزاتها هي العلل عندهما والشروط - كما تقدم - هي اتصال السند ، وعدالة الرواة ، وضبطهم ، وانتفاء الشنوذ ، وانتفاء العلة .

ولا شك أن لهذه الشروط طرفاً أعلى وأوسط وأدنى ، وكلما تحقق الطرف الأعلى في الحديث كان أمكن في القبول ، وأبعد عما يلابس خبر الأحاد من احتمال الرد . ويمكن أن يقال بصفة عامة : أن الطرف الأعلى من هذه الشروط هو الذي يحصل عليه الاتفاق بين الحديثين ، فيكون الحديث مقبولا من دون نزاع بينهم وهذا قليل بالنسبة إلى الطرف الأوسط الذي يكون عامة الحديث المقبول . والذي هو عبارة عن الحديث الذي تتحقق فيه شروط القبول إلا أن بعضها لا يكون في نهاية التمام .

أما الطرف الأدنى من شروط القبول ، فهو الذي إذا لابس الحديث اختلف فيه بين الصحة والضعف . فتجد من النقاد من يصححه ويحكم بقبوله ، ومنهم من يحكم بضعفه فيرده أو يتوقف فيه ، وهو أغلب مناط الخلاف بين أئمة الاجتهاد في الأحكام الشرعية ، فيأخذ هذا بحكم لأن الحديث قد صح عنه به ، ولا يأخذ به آخر لأن الحديث لم يصح عنه .

يقول ابن الصلاح : « أما الحديث الصحيح فهو المسند الذي يتصل

إسناده بنقل العدل الضابط ، ولا يكون شاذاً ولا معطلاً ... فهذا هو الحديث الذي يحكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث ، وقد يختلفون في صحة بعض الأحاديث لاختلافهم في وجود هذه الأوصاف ، أو لاختلافهم في اشتراط بعض هذه الأوصاف كالمرسى (79) .

ويخص موضوعنا من كلام ابن الصلاح هذا أربع نقاط :

النقطة الأولى : الصحيح المتفق عليه ،

النقطة الثانية : الصحيح المختلف فيه .

النقطة الثالثة : الخلاف في اشتراط بعض الشروط .

النقطة الرابعة : انتفاء الشذوذ في حد الصحيح ، ولتكن هذه الأخيرة هي

الأولى ، لأن الكلام فيها بالنسبة إلى عبد الحق قليل : الذي يظهر أن اشتراط انتفاء الشذوذ في حد الصحيح بالنسبة إلى عبد الحق والمغاربة بصفة عامة غير ظاهر ، لا لكونهم ينازعون في أنه قاذح في صحة الحديث ، بل لأن الشذوذ الاصطلاحي هو مخالفة كالأضطراب والنعارة . والمخالفة إن كانت ظاهرة فهي العلة بمعنى اللغوي العام ، وكما هي عند المغاربة ، وإن كانت خفية فهي العلة الاصطلاحية . فلابد لاشتراط انتفاء الشذوذ بخصوصه ، دون الاضطراب والنعارة مثلاً .

ولا أظن أن في الأمر افتياتاً عليهم إذا قلت : إنه بحسب تتبع كلامهم - حسب الوسع والطاقة - لم أعثر لهم على استعمال للشذوذ كما هو عند أهل الاصطلاح بل يعبرون عن كل من مخالفة الثقة أو الثقات وهو الشذوذ في اصطلاح المحدثين - ومخالفة الضعيف - وهو النكارة كما استقر عليه الاصطلاح أخيراً - بالمخالفة - وسيأتي لهذه المسألة مزيد تفصيل عند الكلام عن ابن القطان إن شاء الله .

النقطة الثانية : الصحيح المتفق عليه ، أي المستجمع (لا) على مقتضيات القبول وهذا هو الذي يسكت عنه عبد الحق ، وتحته ثلاثة أنواع .

(79) المقدمة مع التقييد والإيضاح ص 21

النوع الأول : المتفق عليه اصطلاحاً ، وهو ما اتفق على إخراج الشيخان في صحيحيهما . فهذا سكوت عنه ولا يعقب عليه إلا لشرح مفردة ، أو عطف لفظ متم للمعنى - كما تقدم - .

النوع الثاني : ما أخرجه أحدهما ، وإن اختلفت فيه أوصاف الصحة حسب تعبير ابن الصلاح . ونادراً ما يعقب على حديث في مسلم أو يناقشه في راو - كما سيأتي - ، وهذا مع اعترافه بأن في الصحيحين أحاديث يسيرة تكلم فيها . حيث يقول في المقدمة :

« ولم يشتهر بالصحة من الكتب التي أخرج أبو القاسم رحمه الله حديثها إلا كتابا الإمامين أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، وأبي الحسين مسلم ابن الحجاج رحمة الله عليهما ، مع أن أحاديث في الكتابين قد تكلم فيها ، ولم يسلم لصاحبها إخراجها في جملة الصحيح ، وإن كان ذلك الاعتراض لا يخرج الكتابين عن تسميتهما بالصحيحين . ومع أن بعض الكلام في تلك الأحاديث تعسف وتشطط ، لا يصغى إليه ولا يعرج عليه » (٨٠) .

ولذلك نجده يغفل أحاديث في أبي داود أو النسائي أو البزار أو الدارقطني برجال سكوت عنهم وصحح أحاديثهم لما كانوا في أحد الصحيحين كسماك بن حرب ، ويحيى بن أيوب ، ومعاوية بن صالح ، وأبي الزبير المكي وغيرهم كما سيتضح .

النوع الثالث : أحاديث غير الصحيحين أداء اجتهاده ورأيه إلى أنها صحيحة فسكت عنها . وقد تقدم أن ذلك أحد الأسباب التي أعطت كتابه الأهمية التي سبقت الإشارة إليها .

وهذا النوع منه ما وجود أوصاف الصحيح التي ذكرها ابن الصلاح فيه تاماً ، كما في قوله في كتاب الإيمان :

« أبو داود عن أبي هريرة رفعه ، قال : لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بتأخير العشاء وبالسواك عند كل صلاة » (81) .

فقد سكت عن هذا الحديث مصححا له ، وبالرجوع إلى سنن أبي داود الذي نقله منه وجد إسناده ، هكذا .

« حدثنا قتيبة بن سعيد ، عن سفیان ، عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رفعه ، قال : ... » (82) .

فقتيبة بن سعيد أخرج له الجماعة ، فهو مجمع على ثقته وإمامته وحفظه ، وقد قال ابن القطان القاسي - وهو من المتشددین - : « لا يعرف له تدليس » واعتمد ابن حجر شهادته هذه فيه (83) وسفيان هو ابن عينية الإمام ولا كلام فيه ، وأبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة من الأسانيد التي قيل فيها أنها أصح الأسانيد ، أو سلسلة الذهب ، كما أن للحديث طرقا أخرى وشواهد .

فسكوته عن مثل هذه الأحاديث المتضمنة لا على الأوصاف ، وهي في غير الصحيحين ، لا إشكال فيه . وليس من موضوع البحث .

ولكن يوجد في كتابه الكثير أو الأكثر من هذا النوع الذي في غير الصحيحين ، وهو مما تختلف فيه أوصاف الصحة ، حسب قول ابن الصلاح وذلك :

النقطة الثالثة : وهي الغرض مما تقدم ، فأول شروط القبول وهو اتصال السند ، قد يكون تاما وواضحا في إسناده ، بتأدية الراوي للحديث بالعبارة المفيدة للسمع من شيخه ، مع ثبوت أخذه عن شيخه . وقد يفقد عنصر الوضوح بتأدية الحديث بالعبارة الموهمة للاتصال ، أو يكون الراوي ثبت سماعه لبعض الأحاديث فقط من شيخه ، وأدى سائرهما مما لم يسمع بعبارة غامضة ، أو أدى بالعبارة الصريحة ، وهو قد تلقى مرويّه على غير الشكل المعتبر ، أو غير ذلك

(81) الأحكام الشرعية 28/1

(82) سنن أبي داود 12/1

(83) انظر تهذيب التهذيب 358/8

مما سيأتي بعد، فيختلف النقاد في قبول ذلك أو رده وتعليقه ، ومنهم المتشدد ،
ومنهم المتوسط ، ومنهم التساهل .

وكذلك العدالة لها مفاهيم متعددة ، فمن النقاد من يدخل في
مفاهيمها السلامة من الابتداع بجميع صوره ، ومنهم من يقبل صوراً
معينة ، ومنهم من يقبلها من بعض الرواة دون البعض ، ومنهم من يدخل
المروءة ، ومنهم من لا يشترطها ، وكذلك الضبط ، له أشكال وصور لا حصر
لها ، وهكذا .

وعلى معطيات هذه النقطة ، وهي الاختلاف في أوصاف القبول ، مع
معطيات :

النقطة الرابعة : وهي الخلاف في اشتراط بعض هذه الأوصاف ، ينبغي
أساس التعليق عند عبد الحق ، الذي يتفرع إلى فرعين :

الفرع الأول : « التعليق بمحترزات الاتصال »

محترزات الاتصال هي :

أ - الانقطاع .

ب - الإعضال .

ج - التعليق .

د - الوقف .

هـ - الإرسال .

وهو يعتبرها إذا كانت محققة في الحديث عللاً بدون شك . وقد نص على
ذلك حيث قال :

« وأكثر ما أذكر من العلل ما يوجب حكماً ويثبت ضعفاً ، ويخرج الحديث

من العمل به إلى الرغبة عنه والمترك له ... مثل القطع والإرسال والتوقيف والقطع يشمل الإعضال والتعليق .

فعدم اتصال السند بشتى صوره، يعتبره علة توجب رد الحديث ، سواء كان ظاهرا كالانقطاع والإرسال، أو خفيا كالتدليس بأتواعه، ومنه الإرسال الخفي . فهو مع مسألمته لأحاديث الصحيحين وسكوته عنها . نازع مسلما في حديث شك في اتصاله ، حيث أورد من عند مسلم في كتاب العلم : « عن حفص (بن عاصم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع »⁽⁸⁴⁾ ثم قال : « أكثر الناس يرسلونه عن حفص، ولا يذكرن أبا هريرة »⁽⁸⁵⁾ .

ويمكن التركيز على بعض تلك المحترزات عنده في الإرسال أولا . لأنه الوصف الذي اختلف في اعتباره في شروط القبول ، ثم على بعض محترزات الاتصال الأخرى لسبر أصوله في التعليل .

(أ) الإرسال :

يستعمل عبد الحق المرسل بمعناه الخاص عند المحدثين، وهو ما سقط منه الصحابي وقال التابعي : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . لا بمعناه العام كما يستعمله ابن القطان على ما سيأتي .

ومعلوم أن الإرسال هو أخف صور الانقطاع ، حتى وقع الخلاف في اشتراط انتفائه في حد الصحيح - كما تقدم - .

(84) مقدمة مسلم بشرح النووي 72/1

(85) الأحكام 37/1 . ومع أن أحاديث مقدمة مسلم لا تعتبر عندهم من جملة الصحيح إلا أن النووي صحح اتصاله بما له من التابعات والمخارج المتعددة في أبي داود وغيره . وقال : " وإذا ثبت أنه روى متصلا ومرسلا، فالعمل على أنه متصل هذا هو الصحيح الذي قاله الفقهاء وأصحاب الأصول وجماعة من أهل الحديث ولا يضر كون الأكثرين رواه مرسلا، فإن العمل زيادة من ثقة، وهي مقبولة . وهذا هو مذهب عبد الحق يعينه، كما سيأتي أيضا أنه خالفه إسماعيل في رد المرسل كما هنا .

والذي ينبغي الإشارة إليه هنا قبل تتبع مذهب عبد الحق في الإرسال ، أن الخلاف في قبول المرسل هو في الحقيقة خلاف لفظي ، وليس بالعمق الذي يتصوره كثير من الناس ، إذ من المعروف أنه لا أحد يدين الله بالحديث المنقطع - ومنه المرسل - ويحلل به ويحرم . والذي يقبل المرسل لا يقبله لأنه منقطع ، بل لأنه يثق ثقة تامة في التابعي الذي أرسل الحديث ، لأنه لا يستجيز أن يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إلا والحديث عنده مستند عن ثقة أو ثقات . فيحصل له الاطمئنان إلى المرسل - بالكسر - كما يحصل لنا الاطمئنان اليوم إلى حديث في الصحيحين . فإذا تيقنا أن الحديث فيهما ، فإننا نقبله دون البحث في سنده ثقة بهما . وبهذا الاعتبار ، بالغ بعض من قبل المرسل ، ففضله على المسند ، وقالوا : من أرسل فقد تكفل لك ، ومن أسند فقد أحالك .

ولو علم الذي يعمل بالمرسل ، أن الذي أرسله غير ثقة ، فإنه لا يقبل حديثه بالاتفاق . قال الأمر إلى وفاق من هذه الناحية ، يقول ابن عبد البر :

« والإرسال قد تبعث عليه أمور لا تضيره ، مثل أن يكون الرجل سمع ذلك الخبر عن جماعة عن المعزى إليه الخبر ، ووفر في نفسه ، فأرسله عن ذلك المعزى إليه علما بصحة ما أرسله » .

ثم ذكر حكم قبوله بقوله :

« والأصل في هذا الباب ، اعتبار رجال المحدث ، فلن كان لا يأخذ إلا عن ثقة ، وهو في نفسه ثقة ، وجب قبول حديثه مرسله ومسنده ، وإن كان يأخذ عن الضعفاء ويسامح نفسه في ذلك ، وجب التوقف عما أرسله حتى يسمى من الذي أخبره » (86) .

والى هذا يشير عبد الحق بعدما بين أن الإرسال علة عنده يخرج الحديث من العمل به إلى الرغبة عنه ، حيث قال : « وليس الإرسال أيضا علة عند قوم إذا كان الذي يرسله إماما » .

ولكن لا اعتبارات ليس هنا محل بسطها ، وهي ترجع في الغالب إلى الاحتياط والتثبت ، رفض كثير من المحدثين ومنهم عبد الحق ، قبول المرسل وريوه جملة وتفصيلا . ولكن عبد الحق امتاز يأنه ينظر إلى حال القاريء الذي يعمل بالمرسل ، فبين له في كتابه هذا حكم المرسل إلى مرسله - بالكسر - ليعمل به إن صح إليه كما سيأتي :

أما هو فلا يقبل المرسل ويعمل به ، حتى خرج عن صمته بالنسبة إلى مسلم ، وناقشه في وصل حديث أرسله الناس - كما تقدم - بل لا يكتفي بتعليل المرسل فقط ، بل يخالف أصله - الذي سيأتي شرحه قريبا - فيعمل الحديث إذا أسنده الثقة وأرسله غيره ، سواء كان ثقة أو ضعيفا .

فقد أورد من عند البزار عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من كذب علي متعمدا ليضل به ، فليتبوأ مقعده من النار » (87) . ثم قال : « هذه الزيادة ليضل به ، هي من طريق يونس بن بكير عن الأعمش عن طلحة بن مصرف عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله ، ولا تصح عن الأعمش » (88) .

وظاهر كلامه يعطي أنه حصر التهمة في يونس بن بكير الراوي عن الأعمش ويونس وإن كان مختلفا فيه ، فهو من رجال مسلم ، وقد صحح عبد الحق كثيرا من أحاديثه بالسكوت عنها ، فليس من أجله رد هذه الزيادة ، بل من أجل قول البزار عقب الحديث : « إن غير يونس رواء عن الأعمش مرسلا » .

٨٧) انظر : كشف الاستار عن زوائد البزار 114

(88) الاحكام الشرعية 38/1

وهذا الغير لم يذكره البزار حتى يعلم أضعيف هو أم ثقة . وأيا كان هذا الذي أرسل الحديث ، فعبد الحق الذي يوثق يونس بن بكير ويصحح أحاديثه ، قد خالف أصله ، حيث اعتبر الزيادة معلة بإرسال راو آخر لها .

ذلك أن أصله في هذا قريب من أصل ابن حزم الذي سيأتي شرحه عند الكلام على ابن القطان إن شاء الله ، وهو أن اختلاف الثقات في الوقف والرفع أو الإرسال والإسناد لا يضر الحديث ولا يعله ، لأن الكل ثقة ، وقد أداء على وجه صحيح ، ولا يعل أحدهما الآخر ، فالمرسل يبقى على إرساله ، لأن راويه تلقاه مرسلًا ، فأدأه مرسلًا ، والمسند يبقى على إسناده ، فما بالك إذا أسنده الثقة وأرسله الضعيف أو المجهول ، كما في حديث البزار ، فهذا لا يقدر في المسند من باب أولى .

ويمثل هذا رد على ابن عبد البر ، عندما حكم على الأحاديث في إيجاب الغسل على المستحاضة لكل صلاة ، وفي الجمع بين الصلاتين لكل صلاة بأنها مضطربة . فقال عبد الحق : « وغيره يرى أن الاضطراب لا يضرها ، لأنها مسندة من طرق صحاح » (89) .

ومع ذلك فهو لا يأخذ برأي ابن حزم كله . بل يعتبر الاختلاف الكثير علة يرد بها الحديث ، كما قال وهو يعدد العلل التي ترد بها الأحاديث :
« والاختلاف الكثير في الإسناد » .

أما الخلاف اليسير ، أو الخلاف بين ثقتين في الوقف والرفع أو الإسناد والإرسال ، فذلك الذي لا يضر عنده ، ولذلك عقب العبارات السابقة بقوله :
« وليس كل إسناد يفسده الاختلاف » (90) .

نعم الذي أخذ بمذهب ابن حزم كليًا وانتصر له هو ابن القطان ، كما سيأتي . وإذا كان هذا هو مذهب عبد الحق ، فالذي أرسل زيادة « ليضل به » في

(89) الاحكام الشرعية ، 1 / 96 .

(90) مقدمة الاحكام الشرعية ، 1 / 3 .

حديث «من كذب علي...» مجهول وغير معروف ، فوجب على أصله أن يقبلها ولا يعطلها ، لأن الذي أسندها ثقة عنده ، وهو يونس بن بكير .

أما إذا كان الذي أرسل الزيادة ضعيفا ، فالأمر واضح بالنسبة إليه وإلى المحدثين جميعا ، إذ يعتبرون مسند الثقة يأخذون به ، ولا يعلون صحيحا بضعيف والمقصود من كل ما تقدم هو أن أبا محمد عبد الحق - رحمه الله - يتشدد في قبول المرسل ، حتى أدى به ذلك إلى مخالفة أصله ومذهبه ، فرد المسند الصحيح من أجل مرسل موهوم . بينما صنيعة في مات الأحاديث أن يعل الحديث إذا أسنده الضعيف ، وأرسله الثقة .

فقد ذكر من عند الدارقطني مرسل طاؤس :

« إذا أتى أحدكم البراز فليكرم قبلة الله ، ثم ليستطب بثلاثة أحجار ... » ثم عقب : « أسند عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذكر الاستنجاء ولا يصح ، أسنده أحمد بن الحسن المصري ، وهو متروك⁽⁹¹⁾ . وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وزاد : لا يستقبل الريح ، ولا يصح ، أسنده مبشر بن عبيد⁽⁹²⁾ . وهو متروك⁽⁹³⁾ .

أما أن يعكس ويعطل المسند الصحيح بمرسل مجهول ، فهذا ما يستغرب منه .

« تصحيح المرسل إلى مرسله »

تقدم أنه يحتاط للذين يقبلون المرسل ، فيصح لهم المرسل إلى مرسله - بالكسر - ويعطل المسند ، كما في الأمثلة التالية :

أ - أورد من عند الدارقطني عن إسماعيل بن عياش ، قال : حدثنا عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج عن أبيه ، وعن عبد الله ابن أبي مليكة عن عائشة

(91) أنظر لسان الميزان 1 / 150 .

(92) أنظر تهذيب التهذيب 10 / 32 .

(93) الأحكام الشرعية 1 / 46 .

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «إذا قاء أحدكم في صلاته أو قلس
فليزصرف وليتوضأ» ولين على ما مضى من صلاته ما لم يتكلم» قال ابن جريج:
فإن تكلم استأنف ، وفي بعض الروايات : أوعف .

وعقب : «والصحيح من هذا الحديث أنه مرسل ، وإسماعيل بن عياش
ضعيف في غير الشاميين ، وابن جريج وابن أبي مليكة حجازيان» (94) .

ب - «الدارقطني عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة أن النبي صلى الله
عليه وسلم جعل المضمضة والاستنشاق للجنب ثلاثاً» وعقب : «وفي إسناد هذا
الحديث بركة بن محمد الحلبي ، وسليمان بن الربيع ، وكلاهما متروك . والصحيح
عن ابن سيرين مرسل أن النبي صلى الله عليه وسلم سن في الاستنشاق في
الجنب ثلاثاً» (95) .

ج - «ومن مراسل أبي داود : حدثنا موسى بن إسماعيل ، حدثنا حماد بن
إسحاق بن سويد ، عن العلاء بن زياد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه اغتسل
فرأى لعة على منكبه ، لم يصبها الماء ، فأخذ خصلة من شعر رأسه فعصرها
على منكبه ثم مسح يده على ذلك المكان» .

فالعلاء بن زياد العدوي أبو نصر البصري تابعي أرسل عن النبي صلى
الله عليه وسلم (96) . وقد صحح عبد الحق هذا المرسل إليه ، ورجحه على كل ما
روي مسنداً في هذا المعنى ، فقال :

«رواه عبد السلام بن صالح عن إسحاق بن سويد عن العلاء بن زياد عن
رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، وعبد السلام بصري وليس بقوي
وغيره من الثقات يرويه عن إسحاق عن العلاء مرسلًا. نكره الدارقطني (97) ، ورواه
من حديث عطاء عن عبد الله ابن أبي مليكة عن عائشة قالت : اغتسل رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، بهذا ، وعطاء متروك» .

(94) نفس المصدر 1 / 51 وسياقي التعريف بإسماعيل بن عياش وروايته عن أهل الشام وغيرهم .

(95) الأحكام 1 / 85 .

(96) أنظر تهذيب التهذيب 8 / 181 .

(97) أنظر سنن الدارقطني 1 / 110 .

ورواه من حديث أبي أيوب المتوكل بن فضيل عن أبي ظلال عن أنس قال :
صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح ، وقد اغتسل من جنبه ،
بهذا الحديث ، وزاد ولم يعد الصلاة ، والمتوكل ضعيف ، وقال فيه أبو حاتم
مجهول» (98) .

2 - الانقطاع :

لعله قد اتضح مذهبه في الإرسال الذي هو أخف أنواع الانقطاع ، وكيف
أنه يعمل به الأحاديث ويردها جملة وتفصيلا ، بل إن مرسل سعيد بن المسيب
الذي قال الحاكم في «معركة علوم الحديث» وهو يتحدث عن المراسل :

«وأصحها مراسل سعيد بن المسيب ، والدليل عليه أن سعيد بن أولاد
الصحابه فإن أباه المسيب بن حزن من أصحاب الشجرة ، وبيعة الرضوان ، وقد
أدرك سعيد عمر وطلحة والزبير إلى آخر العشرة ، وليس في جماعة التابعين من
أدركهم وسمع منهم غير سعيد وقيس بن أبي حازم» (99) .

قد رده عبد الحق ولم يقبله ، فقد أورد من عند أبي داود :

«عن عيسى الخراساني ، عن عبد الله بن القاسم عن أبيه عن سعيد بن
المسيب أن رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أتى عمر بن الخطاب
رضي الله عنه يشهد أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي قبض
فيه ينهى عن العمرة قبل الحج» (100) . ثم عقب : هذا مرسل عن من لم يسم ،
وإسناده ضعيف» (101) .

وتعني هنا الفقرة الأولى ، وهي قوله : هذا مرسل عن من لم يسم ، فلو لا
تشدده في قبول المرسل ، ما كان له أن يقول مثل هذا الكلام ، وكان اكتفى
بالتعليل بضعف الإسناد فقط ، لأن أصله الذي يأخذ به ويصحح الأحاديث

(98) الأحكام 1 / 86 .

(99) معرفة علوم الحديث ص 25 .

(100) انظر سنن أبي داود 2 / 175 .

(101) الأحكام الشرعية 2 / 61 .

بمقتضاه، أن التابعي الثقة إذا قال عن صحابي أو عن رجل من الصحابة، دون ذكر اسمه اعتبر متصلا وليس مرسلا، وعليه يكون هذا الحديث ليس بمرسل في نظره واعتباره، بل هو متصل، ومع ذلك حكم بإرساله ربما ليفهم القارئ أنه لا يأخذ بالمراسيل، ولو كانت مراسيل سعيد بن المسيب.

وإذا كان هذا مذهبه في الإرسال فإن تعليقه بالانقطاع أولى، لأن الانقطاع أبعد عن القبول من الإرسال، إذ الساقط في المرسل - غالبا - هو الصحابي، والصحابة كلهم عدول، ونادرا ما يكون الساقط تابعا أو أكثر⁽¹⁰²⁾. أما الساقط في المنقطع فلا يدري من هو حتما، لأن الانقطاع في الاصطلاح هو: حذف راو وسط السند، في موضع أو أكثر لا على التوالي. فإن كان على التوالي فهو الإعضال، وسواء أكان المحذوف ساقطا، كما لك عن ابن عمر أو مبيها كما لك عن رجل عن ابن عمر.

وقد حلل ابن القطان تصرفات عبد الحق في التعليل بالانقطاع تحليلا بارعا اشتمل على كثير من الفوائد الحديثية والإسنادية، لا تكاد توجد عند غيره، وسيؤخر ذلك إلى الكلام على ابن القطان. لأنه مرتبط به وبآرائه ومذهبه أكثر مما هو مرتبط بعبد الحق.

والذي تنبغي الإشارة إليه هنا هو أن عبد الحق يساير قلة من المحققين، فيسعمل المقطوع بمعنى المنقطع في كثير من الأحيان، فالمقطوع في الاصطلاح هو: الموقف على التابعي، أي كلامه.

(102) قال الحافظ ابن حجر في «شرح النخبة» ص 17: «وإنما ذكر (أي المرسل) في قسم الردود للجهل بحال المحذوف، لأنه يحتمل أن يكون صحابيا ويحتمل أن يكون تابعا، وعلى الثاني يحتمل أن يكون ضعيفا، ويحتمل أن يكون ثقة وعلى الثاني: يحتمل أن يكون حمل عن صحابي، ويحتمل أن يكون حمل عن تابعي آخر، وعلى الثاني: فيعود الاحتمال السابق، ويتعدد، أما بالتجوز العقلي فإلى ما لا نهاية ولما بالاستقراء فإلى ستة، أو سبعة، وهو أكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن بعض، فإن عرف من عادة التابعي أنه لا يرسل إلا عن ثقة فذهب جمهور المحققين إلى التوقف لبقاء الاحتمال، وهو أحد قولي أحمد، وثانيهما وهو قول المالكيين والكوفيين: يقبل مطلقا، وقال الشافعي رضي الله عنه: (يقبل إن اعتضد بمجيبك من وجه آخر، يبين الطريق الأولى، مستندا كان أو مرسلا ليرجح كون المحذوف ثقة في نفس الأمر)».

قال ابن الصلاح :

«النوع الثامن : معرفة المقطوع ، وهو غير المنقطع الذي يأتي ذكره إن شاء الله تعالى ، ويقال في جمعه المقاطع والمقاطع ، وهو ما جاء عن التابعين موقوفا عليهم من أقوالهم ، وأفعالهم ، وقد وجدت التعبير بالمقطوع عن المنقطع غير الموصول في كلام الإمام الشافعي ، وأبي القاسم الطبري وغيره والله أعلم» (103) .

ونظم ذلك الحافظ العراقي في «ألفيته» فقال :

«وسم بالمقطوع قول التابعي : .. وفعله وقد رأى للشافعي .
تعبيره به عن المقتطع ..» .

وزاد على ابن الصلاح قوله :

«وجدته أيضا في كلام أبي بكر الحميدي ، وأبي الحسن الدارقطني» (104) .

وباستعمال الشافعي والدارقطني ومن ذكر معهما استعمل أبو محمد عبد الحق المقطوع كثيرا ، فقال في مقدمة كتابه : «وأكثر ما أذكر من العلل ما يوجب حكما مثل القطع والإرسال . الخ ما تقدم» .

ولما ذكر حديث الترمذي عن الأعمش ، عن أنس وابن عمر : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد الحاجة لم يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض ، وقول الترمذي : «كلا الحديثين مرسل» (105) عقب :

«ونذكر هذا الحديث الدارقطني عن وكيع عن الأعمش عن القاسم عن ابن عمر ، والأكثر على أن الحديث مقطوع ، وأن هذا الرجل لا يعرف» (106) .

(103) مقدمة ابن الصلاح ص 67 .

(104) شرح ألفية العراقي 1 / 124 .

(105) انظر سنن الترمذي 1 / 22 وقد رد عبد الحق على الترمذي بأن اليزار أثبت سماع الأعمش من أنس ، قال : من وأوردنا حديثا ذكر فيه سماعه منه ، أحكام 1 / 43 .

(106) الأحكام 1 / 43 .

وهو يشير إلى رواية أبي داود قال :

«حدثنا زهير بن حرب، ثنا وكيع، عن الأعمش، عن رجل، عن ابن عمر» (107) فباعتبار وجود الرجل الذي لم يسم كما عند أبي داود ، أو سمي بالقاسم وجهلت عينه كما عند الدارقطني ، فالحديث منقطع غير موصول ، وقد عبر عنه بال مقطوع . لأنه يعتبر المجهول سواء سمي أو لم يسم كئنه غير موجود ، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك ، فقد قال :

«ومن كتاب أبي داود عن رجل من سواة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يغسل بالخطمي وهو جنب يجتريء ، بذلك ولا يصب عليه الماء» وعقب : «هكذا ذكره أبو داود منقطعا» (108) فقد اعتبر وجود المجهول في السند انقطاعا .

«بعض أساليبه في التعليل بالانقطاع»

للمؤلف أساليب يستعملها في التعليل بالانقطاع تستفاد من ممارسة كتابه ، وقد تكفل ابن القطان ببيان الكثير منها ، كما سيأتي في مناقشاته معه .
ومما لم يذكره ابن القطان نجد الأسلوبين التاليين :

الأول : قد يرد الحديث ، ويمتنع من تصحيحه ، وتكون علته عنده هي الانقطاع ، ولكنه لا يصرح به اعتمادا على شهرة ذلك عند المحدثين .

وقد يكون ذلك نقطة ضعف في الكتاب ، ونهولا عما اشترطه في مقدمته من تبين العلل ، باعتبار أن غير المحدثين هم أكثر المستفيدين من كتابه .

فقد ذكر من عند النسائي : حديث : «كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل بعض أزواجه» . ثم قال : «قال أبو عيسى : ليس يصح في هذا الباب شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم» .

(107) سنن أبي داود 4 / 1 .

(108) الاحتكام 84 / 1 .

ففي اقتناعه بقول الترمذي وسكوته عنه وعدم مناقشته، موافقة له على
تضعيف الحديث بل رده .

وشهرة انقطاع هذا الحديث لا خفاء بها عند المحدثين ، فقد قال النسائي
الذي أورده من عنده :

«أخبرنا محمد بن المثنى عن يحيى بن سعيد عن سفيان قال : أخبرني
أبو روق عن إبراهيم التيمي عن عائشة ...» ثم قال النسائي : «ليس في هذا
الباب حديث أحسن من هذا الحديث وإن كان مرسلًا» (109) .

ويريد النسائي الإرسال بمعنى العام الذي يشمل الانقطاع ، وقد اشتهر
أن إبراهيم التيمي لم يسمع من عائشة ، ولذلك قال ابن القطان :

«والحديث المذكور إنما علته عند الترمذي وأبي داود الانقطاع ، بينما ذلك
في كتابيهما ، وأبو محمد ساقه من عند النسائي ، وإسناده عنده ، هو إسناده
عندهما ، يرويه أبو روق عن إبراهيم التيمي عن عائشة ولم يسمع منها» (110) .

وقال أبو داود عقب إirاده : «هو مرسل ، إبراهيم التيمي لم يسمع من
عائشة» (111) . ولما أورد حديث علي بن أبي طالب : «وكاء السه العيان» من عند
أبي داود قال : «ليس بمتصل» (112) هكذا أجمل انقطاعه ، وأبو داود يرويه من
طريق عبد الرحمن بن عائذ (113) وقد قال ابن أبي حاتم في «المراسيل» .

قال أبو زرعة : عبد الرحمن بن عائذ الأزدي عن علي رضي الله عنه
مرسل (114) أي لم يسمع منه .

(109) سنن النسائي بإسنادي السدي والسيوطي 1 / 108 .

(110) بيان الوهم والإيهام 2 / 216 .

(111) سنن أبي داود 1 / 45 ، وانظر نص الترمذي في «سننه» 1 / 138 . وقد أطل الشيوخ أحمد شاكر
رحمه الله في محاولة تصحيح هذا الحديث بإمام سنن الترمذي . وانظر حاشية الشيخ عابد السدي
على سنن النسائي 1 / 108 .

(112) الأحكام 1 / 52 .

(113) انظر سنن أبي داود 1 / 52 .

(114) المراسيل لابن أبي حاتم ص 124 .

وكان المؤلف بأسلوبه هذا يوحى إلى مقلده غير المتخصص في الحديث أن يقتنع بكلامه ، وذلك ما لم يقتنع به ابن القطان ، فكان أحد البواعث على الحملات القاسية التي شنّها عليه في كتابه كما سيتضح .

الأسلوب الثاني : من أساليبه في التعليل بالانقطاع ، أنه جرى أحيانا على طريقة قدماء المحدثين ، فيذكر إسناد الحديث المنقطع ، وإن كان الأصل في كتابه أن يكون محنوف الأسانيد ، وذلك ليتبرأ من عهده حيث سطر إسناده ، وقد تقدم أثناء الكلام على منهجه استشكال هذا الصنيع منه ، وسيأتي لذلك مزيد تفصيل . ومع أنه قد أخل بمنهجه في هذا الأسلوب كما في الأسلوب الأول ، ففي كتابه الكثير من هذا الصنيع ، يمكن الآن الاكتفاء بمثال واحد ، وربما مر بنا الكثير منه .

نكر من عند أبي داود قصة امتناع النبي صلى الله عليه وسلم عن الدخول على زينب لما سبغت ثيابها بمغرة ، ثم قال :

«قال أبو داود في إسناد الحديث : حدثنا ابن عوف الطائي ، حدثنا محمد ابن اسماعيل قال : حدثني ضمعضم عن شريح بن عبيد عن حريث بن الابع السلمي عن امرأة من بني أسد ، وذكرت القصة» (115) .

وقد سكوت ولم يزد على إتيانه بالإسناد شيئا ، متكلا على ذلك ، حيث إن أبا داود صرح في حديث آخر رواه بهذا الإسناد بانقطاعه ، فقد قال في «باب الفتن» من سننه :

«حدثنا محمد بن عوف الطائي ، حدثنا محمد بن إسماعيل ، قال ابن عوف : وقرأت في أصل إسماعيل ، قال : حدثني ضمعضم عن شريح عن أبي مالك يعني الأشعري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله أجاركم من ثلاث خلال . الحديث» (116) قال ابن القطان معلقا على الحديث الأخير ، ومبينا انقطاع إسناده :

(115) الأحكام 7 / 178 والحديث في سنن أبي داود 4 / 53 .

(116) سنن أبي داود 4 / 98 .

«قد تبين أن محمد بن عوف لم يسمعه من إسماعيل ، يعني ابن عياش وإنما قرأه في كتابه ، أو حدثه عنه به ابنه محمد بن إسماعيل ، ومحمد بن إسماعيل لا يصدق فيما يرويه عندهم ، ولا أيضا صح سماعه من أبيه ، قال ابن أبي حاتم سألت أبي عنه فقال : لم يسمع من أبيه شيئا ، حملوه على أن يحدث عنه فحدث عنه» (117) .

وإذا كان هذا هو مراد عبد الحق من إبراز هذا الإسناد ، وهو التعليل بانقطاعه ، فقد أفاد أن من أصوله : التعليل بما عدا السماع ، كالوجادة . وذلك واضح من تصرفه في غيره من الأحاديث .

وقد تقدم في الباب التمهيدي من أساليبه في التعليل بالانقطاع أحكاما كلية بعدم سماع بعض التابعين من بعض الصحابة ، حتى قطع بعدم سماع من ثبت الخلاف في سماعه كما تقدم التمثيل لذلك .

3 - الوقف : بالنسبة إلى الوقف ، فإنه يدل الحديث إذا أسنده الضعيف ووقفه الثقة على الصحابي ، فيصبح المسند معلولا بالموقوف ، كما تقدم في الإرسال .

وتقدم أنه عد في مقدمة كتابه التوقيف من العلل التي ترد بها الأحاديث عنده ، ثم أشار إلى مذهب ابن حزم في الموضوع فقال :
«ليس التوقيف علة عند آخرين إذا كان الذي يسنده ثقة» .

لأن ابن حزم - كما تقدم - ينظر إلى الأسانيد نظرة جزئية ، فإن أوقف راو حديثا على صحابي ورفعه آخر ، وكانا ثقتين ، أخذ بحديثهما ، ولم يعد ذلك اضطرابا ، لأن خبر الثقتين لا يتدافع .

وقد أخذ عبد الحق من هذا المذهب بجانب ، حيث إنه لا يدل المرفوع

(117) الوهم والايهام 1 / 124 .

بالموقوف إلا إذا كان الرافع ضعيفا والواقف ثقة ، من غير عكس ، وربما كان هذا الأصل كليا عند أغلب المغاربة الذين تأثروا بأبن حزم في هذا الأصل .

ويمكن الآن الاكتفاء بمثال واحد يظهر أصل عبد الحق في الموضوع ، وقد تصادفنا نماذج كثيرة منه ، قال :

«الدارقطني عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إذا كان الماء أربعين قلة فإنه لا يحمل الخبث» (118) وهذا ليس بصحيح لأنه من رواية القاسم العمري عن ابن المنكر عن جابر ، وخالفه روح بن القاسم ومعمر وسفيان الثوري ، فرووه عن محمد بن المكندر عن عبد الله بن عمر موقوفا . وكذلك يروى عن أبي هريرة موقوفا ، والصحيح حديث الثقلين» (119) .

ويستخلص من هذا المثال أصول واستعمالات اصطلاحية لعبد الحق :

أولها : تعليل المرفوع بالموقوف حسب أصله ، لأن واقف حديث أربعين قلة عن ابن عمر جماعة الثقات : روح بن القاسم ، ومعمر ، وسفيان الثوري روه عن ابن المكندر عن ابن عمر موقوفا .

ورافعه عن جابر هو القاسم بن عبد الله بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب ، وهو ضعيف جدا عندهم بل متهم بالوضع (120) .

ثانيها : لم يعبر عن حديث القاسم الضعيف المخالف للثقات بأنه منكر ، كما هو الاستعمال الشائع عند المتأخرين ، بل قال : ليس بصحيح .

وللمحدثين استعمالات غير متحدة للفظ «منكر» فهم يطلقون لفظ «منكر» على الحديث ، و«منكر الحديث» على الراوي ، والعبارة الأولى تؤدي عندهم غير ما تؤديه الثانية .

والمهم الآن هو عبارة «حديث منكر» فهم يطلقونه على :

(118) انظر سنن الدارقطني 1 / 27 .

(119) الأحكام 1 / 57 وحديث الثقلين الذي صححه هو حديث ابن عمر : إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث ، أخرجه الأربعة وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم .

(120) انظر تهذيب التهذيب 8 / 320 والتعليق المغني على سنن الدارقطني 1 / 28 .

أ - ما تفرد به الثقة ولم يوجد إلا عنده ، قال الشيخ عبد الصي الكنوي :
«فإن القدماء كثيرا ما يطلقونه على مجرد ما تفرد به راويه، وإن كان من
الاثبات» (121) .

ب - ما تفرد به الضعيف غير مخالف لأحد .

ج - ما خالف فيه الضعيف ثقة أو ثقات كما في هذا الحديث . قال
الحافظ ابن حجر في «شرح النخبة» :

«وإن وقعت المخالفة له (أي للثقة الراجح) مع الضعف (أي ضعف الراوي
المخالف)، فالراجح يقال له المعروف، ومقابله يقال له المنكر، مثاله : ما رواه ابن
أبي حاتم من طريق حبيب بن حبيب، وهو أخو حمزة بن حبيب الزيات المقرئ
عن ابن اسحاق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال من أقام الصلاة وآتى الزكاة وحج وصام وقرئ الضيف دخل الجنة .
قال أبو حاتم : هو منكر، لأن غيره من الثقات رواه عن أبي اسحاق، وهو
المعروف» (122) .

ويبدو أن هذا الاستعمال الذي اختاره ابن حجر هو الأغلب، بحسب
استقرائه الواسع، وهو ينطبق على حديثنا، ولكن يظهر أن عبد الحق يستعمل
«المنكر» :

د - بمعنى هو أقرب إلى الموضوع، وهو ما أطلق عليه الحافظ ابن حجر
«المتروك» قال السيوطي في «التدريب» بعد أن نقل التعريف السابق للمنكر عن
ابن حجر : (123)

وهذا هو الذي أطلق عليه عبد الحق «المنكر» حيث قال في كتاب الطهارة :
«وروى نعيم بن حماد بإسناده إلى أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
: «لا تقل : أهرق الماء، ولكن قال : أبول» ثم قال :

(121) الرفع والتكميل من 98 و 92 .

(122) شرح النخبة من 14 .

(123) تدريب الراوي 1 / 240 .

«هذا حديث منكر اتهم به نعيم بن حماد، وإنما هو قول أبي هريرة، وقد رجع إلى ذلك نعيم» (124) .

ومعلوم أن نعيم بن حماد ينطبق عليه الوصف الذي يصير به حديثه متروكاً، حسب تأصيل ابن حجر الذي نقله عنه السيوطي، فقد تكلم فيه، واتهم بالكذب ودافع عنه أناس لنصرته للسنة (125) .

وكذلك أورد من عند أبي داود حديث ابن عباس «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسجد وينام وينفخ وقوله : إنما الوضوء على من نام مضطجعا فإنه عقب : قوله : الوضوء على من نام مضطجعا، هو حديث منكر ...» (126) .

ونص أبي داود في «سننه» : «قوله : الوضوء من نام مضطجعا، هو حديث منكر، لم يروه إلا يزيد أبو خالد الدالاني عن قتادة، وروى أوله جماعة عن ابن عباس، ولم يذكروا شيئاً من هذا» (127) .

وبالرجوع إلى ترجمة أبي خالد الدالاني في «تهذيب التهذيب» وجدنا ابن حجر ينقل عن ابن حبان في «الضعفاء» قوله فيه : «كان كثير الخطأ فاحش الوهم، خالف الثقات في الروايات، حتى إذا سمعها المبتدي في هذه الصناعة علم أنها معمولة أو مقنونة، لا يجوز الاحتجاج به إذا وافق، فكيف إذا انفرد بالمعضلات» (128) .

والملاحظ :

إن استعمال أبي داود للمنكر موافق لتأصيل ابن حجر، حيث اعتبر فيه المخالفة، أما عبد الحق فلم يعتبر المخالفة، وإنما رد الحديث بانفراد هذا الراوي

(124) أحكام 1 / 44 .

(125) انظر تأصيل ذلك في تهذيب التهذيب 10 / 458 .

(126) الأحكام 1 / 52 .

(127) سنن أبي داود 1 / 52 .

(128) تهذيب التهذيب 12 / 52 .

كما رد حديث شعيب بن حماد السابق، فهو أقرب عنده إلى الموضوع، والله أعلم .
وسميت استعمال ابن القطان للفظ «منكر» بمعناها عنده .

ثالثها : لم يعتبر المخالفة ويرد بها إلا حيث خالف الضعيف ثقات، فقد خالف القاسم العمري الضعيف في رفع الحديث جماعة الثقات .

أما إن خالف الثقة ثقة، فقد تقدم أن ذلك لا يضر عنده كما رد بذلك على ابن عبد البر، وهو بعد أن ذكر في «المقدمة» أن الاختلاف علة قال : «وليس كل إسناد يفسده الاختلاف» ومقصود أن الذي لا يفسده الاختلاف هو مخالفة الثقات لبعضهم، والمفسد هو مخالفة الضعيف ثقة .

الأنه - رحمه الله - خالف أصله هذا، ولكن لا عن عمد، بل بسبب عدم إحاطته بما قيل في راويين، فضعف الثقة منهما ووثق الضعيف، ولم يقطع أمام الاختلاف الكثير في إسناد الحديث برأي، مع أنه قال في «المقدمة» : إن الاختلاف الكثير يعتبر علة .

فقد ذكر من مسند البزار : «عن مجالد عن عامر الشعبي عن جابر، وذكر قصة قراءة عمر للتوراة أمام النبي صلى الله عليه وسلم، وغضب عليه السلام وقوله : لو كان موسى حيا ما وسعه إلا أن يتبعني» وعقب :

«وقد خولف مجالد في إسناد هذا الحديث، فرواه سفيان الثوري عن جابر ابن زيد عن عبد الله بن يزيد الأنصاري قال : جاء عمر ... وفيه : قول النبي صلى الله عليه وسلم : والذي نفسي بيده لو أصبح موسى فيكم حيا، فاتبعتموه وتركتموني لضللتم ...»

ثم قال : «ذكر حديث سفيان أبو الحسن الدارقطني في العلل، وفي هذا الحديث اختلاف أكثر من هذا، وجابر بن زيد دون مجالد بن سعيد، على أن جابرا كان أحفظ» (129) .

فقوله : إن جابر بن زيد دون مجالد، العكس هو الصحيح، فإن جابر بن

زيد متفق على الاحتجاج به، حيث أخرج له الجماعة، وكل ما قيل فيه : أنه كان إباحياً، وقد تبرأ من ذلك⁽¹³⁰⁾ أما مجالد فقد ضعف حتى رمى بالكذب والتلقين، والاختلاط، وحديثه عند مسلم مقرون بغيره⁽¹³¹⁾ .

فاستواء الرجلين، أو ترجيح مجالد الضعيف على جابر الثقة، مع الاختلاف الكثير في إسناد الحديث، جعل عبد الحق يتوقف في الحكم على هذا الإسناد دون أن يصفه بالاضطراب أو يرده، على أنه لو مشى على أصله لرجح رواية جابر بن زيد على ما عداها .

4 - التدليس :

يعمل عبد الحق بالتدليس بمختلف أنواعه التي سيأتي بيانها عند الكلام عليه عند ابن القطان إن شاء الله . وهو في هذا كسائر المحدثين، لا يقبل من المدلس الثقة إلا ما صرح فيه بالسماع، أما غير الثقة فيحكم فيما صرح فيه بالسماع بحسب درجته في الجرح فيما لو كان غير مدلس، ويعتبر المثال التالي، من أجمع الأمثلة التي حوت مذهب في ذلك، فقد قال :

«وذكر الدارقطني من حديث الحجاج بن أرطاة عن عائشة قالت : قال ابن الزبير على النبي صلى الله عليه وسلم فأخذته أخذا عنيفا، فقال : إنه لم ياكل الطعام ولم يضربوه له، الحجاج بن أرطاة كان كثير التدليس، ولم يقل في هذا الحديث حدثنا، ولو قال، لم يكن حجة»⁽¹³²⁾ .

ويعد : فتلك بعض أصول الإمام أبي محمد عبد الحق الإشبيلي - رحمه الله - في التعليل بمحترزات الاتصال، يعمل الحديث بسائر أنواعها، وبمختلف الأساليب ولا يجيد عن تلك الأصول إلا عن سهو أو إغفال، أو إرادة التركيز على رأي معين فيجيد بسبب ذلك عن أصله، أو لعدم إدراكه لموطن العلة .

وذلك ما تكفل باستدراكه عليه وبيانه وإيضاحه بأجلى ما يكون البيان، وأدق

(130) انظر تهذيب التهذيب 2 / 38 .

(131) نفس المصدر 39/10

(132) الاحكام 1 / 100 .

ما يقع الإيضاح، أبو الحسن ابن القطان الفاسي - رحمه الله - وهو ما أكسبه سمة البراعة والتفوق في هذا العلم الفاضل، المتشعب الدروب والمسالك .

§ الفرع الثاني : التعليل بمحترزات العدالة والضبط

يمكن القول : أن التعليل بمحترزات العدالة والضبط هو الغالب في كتاب « الاحكام الوسطى » لعبد الحق، باعتبار أن العمود الفقري لكل حديث هو إسنادُه، والإسناد يتكون من الرواة الذين على معرفة أحوالهم ودرجتهم في الرواية يتوقف أولا وقبل كل شيء قبول الحديث أو رده، والراوي في كل إسناد هو المخرج الذي خرج منه الحديث، وذلك يقتضي الحكم على كل واحد من رجال السند بالمرتبة التي يستحقها، ثم بعد التحقق من درجته وقبوله، يأتي البحث في ظروف تحمله وأدائه وسماعه من فلان، أو عدم سماعه، وانفراده . أو متابعة آخر له إلى غير ذلك، أما إذا كان الراوي كذابا أو متهما أو شديد الضعف في نفسه، فإنه يتوقف عند ذلك ولا يتعدى البحث إلى ما عداه . فلا غرابة أن يكون عبد الحق الذي حوى كتابه أنواع العلل كلها قد أكثر من الكلام على الرجال جرحا وتعديلا وتقويما، إلا أن الملاحظ أنه رغم أن الطابع العام للتعليل في الكتاب هو البحث في الرجال وبيان أحوالهم، فإن المؤلف لم يتخذ في كلامه على الرجال منهجا محددا، يمكن معه استخراج قواعد ثابتة على غرار ما تقدم في محترزات الاتصال . فهو مثلا : لم يلتزم برأي واحد ثابت في الرواة، فقد يعدل الراوي ويصحح حديثه أو يسكت عنه، إذا كان في أحد الصحيحين، ويجرحه هنا ويعمل به الحديث إذا كان في غيرهما .

ثم إن الرواة الذين تكلم عنهم جرحا وتعديلا يعدون في كتابه بالمئات، وهو إزاء كلامه فيهم، لم يسلك اتجاها واضحا فنجد مثلا :

أ - يفصل القول تارة ويجمله أخرى، لكون مقياس، فقد يجمع فيمن ينبغي أن يفصل فيه، والعكس صحيح .

ب - المبدأ العام للكلام في الرواة عنده، أن يذكر الراوي بما قيل فيه أو بما

ترجع لديه فيه، ثم يحيل بعد ذكره مرة أخرى على ما تقدم . ولكنه لم يلتزم بهذا فقد يذكر الراوي الضعيف ويسكت عنه والحال أنه لم يسبق له ذكر .

ج - قد يحكي أقوال أحد أئمة الجرح والتعديل في الراوي ويسكت عن كلامه مسلماً له، ثم عند ذكر الراوي نفسه مرة أخرى يبدي رأياً مخالفاً .

هذا وغيره مما ستراه عند مناقشة ابن القطان له يجعل من الصعوبة تكوين رأي محدد لعبد الحق في الرجال .

إلا أنه مع ذلك، يمكن أخذ فكرة عامة عن اتجاهه في التعليل بمحترزات العدالة والضبط بصفة مجملة مع ما سيظهر من تطبيقها عند عرض نماذج من تعليله للأحاديث، ويخلص اتجاهه هذا في نقطتين :

الأولى : يعتبر عبد الحق كأغلب الأندلسيين والمغاربية متشدداً في جرح الرجال إلى أبعد حد، سواء فيما يرجع إلى العدالة أو إلى الضبط .

أما العدالة عند المحدثين فهي كون الراوي : مسلماً، بالغاً، عاقلاً، معروف العين والحال، ملوكة تحمله على ملازمة التقوى والمرومة واجتناب الأعمال السيئة من فسق أو بدعة .

ومحترزاتها على سبيل الإجمال هي :

أ - الكفر،

ب - الجنون،

ج - الصبا وعدم التمييز،

د - عدم المعرفة بالعدالة بأن عرف بضدها بالكذب، والالتهام به، والفسق بالقول أو الفعل .

هـ - عدم معرفة عين الراوي،

و - عدم معرفة حاله بعد أن عرفت عينه،

ز - الابتداء ويدخل تحت الفسق إلا أنه ميز عنه لزيد الاعتناء بأمره،

رواية عن أبي بصير عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الجاهل بالدين كالجاهل بالمال»
 رواه الشيخان في الصحيحين
 ثم سئل عن قوله: «الجاهل بالدين كالجاهل بالمال»
 قال: «الجاهل بالدين هو الذي لا يعرف دينه»
 رواه الشيخان في الصحيحين
 ثم سئل عن قوله: «الجاهل بالمال هو الذي لا يعرف ماله»
 قال: «الجاهل بالمال هو الذي لا يعرف ماله»
 رواه الشيخان في الصحيحين

ح - غشيان ما يعتبر من خوارم المروءة،

والذي يهم الآن من هذه المحترقات هو :

(1) الجهل بالراوي وعدم معرفة عينه أو حاله .

(2) البدعة .

أما الجهل بالراوي فهو يعل بجهالة العين دائما . أما جهالة الحال فقد اضطرب عمله فيها اضطرابا كبيرا، فصله وبينه ابن القطان، وتتبع صنيعه فيه وجزئيات تصرفه، وبنى على ذلك قواعد وأصولا . وسيأتي كل ذلك بتفصيل عند عرض تأصيل ابن القطان في الموضوع .

وأما البدعة، وهي اعتقاد ما أحدث على خلاف المعروف عن النبي صلى الله عليه وسلم، فإن كان هذا الاعتقاد عن معاندة بدون شبهة ولا تأويل فمعتقد ذلك يكفر، ومثلا له بالمجسم، ومنكر علم الله بالجزئيات (133)، وإن كان اعتقاده عن شبهة وتأويل بحيث اعتقد أنه على الحق ومخالفة على الباطل فمعتقد ذلك هم طوائف غير أهل السنة من المسلمين، كالخوارج، والمرجئة، الشيعة الخ .

ومن هؤلاء من غلغ في رأيه إلى حد كفره معه طوائف من أهل السنة، ومنهم من كان داعية إلى رأيه ومنهم من توسط، ومنهم من اعتقد مذهبه في نفسه ولم يدع إليه .

فإن كان الواحد من هؤلاء عرف بالصدق ولم يستجزر الكذب، فقد سلك المحدثون إزاه مسلكتين . مسلكتا نظريا، ومسلكتا عمليا .

أما المسلك النظري فهو ما عبر عنه ابن الصلاح بقوله :

«اختلفوا في راوية المبتدع الذي لا يكفر ببدعته، فمنهم من رد روايته مطلقا، لأنه فاسق ببدعته ... ومنهم من قبل راوية المبتدع إذا لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرة مذهبه أو لأهل مذهبه، سواء كان داعية إلى بدعته أو لم يكن، وعزا بعضهم هذا إلى الشافعي لقوله : أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطائية من

(133) انظر تدريب الراوي 1 / 324 .

الرافضة لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقهم، وقال قوم : تقبل روايته إذا لم يكن داعية إلى بدعته، وهذا مذهب الكثير أو الأكثر من العلماء، وحكى بعض أصحاب الشافعي رضي الله عنه خلافاً بين أصحابه في قبول رواية المبتدع إذا لم يدع إلى بدعته، وقال : أما إذا كان داعية فلا خلاف بينهم في عدم قبول روايته، وقال أبو حاتم بن حبان البستي... الداعية إلى البدع لا يجوز الاحتجاج به عند أئمتنا قاطبة لا أعلم بينهم فيه خلافاً. هذا المذهب الثالث أعد لها وأولها، والأول بعيد مباعد للشائع عن أئمة الحديث، فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة، وفي الصحيحين كثير من أحاديثهم في الشواهد والأصول» (134).

ع أما المسلك العملي، فإنهم استعملوا البدعة المكفرة، وقبلوا سائر المبتدعة بمن فيهم الدعاة والقلاة، بشرط واحد هو ثبوت صدقهم وعدم كذبهم، وقد عقب الحافظ العراقي على ابن الصلاح بما يؤكد هذا المسلك فقال :

«قوله فلن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة، وفي الصحيحين كثير من أحاديثهم في الشواهد والأصول، وقد اعترض عليه بأنهما احتجا أيضاً بالدعاة. فاحتج البخاري بعمران بن حطان وهو من دعاة الشراة، واحتج الشيخان بعبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني وكان داعية إلى الإرجاء كما قال أبو داود : قلت : قال أبو داود : ليس في أهل الأهواء أصح حديثاً من الخوارج، ثم ذكر عمران بن حطان، وأبا حسان الأعرج، ولم يحتج مسلم بعبد الحميد الحماني إنما أخرج له في المقدمة، وقد وثقه ابن معين» (135). بل قال الحافظ ابن حجر في «شرح النخبة» :

«والتحقيق أنه لا يرد كل مكفر ببذعته، لأن كل طائفة تدعي أن مخالفيها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفر مخالفيها، فلو أخذ ذلك على الإطلاق لا ستلزم تكفير جميع الطوائف، فالمعتمد أن الذي ترد روايته من أنكر أمراً متواتراً من الشرع

(134) مقدمة ابن الصلاح ص 104.

(135) التقييد والإيضاح ص 150.

معلوماً من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه، فأما من لم يكن بهذه الصفة وانضم إلى ذلك ضبطة لما يرويه مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله» (136) .

والملاحظ أن أغلب الرواة في عصر تابع التابعين فمن بعدهم كان منضوياً تحت مذهب من المذاهب الاعتقادية التي لا تعتبر بحال من مذاهب أهل السنة . وغالب المعتقدين دعاة، كما روى الخطيب في «الكفاية» عن علي بن المديني قال : «قلت ليحيى بن سعيد القطان : إن عبد الرحمن بن مهدي قال : أنا أترك من أهل الحديث من كان رأساً في البدعة، فضحك يحيى بن سعيد وقال : كيف يصنع يفتادة ؟ ... كيف يصنع بعمر بن زر الهمداني ؟ كيف يصنع بابن أبي رواد ؟ وعد يحيى قوماً أمسكت عن ذكرهم، ثم قال يحيى : إن ترك عبد الرحمن هذا الضرب ترك كثيراً» .

وأُسند عن علي بن المديني قوله :

«لو تركت أهل البصرة لحال القدر، ولو تركت أهل الكوفة لذلك الرأي - يعني التشيع - خربت الكتب، قوله: خربت الكتب : يعني لذهب الحديث» (137) .

والمستنتج من كل ما تقدم أن النقاد المشارقة تحلوا بعرونة، وتكيفوا مع المذاهب التي كانت سائدة في مجتمعاتهم، فأصلوا ما أصلوا نظرياً للاحتياط ولكنهم عند التطبيق اعتمدوا شيئاً واحداً هو البحث الجزئي عن كل رأو ومعرفة مدى صدقه . فإذا تحققوا من ذلك، طرحوا سائر النظريات جانباً . وقبلوا رواية المبتدع . مهما كان غالياً وداعية .

أما المغاربة - وعلى رأسهم عبد الحق الإشبيلي - وباستثناء ابن عبد البر والقاضي عياض - في بعض الأحيان - وكذلك ابن القطان في هذه الناحية بصفة خاصة كما سيأتي - فقد تمسكوا بمثالية النظريات وطرحوا رواية المبتدع جملة وتفصيلاً، حتى ولو لم يكن داعية ولا غالياً، بل كان مبتدعاً في نفسه، كما

(136) شرح النخبة ص 25 .

(137) الكفاية 206/205 .

بينت ذلك بتفصيل وتأصيل ومقارنات في بحثي عن «الجرح والتعديل في المدرسة المفريية للحديث» .

ونفس الشيء سلوكه إزاء الضبط . فالضبط الذي جزأه المشاركة إلى أعلى وأوسط وأدنى . وأخذوا بالأدنى في المتابعات والشواهد والاعتبار، وحسنوا حديث المختل الضبط إذا تعددت المخارج، لم يعتبر المغاربة منه إلا ما كان تاماً، فهم يعتبرون في الضبط أن الراوي يجب عليه أن لا يهم ولا يخطئ ولا يفلط، وربوا خفيف الضبط فضلاً عن مختله، ولم يقبلوا روايته في متابعة ولا اعتبار، ولا اهتموا بمسألة الاعتضاد والانجبار، وهم يستعملون عبارات : لم يكن بالضابط، لم يكن بالعافظ، لم يضبط ما روى، كان غير ضابط الكتاب، في غير ما يستعملها المشاركة، إذ المشاركة يستعملون مثل هذه العبارات في المرتبة الرابعة والخامسة من مراتب الجرح، بينما يستعملها المغاربة في المرتبة الأولى والثانية، التي يرد بها الراوي .

وهذا الذي تقدم في هذه النقطة سيأتي الكثير منه أثناء النماذج التعليلية عند عبد الحق، إلا أنه لا بأس من الإشارة إلى ما أصله في الموضوع بعبارات وجيزة في «مقدمته» وهي :

النقطة الثانية : حيث قال :

«وضعف الراوي علة عند الجميع، وضعف الراوي يكون بالتمعمد للكذب ويكون بالوهم، وقلة الحفظ، وكثرة الخطأ، وإن كان صادقاً، ويكون بالتدليس وأن كان ثقة، فيحتاج حديثه إلى النظر، ويكون أيضاً بجرحة أخرى مما يسقط العدالة، أو يوهنها، أو يرأي يراه الراوي ومذهب يذهب إليه مما يخالف السنة، ويفارق الجماعة، وقد يكون داعية إلى مذهب ذلك، وقد يكون يعتقد، ويقول به ولا يدعو إليه، وبينهما عند بعضهم فرق، والكلام في هذا موضع آخر» (138) .

فهو لم يفرق بين الداعية وغيره، ولم يحد في الوهم والخطأ حداً أدنى أو أوسط أو أعلى، بل اعتبر الأمر في مرتبة واحدة .

(138) مقدمة الأحكام 4/1 .

ثانيا : نماذج من تعليقات الأحاديث في الكتاب :

تلك بعض الأصول المهمة للتعليل في كتاب «الأحكام الوسطى» لعبد الحق وبقيت أصول أخرى لا تقل عنها أهمية، لم يقع التعرض لها لسببين :

إما أنها تلائم القواعد العامة لاصطلاح أهل الحديث، فالتنصيص عليها لا يضيف جديداً إلى مذهب المؤلف .

وإما أن ابن القطان تنزل لها وشرحها وبينها، حيث ناقش فيها المؤلف .

وعلى تلك المناقشة بنى أصوله التي هي موضوع البحث، فيؤخر ذلك إلى حين الكلام على ابن القطان إن شاء الله .

والمقصود هنا، هو أنه لزيادة التمكن من أخذ فكرة كاشفة عن التعليل في كتاب عبد الحق الذي هو أساس الكتاب موضوع الدراسة، يتعين - بالإضافة إلى ما تقدم - عرض نماذج أخرى، وقد تتبعها من أجزاء الكتاب، فيؤخذ من كل جزء نموذج أو أكثر، وذلك بعد أن وقع التعرف على منهجه، وسبر بعض أصوله في التعليل . وفي هذا الصدد، تتبغي الإشارة إلى الحقيقة التالية وهي :

أن عبد الحق إذا ذكر حكماً ناقداً على إسناد أو رجل، فإنه يكون قد تبنى ذلك الحكم، واعتبره هو رأيه فيما حكى، ما لم يناقش صاحب القول أو يعارضه . إذ أنه لا يسكت إلا عما ارتضاه من أحكام .

ويعتضى هذا ناقشه ابن القطان في كل ما ناقشه فيه . واعتبر سكوته بعد نقل كلام الناقد هو رأيه الشخصي في ذلك الحكم . فإذا نقل عبد الحق عن الترمذي تحسين حديث وسكت عنه . ناقش ابن القطان عبد الحق ولم يناقش الترمذي، وإذا نقل عن أبي حاتم، أو ابن عدي تضعيف رجل أو توثيقه، ناقشه هو دون من نقل عنه الحكم، لأنه إن كان له رأي آخر أبداه، وعارض حكم من نقل عنه .

وعلى هذا الأساس فما يصادفنا من نقول لعبد الحق عن أئمة الحديث . تعتبر هي أراؤه النهائية ما دام قد سكت عنها .

النموذج الأول : في «كتاب الطهارة» وفي «باب ما جاء في الوضوء من القبلة والدم والقلس والضحك في الصلاة» تعرض لأحاديث الوضوء من الرعافة والقيء والقهقهة في الصلاة، كما هو مذهب الحنفية وعليها كلها على النحو التالي:

«وذكر الدارقطني عن سلمان قال : رأني النبي صلى الله عليه وسلم، وقد سأل من أنفي دم، فقال : أحدث لما أحدثت وضوءاً» .

وهذا يرويه أبو خالد القرشي الواسطي، وهو متروك (138) م.

وذكر أيضاً عن تميم الداري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الوضوء من كل دم سائل . هذا منقطع الإسناد، ضعيفه (139) .

ويروى من حديث زيد بن ثابت قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «الوضوء من كل دم سائل» .

وهذا يرويه أحمد بن الفرّج عن بقرية، وأحمد بن الفرّج ضعيف، وإن كان عبد الرحمن ابن أبي حاتم قال فيه : كتبنا عنه ومحلّه عندنا محل الصدق (140) وذكر هذا الحديث أبو أحمد بن عدي .

وذكر الدارقطني أيضاً عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «ليس في القطرة ولا في القطرتين من الدم وضوء»، إلا أن يكون دماً سائلاً .
إسناده متروك، فيه محمد بن الفضل بن عطية، وغيره (141) .

(138) م. انظر سنن الدارقطني 1/ 156 مع التعليل المقتضى على سنن الدارقطني وانظر في الكلام على طرق الحديث : نصب الرأية 1/ 41 .

(139) أورده الدارقطني من طريق بقرية عن يزيد بن خالد عن يزيد بن محمد عن عمرو بن عبد العزيز قال : قال تميم الداري ... ثم قال عقبه : عمرو بن عبد العزيز لم يسمع من تميم الداري . ولا رآه . ويؤيد بن خالد ويؤيد بن محمد مجهولان 1/ 157 .

(140) أحمد بن الفرّج أبو عتبة المصممي المعروف بالمجازي الكندي . وثقه ابن أبي حاتم انظر الجرح والتعديل 2/ 67 وقال ابن عدي : لا يحتج به هو ووسط . ميزان 1/ 128 .

(141) محمد بن الفضل بن عطية المصممي مولاهم الكوفي ويقال المروزي من رجال الترمذي وابن ماجه . اتفقوا على تكذيبه ورواه حديثه . انظر تهذيب التهذيب 4/ 401 . وانظر استناد الحديث في سنن الدارقطني 1- 157 .

وعن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إذا رفع أحدكم في صلاته فلينصرف فليغسل الدم، ثم ليعد وضوءه، ويستقبل صلاته».

في إسناد هذا الحديث سليمان بن أرقم وهو متروك (142).

وعن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «من رفع في صلاته فليتوضأ وليبن على صلاته».

في إسناد أبي بكر الداهري . وهو متروك واسمه عبد الله بن حكيم .

وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رفع في صلاته توضأ ثم بنى على ما بقي من صلاته .

وفي إسناد عمر بن رباح وهو متروك .

وعن اسماعيل بن عياش قال : حدثنا عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج عن أبيه عن عبد الله بن أبي مليكة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «إذا جاء أحدكم في صلاته أو قلص فلينصرف وليتوضأ وليبن على ما مضى في صلاته ما لم يتكلم» قال ابن جريج فلن تكلم استأنف، وفي بعض الروايات أو رفع (143) .

والصحيح في هذا الحديث أنه عن ابن جريج مرسل، واسماعيل بن عياش ضعيف في غير الشاميين، وابن جريج وابن مليكة حجازيان ...

وذكر أبو أحمد (ابن عدي) من حديث يغم بن سالم بن قنبر مولى علي عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «يعاد الوضوء من الرعاف السائل» يغم منكر الحديث ضعيفه (144) ...

أبو داود عن أبي العالية قال : جاء رجل في بصره ضر فدخل المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بأصحابه، فتردى في حفرة كانت في

(142) انظر ترجمته بتفصيل في تهذيب التهذيب 168/4 .

(143) انظر سنن الدارقطني 1 / 153 - 154 .

(144) يغم بن سالم أحد مشايير الضعفاء الهلكي انظر ترجمته في لسان الميزان 6 / 315 .

المسجد فضحك طوائف منهم، فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة أمر من كان منهم ضحك أن يعيد الوضوء والصلاة .

هذا مرسل، وفي المراسل ذكره . وقد أُسند من غير وجه ولا يصح منها شيء ولا يصح إلا المرسل عن أبي العالية⁽¹⁴⁵⁾ وفي بعض ألفاظه المسندة عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم : من ضحك في الصلاة قرقرة فليعد الوضوء والصلاة، وهذا يرويه عمر بن قيس المعروف بسندل وهو ذاهب الحديث .

وفي آخر : من ضحك منكم، لم يقل قرقرة، خرجه أبو أحمد من طريق أبي سفيان عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأبو سفيان ضعيف، وقيل من هو أضعف منه، وخرج أبو أحمد أيضاً من حديث داود بن المحبر قال : حدثنا شعبة عن قتادة : سئل أنس : مما كان يتوضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : من الحدث وأذى المسلم . وقيل وأنتم ؟ قال : ونحن .

هذا لا يرويه عن شعبة غير داود، وهو منكر المتن، قال البخاري : داود بن المحبر منكر الحديث شبه لا شيء، لا يدري ما الحديث⁽¹⁴⁶⁾ وكذلك قال فيه غير البخاري⁽¹⁴⁷⁾ . وكان داود في أول مرة ثقة حتى تعبد، وترك الحديث وجالس الصوفية بعبادان ثم قدم بغداد، فلما أسن وكبر، رجع إلى الحديث فكان يصحف ويخطي، لكنه كان ثقة في دينه⁽¹⁴⁸⁾ .

والملاحظ أن كل من قال فيه من الرواة : متروك، قد وجد في ترجمته أنه اتهم بالكذب، وهو موافق في هذا لما أصله ابن حجر في «شرح النخبة» حيث

(145) أبو العالية البراء بتشديد الراء بصري تابعي ثقة من الزاوية أخرج له البخاري ومسلم والنسائي تقريب التهذيب 2 / 443 وأنظر ترجمته بتوسع في تهذيب التهذيب 12 / 143 .

(146) التاريخ الكبير للبخاري 3 / 244 .

(147) انظر ميزان الاعتدال 2 / 20 .

(148) الاحكام الوسطى ج 1 بنو من ص 50 .

(4) **الشيخ المنكر** الذي اعتمد عليه ابن حجر في
التحقيق بالنسبة للمنكر هو ما رواه الطبري ومالك
في الرواية الثانية

قال: «والقسم الثاني من أقسام المردود وهو ما يكون بسبب تهمة الراوي بالكذب، هو المتروك» (149).

أما منكر الحديث فيطلق على من فحش غلطه أو كثرت غفلته أو ثبت فسقه بالفعل أو القول مما لا يبلغ معه درجة الكفر. أما الفسق بالاعتقاد وهو الابتداع فقد تقدم تفصيله. وقد قال ابن حجر ما مؤداه:

إن من فحش غلطه أو كثرت غفلته أو ظهر فسقه فحديثه منكر، على رأي من لا يشترط المخالفة⁽¹⁾

وذلك مذهب عبد الحق كما تقدم. فهو لا يشترط المخالفة في المنكر.

النموذج الثاني:

من كتاب الصلاة، باب في المساجد:

«روى إبراهيم بن يزيد بن قديد عن الأوزاعي عن يحيى بن كثير عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين، وإذا دخل أحدكم بيته فلا يجلس حتى يركع ركعتين، فلن الله جاعل له من ركعتين خيرا»

هذه الزيادة في الركوع عند دخول البيت لا أصل لها، قال ذلك البخاري وإنما يصح في هذا حديث أبي قتادة الذي تقدم لمسلم⁽¹⁵⁰⁾ وإبراهيم هذا لا أعلم روى عنه الأسعد بن عبد الحميد، ولا أعلم له إلا هذا الحديث⁽¹⁵¹⁾.

ويلاحظ هنا أمران:

الأول: إبراهيم بن يزيد بن قديد هذا صاحب الأوزاعي وإن كان معروف العين فهو مجهول الحال، وهو على مذهب ابن حبان الذي سيأتي تفصيله: ثقة.

(149) شرح النخبة من 21.

(150) والفظه: إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين.

(151) الأحكام 6/2.

ولذلك ذكره في الثقات (152) وقد أيده ابن حجر بأن سعيد بن عبد الجبار الراوى عنه أخرج له ابن ماجه، وقد قال أبو أحمد انه يروى الكذب، فالأفة منه.

وعبد الحق لم يلتزم برأى واحد إزاء مجهولي الأحوال، فتارة يعمل بهم الحديث كما هنا وتارة يسكت عنهم مصححا حديثهم كما ستأتي مناقشة ابن القطان له في ذلك .

الأمر الثاني : قوله : « لا أعلم له إلا هذا الحديث » فهو يعمل دائما بقلة الرواية . فالرجل إذا كان ثقة ولم يرو كبير شيىء أي لم يكن من طلبة الحديث والمشتغلين به . وهو ما يعبرون عنه بشيخ حديثه ضعيفا عندهم . كما في :

النموذج الثالث :

قال في كتاب الصلاة أيضا، باب البزار : « عن ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قال الله تبارك وتعالى : إنما أتقبل الصلاة ممن تواضع لعظمتي . الحديث بطوله .

هذا يرويه عبد الله بن واقد الحراني عن حنظلة عن طاوس عن ابن عباس . وعبد الله بن واقد كان متعففا صالحا متققا برأى أبي حنيفة، حافظا له، ولم يكن حافظا للحديث، فَمُصِّفٌ حَدِيثُهُ وَتُرِكَ (153) وسيأتي لهذه المسألة مزيد بيان .

النموذج الرابع :

من كتاب الصلاة أيضا، باب السهو في الصلاة .

« وذكر أبو أحمد (بن عدي) من حديث ابن عباس : قلت للنبي صلى الله عليه وسلم : على الرجل سهو خلف الإمام، قال : إنما السهو على الإمام .

(152) الثقات لابن حبان 8 / 61 وإنسان الميزان 1 / 124 .

(153) الأحكام 3 / 3 . وانظر ترجمة عبد الله بن واقد مطولة في تهذيب التهذيب 6 / 66 وقد رمز له بطبعة : تمييز أي ليس له رواية في أحد الكتب الستة . وإنما أشبه اسمه ثلاثة من الرواة في الكتب الستة .

هذا يرويه عمر بن عمرو أبو حفص العسقلاني الطحان، وهو متروك في
عداد من يكتب (154) والإسناد منقطع لأنه عن مكحول عن ابن عباس (155).

النموذج الخامس :

من كتاب الزكاة .

أ - الترمذي عن المثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب الناس فقال : الا من ولي يتيما له مال
فليتجر به ولا يتركه حتى تاكله الصدقة .

قال أبو عيسى : إنما روي من هذا الوجه، وفي إسناده مقال (156) . المقال
الذي في إسناده هذا الحديث : رواه المثنى بن الصباح - كما تقدم - والمثنى
ضعيف لا يحتج به، ورواه عبد الله بن علي بن مهران عن عمرو بن شعيب، وهو
ضعيف أو مجهول، ورواه حسين المعلم عن مكحول عن عمرو بن شعيب عن ابن
المسيب عن عمر . ورواه ابن عيثة عن عمرو بن دينار عن عمرو بن شعيب عن
عمر، لم يذكر ابن المسيب، وخالفه حماد بن زيد فرواه عن عمرو بن دينار عن
مكحول، لم يذكر عمرو بن شعيب ولا ابن المسيب، حديث عمر أصح فيه من
المرفوع (157).

ب - «وذكر أبو داود من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال : من كل سائمة ابل أربعين، بنت لبون . الحديث .
بهز بن حكيم وثقة على بن المديني، ويحيى بن معين، وغيرهما ضعفه» (158) . في
هذا النموذج أمور .

(154) انظر لسان الميزان 4 / 320 .

(155) الاحكام 3 / 16 وانظر في ارسال مكحول عن الصحابة وعن لقي منهم ومن لم يلق : «جامع التحصيل
في احكام المراسيل» للعافظ العلاني ص 352 ط العراق . وانظر أيضا «المراسيل» لابن أبي حاتم
ص 211 .

(156) انظر سنن الترمذي 3 / 32 .

(157) الاحكام 4 / 5 .

(158) نفس المصدر 4 / 7 .

الأول : توقفه في نسخة بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، والمعروف عند
المحدثين أنها من قسم الحسن بل من أعلى درجاته . وقد أخرج له الأربعة وذكره
البخاري تعليقاً (159) .

الثاني : توثيقه لعمر بن شعيب وتصحيحه لرواية الموقوف على عمر . أما
نسخة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وهي تساوي نسخة بهز بن حكيم . فقد
اختلف عمله فيها تارة يقبلها وتارة يردّها . وقد تتبع مسلكه أزاها ابن القطان
كما سيأتي .

الثالث : قوله في عبد الله بن علي بن مهران : ضعيف أو مجهول . نص
منه على التفريق بين الضعيف والمجهول، علي ما هو الصواب لأن المجهول لا
يعرف فلا يوصف بضعف ولا ثقة، أما الضعيف فقد عرف، وعرف بالضعف .
وسيأتي أن ابن القطان اتهم المؤلف في كثير من الجزئيات بأنه لا يفرق بين
الضعيف والمجهول .

الرابع : علل الحديث المسند لأن رواه عن عمرو بن شعيب كلهم ضعفاء
وصحح الموقوف لأن راويه عنه عمرو بن دينار ومكحول . وهما ثقتان، ورواه عن
عمرو بن دينار سفيان بن عيينة وهو ثقة أيضاً . وعن مكحول حسين المعلم وهو
ضعيف . والمفروض أنه طرح رواية حسين المعلم لأنها لا تعل الصحيح، ولم يبال
بمخالفة حماد بن زيد لسفيان بن عيينة حيث أسقط حماد عمرو بن شعيب وابن
المسيب ؛ لأن المخالفة بين الثقات لا تعل الحديث عنده (160) .

النموذج السادس :

من كتاب الجهاد .

« أبو داود عن ابن عمر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
الجلالة في الإبل أن يركب عليها (161) . »

(159) انظر ترجمة بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري الصحابي في تهذيب التهذيب 1 / 498 .
(160) وانظر طرق الحديث في التلخيص الجبير لابن حجر 2 / 157 . وثقة الأحمدي للمباركفوري 3 / 296 .
(161) سنن أبي داود 3 / 25 .

في إسناده عبد الله بن جهم عن عمرو بن أبي قيس عن أيوب عن نافع عن ابن عمر ، وعبد الله بن الجهم كان صدوقا لكنه كان يتشيع ، وقال أبو بكر البزار : لا نعلم روى منكرا (162) .

والملاحظ أنه لولا أنه يتشدد في المبتدعة ولا يقبل منهم حتى من لم يكن داعية ولا غالبا لكان قد سكوت عن هذا الحديث مصححا له ، فإنه ما من جرحه في هذا الرجل إلا تشيعه في نفسه ، وقد ذكره ابن حبان في الثقات (163) .

النموذج السابع : من كتاب البيوع :

«وذكر الحارث بن أبي أسامة (164) عن الواقدي عن عبد الحميد بن عمر ابن أبي أنس عن أبيه ، قال سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم عثمان بن عفان يقول : في هذا الوعاء كذا وكذا لا أبيعها الا مجازفة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اذ سمعت كيلا فكل الواقدي متروك» (165) .

وقد وافقه ابن القطان على رأيه في الواقدي .

النموذج الثامن : من البيوع أيضا :

«وذكر عبد الرزاق قال : قال ابن المبارك عن الاوزاعي : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يحل لرجل باع طعاما جزافا قد علم كيلاه حتى يعلم صاحبه» (166) . وهذا منقطع فاحش الانقطاع (167) .

والملاحظ أن التعبير الاصطلاحي في مثل هذا أن يقول : معضل ، أو معلق وهو كثير ما يعبر بفاحش الانقطاع ، وفاحش الإرسال ، وربما أخذ التعبير الأخير عن ابن حزم .

(162) الاحكام النسخة المتممة لنسخة مراكش بالخزانة الملكية ص 183 .

(163) انظر تهذيب التهذيب 5 / 179 .

(164) أي في مسنده ومباني تعريف ابن القطان به في ذكر مصابر عبد الحق .

(165) نفس النسخة من الاحكام ص 253 .

(166) مصنف عبد الرزاق 8 / 131 .

(167) نسخة الخزانة الملكية من الاحكام ص 253 .

النموذج التاسع : من أبواب الطب والأدب وما تبع ذلك .

ذكر كثيرا من الأحاديث في تحريم الغناء من مختلف المصنفات وعللها وهو في هذا متأثر بآبن حزم ويمكن الاقتصار على حديثين من السنن :

(1) «أبو داود عن ابن مسعود قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : أن الغناء ينبت النفاق في القلب» (168) .

إسناده متقطع . وذكره أبو أحمد من حديث عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن حفص العمري عن أبيه عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الغناء ينبت النفاق في القلب .
وعبد الرحمن متروك .

(2) الترمذي عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ذكره قال : لكن تهيت عن صوتين أجمعين فأجرين ، صوت عند مصيبة خمش وجوه ، وشق جيوب ورنه شيطان .

في إسناده محمد بن أبي ليلي ، وهو سين الحفظ لم يحتج به أحد (169) وقد صح التهي عن خمش الوجوه وشق الجيوب ، وعن رفع الصوت عند المصيبة بإسناده آخر (170) .

(168) انظر سنن أبي داود 4 / 282 .

(169) انظر تهذيب التهذيب 9 / 301 .

(170) الأحكام 8 / 17 .

المبحث الرابع

أثر عبد الحق الاشبيلي في ابن القطان الفاسي

أولا : ارتباط كتاب ابن القطان بكتاب عبد الحق :

لا شك أن كتاب ابن القطان، وضع أساسا لتتبع أو هام عبد الحق في كتابه «الأحكام الوسطى» كما يستفاد من عنوانه : «بيان الوهم والايهام الواقعين في كتاب الأحكام» .

وقد كان ابن القطان كغيره من المغاربة متأثرا إلى أبعد حد، بعمل عبد الحق في جمعه لأحاديث الأحكام بالصفة والاسلوب اللذين ألف بهما كتابه . ويتجلى أثر عبد الحق في طائفتين من أهل العلم ، طائفة عامة الفقهاء والمتكلمين وغيرهم، وطائفة المحدثين .

فأثره في الطائفة الأولى يبرزه الاتجاه الجديد للدولة الموحدية، في العمل بالحديث وطرح ما عداه من فروع، كما تقدم استنتاج الأستاذ الحجوي لذلك .

إذ قام عبد الحق بالعمل الذي تبنته الدولة بعده حين أمر يعقوب المنصور الموحدي علماء الحديث في تولته بجمع الأحاديث النبوية من مختلف المصنفات الحديثية وألزم الناس العمل بها كما سيأتي في ترجمة ابن القطان .

وربما كان عمل عبد الحق الفردي أخلد وأرعب من العمل الرسمي للدولة . حيث لم يكتب له البقاء ولا الانتشار بعد انقراض النولة الموحدية .

ويمكن القول أنه لولا السياسة وموقف عبد الحق العدائي من الموحدين لكانوا قد تبنتوا كتابه، أو اتخذوه أساس مشروعهم، نظرا لشموله واستيعابه وكونه وفق في أغلب ما وضعه من عناوين للأبواب والمسائل التي تتطلبها الحياة اليومية للمسلم .

ومهما يكن من أمر فقد عكف المغاربة على كتاب عبد الحق واتخذوه هاديا

ومرشدا وفهرستا وكشفا بالأحاديث النبوية، مع اعتمادهم أحكامه، وتسليمهم
سكوته، حتى بعد خفوت الدعوة إلى طرح الفقه المالكي، وانقراض الدولة
الموحدية كما تقدم، وأما أثره في الطائفة الثانية وهي طائفة طلبة الحديث
والمشتغلين بعلومه فكان لعدة أسباب منها :

أ - التطبيق العملي لقواعد الحديث وأصوله ومصطلحه، بعبارات جديدة
وأسلوب مستحدث، يعتمد الإيجاز والدقة، والتحديد، وهو ما لم يعهده من قبل،
حيث كانت كتب الحديث تعتمد التبسيط من ناحية تتبع الروايات والأسانيد
والإستقصاء ثم الإشارة لما إلى القواعد والأصول اعتمادا على معلوميتها
عندهم، مما يتعذر معه على طالب الحديث التصرف في قواعده إذا لم يكن
متمكنا من الفن.

ب - حشد أقوال أئمة الحديث في موضوع واحد، وتتبعها من المصنفات
المتعددة في «الجرح والتعديل» و«العلل» ووضعها مختصرة مركزة بين يدي
الباحث، مما يتسنى معه لطالب الحديث الإشراف على مختلف الألفاظ والروايات
والإطلاع على ما قيل في الراوي والوقوف من الإسناد على القدر الذي يقيد في
الحديث حكما بالنسبة إلى القبول أو الرد. وهكذا قد يقف الطالب في صفحة
واحدة على أربعة أو خمسة أحاديث محررة مبينة الدرجة موقوفا على مناهج الحكم
فيها.

ج - الفنية التي تناول بها تطبيق القواعد، وعرض الأقوال، وهي تعتمد
على الإشارات البارة والتلميحات الذكية التي تبعث في الطالب نشوة البحث
وتفتح أمامه مجال المقارنة والمراجعة والتتقيب.

د - توقفات في بعض الأحيان عن إصدار حكم على حديث أو رجل، بعد
حكاية القول ومعارضة، مما يحفز الباحث على محاولة إتمام عمله، ومحاولة
الكشف عن سبب توقفه.

هـ - نقله عن كتب غريبة ومصنفات تعتبر نادرة في ذلك الوقت بالنسبة إلى
المغاربة مما حدا ابن القطان إلى عقد باب للتعريف بمصادر.

ولا بعد في أن ابن القطان قد تفتحت مواهبه الأولى في الحديث وعلومه على كتاب عبد الحق، فهو فهرست للآلاف الأحاديث، ومصدر للكلام على مآت الرواة ومدرسة تطبيقية لقواعد الحديث كلها .

فمن كان يريد السير في ركاب الدولة، ويتقن العلم الذي تهتم به وتقرب أهله، لا مناص له من نوافر مراجعة كتاب عبد الحق، والوقوف على دقائقه ونكته وكذلك كان ابن القطان، فالمتبع لكتابه «الوهم والايهام» يجد منه في هذا الباب عجباً، فهو لم يحط بأحاديثه ورواته وأسلوبه ومنهجه وتصرفاته فحسب بل يكاد يكون أحصى كلماته وحروفه، حيث غاص على معانيه، واستخرج من مقاصد مؤلفه وأهدافه ما لعل مؤلفه لم يقصده، مع ترتيب تلك المقاصد والأهداف، وتنظيمها وتبويبها، مما يوحى بأنه كان يحفظه في مقتبل عمره وابتداء طلبه، إذ يتعذر على قارئ كتاب بذلك الأسلوب وتلك الفنية مجرد قراءة، أن يتذكر الأشباه والنظائر، ويجمع بين التمثيلات المتفرقة ويسير صنيع المؤلف، ويتتبع للحرف الزائد في نسخ الكتاب المختلفة على النحو الذي عالج به ابن القطان كتاب عبد الحق، إن لم يكن يستظهره .

على أن هذا لم يمنع من اعتبار كتاب عبد الحق منطلقاً - فقط - لابن القطان ليصول ويجول في الميدان بعد ذلك مستقلاً بأرائه وأحكامه عن عبد الحق بل ومنقداً له ومتحاملاً عليه . والكلام ليس في هذا فهو أمر آخر سيظهر بوضوح عند دراسة كتاب ابن القطان أن شاء الله . وإنما الكلام الآن في أن انطلاق ابن القطان هذا كان أساساً من كتاب عبد الحق ، حتى تأليفه لكتب أخرى غير الوهم والايهام كمحاولته لجمع أحاديث الأحكام الصحيحة وغير ذلك .

ومهما حاول ابن القطان أن يتملص من هذه الحقيقة متأثراً - والله أعلم - بالناحية السياسية فواقع حاله لا يساعد على ذلك ، وسيأتي في الباب الرابع أوجه الإتفاق بينهما حيث لم يسع ابن القطان إلا مساعدة عبد الحق وموافقته على عدد من آرائه وأحكامه، رغم انتقاد من بعدهما لهما في ذلك .

وإذا كانت الدراسة لكتاب ابن القطان ستجلى لنا بعضاً من هذه الحقائق فيكفي الآن اقتطاف فقرات من مقدمة كتابه، تظهر مدى ارتباطه بكتاب عبد

الحق وثنائه عليه، مع ما يستشف من تأثره به في حرارة تعبيره عن الاقبال الذي وقع على كتاب عبد الحق رغم محاولته للعود على ذلك بالابطال .

يقول ابن القطان في مقدمة كتاب «بيان الوهم والإيهام» :

«وبعد، فإن أبا محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي ثم الاشبيلي - رحمه الله - قد خلد في كتابه الذي جمع فيه أحاديث أفعال المكلفين علما نافعا وأجرا قائما، زكى به عمله ونجح فيه سعيه وظهر عليه ما صلح فيه من نيته وصح من طويته، فلذلك شاع الكتاب المذكور، وانتشر، وتلقى بالقبول وحقق له ذلك لجودة تصنيفه وبراعة تأليفه، واقتصاده، وجودة اختياره، فلقد أحسن فيه ما شاء، وأبدع فوق ما أراد، ودل منه على حفظ واتقان وعلم وفهم واطلاع واتساع . فلذلك لا تجد أحدا ينتمي إلى نوع من أنواع العلوم الشرعية، إلا والكتاب المذكور عنده، أو نفسه متعلقة به، قد حداهم حسن تأليفه إلى الاكباب عليه وإيثاره، وخاصة من لا يشارك في طلبه بشيء من علم الحديث، من فقهاء ومتكلمين وأصوليين، حتى لربما جر عليهم جهالات ضرهم بها ... فالكتاب المذكور من حيث حسنه وكثرة ما فيه قد جرا الاعراض عن النظر الصحيح، والترتيب الأولى من تحصيل الشيء من معدنه وأخذه من حيث أخذه هو وغيره، هذا على تقدير سلامته من اختلال نقل، أو اغفال أو خطأ في نظر أهل هذا الشأن ... ولما كان الحال على ما وصفت من احتواء الكتاب المذكور على ما لا يعصم منه أحد، ولا سيما من جمع جمعه وأكثر اكثاره، وكفى بالمرء نبلا أن تعد معانيه .

تجردت لذكر المعثور عليه من ذلك، فذكرته مقيدا به، وممثلا لما لم أعر عليه من نوعه، إذ الإحاطة متعذرة .

وانحصر ذلك في أمرين هما : نقله ونظره .

ثم سرد الأبواب الراجعة إلى نقله والراجعة إلى نظره وقال :

«وباعتبار هذين القسمين من الإوهام والإيهامات سميناه :

كتاب بيان الوهم والإيهام، الواقعين في كتاب الأحكام ...

وقد كنت شرعت في باب أذكر فيه ما ترك ذكره من الأحاديث الصحاح المفيدة أحكاماً لأفعال المكلفين، لست أعني ما ترك من حسن أو ضعيف، فإن هذا قد اعترف هو بالعجز عنه، وهو فوق ما ذكر، بل من قسم الصحيح فرأيت أنه أمراً يكثر ويتعذر الإحاطة به (171) ...

وقد يظن ظان أن كتابنا هذا مقصور الافادة على من له بكتاب أبي محمد عبد الحق اعتناء، فذلك الذي يستفيد منه اصلاح خلل أو تنبيهها على مغفل، وهذا الظن ممن يظنه خطأ، بل لو كان كتابنا هذا قائماً بنفسه، غير مشير إلى كتاب أبي محمد المذكور كان بما فيه من التنبيه على نكت حديثية خلت عنها وعن أمثالها الكتب، وتعريف برجال يعز وجودهم ويتعذر الوقوف على المواضع التي استفدنا أحوالهم منها، وأحاديث أفدنا فوائد في متونها أو في أسانيدها، وعلل نبهنا عليها، وأصبرنا إليها، أفيد كتاب، وأعظم، ثمرة تجتني، ومن له بهذا الشأن اعتناء يعرف، حصة ما قلناه ...

فليس في كتاب أبي محمد عبد الحق حديث إلا وقد وقفت عليه في الموضع الذي نقله منه، بل وفي مواضع لم يرها هو قط، بل لعله ما سمع بها. إلا أحاديث يسيرة جداً لم أقف عليها في مواضعها (172) .

ثانياً : تحليل ابن القطان لمنهج عبد الحق واصطلاحه

تقدم في البحث الثاني من هذا الفصل عند الكلام على منهج عبد الحق في كتابه : أنه نص في مقدمة كتابه على جزء من منهجه، ولم ينص على الجزء الآخر، وإنما استخرج من دراسة كتابه واستقراء تصرفاته، وأن ابن القطان خير من استقرأ تصرفات المؤلف، وأبرز منهجه فيما لم ينص عليه في مقدمته .

(171) سيايحي التعرض لهذا الكتاب في ترجمة ابن القطان ، وأنه كتب منه قسماً مهما .

(172) مقدمة كتاب بيان الوهم والإيهام يبدأ من ورقة 2 من الجزء الأول، وسيايحي تحليل ما يحتاج إلى تحليل من هذه الفقرات في الباب اللاحق بإذن الله

وقد كان عرض منهجه في ذلك المبحث مقيدا بما نص عليه في مقدمته
تحليلا وتمثيلا .

وقد أن عرض نماذج من استقرارات ابن القطان لتصرفات عبد الحق فيما
يخص منهجه في كتابه واصطلاحه في تناول مسائل الفن، وعرض أفكاره فيما
يتعلق بعلوم الحديث بصفة عامة. برهانا على تعمق ابن القطان في كتاب عبد
الحق وتأثره به .

ولعله من المفيد أن تعرض هذه النماذج مجردة على أي تعليق أو تحليل إلا
ما لا بد منه من توضيح غامض، باعتبار أنها من صميم مذهب ابن القطان الذي
سيعرض بتفصيل في موضعه من هذا البحث ان شاء الله . على أنه سيخصص
في الباب الرابع فصل للتعليق بين عبد الحق وابن القطان، ستقع فيه المقارنة بين
رأيهما بعد أن تكون الإحاطة قد تمت بمذهب ابن القطان وعرف مذهب بجلاء
بحول الله .

قال ابن القطان :

(1) «إن من لم يذكر فيهم ابن أبي حاتم جرحا ولا تعديلا، هم مجهولو
أحوال عند عبد الحق بين ذلك عن نفسه في أول كتابه، وسواء كان من لم يذكر
فيه الجرح والتعديل ممن لم يرو عنه إلا واحد أو ممن روى عنه جماعة، ورأى أبو
محمد أن من روى عنه جماعة يقبل، وعلى ذلك بين نظره وبه عمل في كتابه، فاما
من لم يرو عنه الا واحد أو لم يعرف فيه جرح ولا تعديل، فهو لا يقبلهم ولا يحتج
بهم» (173) .

(2) «ذكر - أي عبد الحق - من طريق البزار من حديث شريك بن عبد الله
عن أبي ستان عن أبي الهذيل عن خباب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «إن
بني اسرائيل لما ضلوا قصوا قال البزار في هذا الإسناد : إسناده حسن، قال
أبو محمد : وليس مما يحتج به» (174) . كذا قال : ولم يبين موضع علقته، ورأيت لما

(173) الوهم والإيهام 2/ 173 باب ذكر أحاديث ضعفها وهي صحيحة أو حسنة وما أعطاها به ليس بعلّة .

(174) الأحكام 28/1 .

ذكره في كتابه الكبير قال بعده : ابن أبي الهذيل اسمه عبد الله، وأبو سنان اسمه ضرار بن مرة، فهذا منه تصريح بأن الذي لأجله لا يحتج به عنده هو شريك، فإنه قد كان يظن أنه لم يعرف ابن أبي الهذيل وأبا سنان، ولذلك تبرأ في عهده بذكرهما . فإذا عرفهما فقد عرف أحكامهما فإنها عند المحدثين بينة أعني انهما ثقتان ... فاذن لم يبق من يتعين النظر في أمره عنده إلا شريك بن عبد الله القاضي، وأخباره أكثر من أن يعرض لها، وجملة أمره أنه صدوق ولي القضاء فتغير محفوظه، فمن سمع منه قبل ذلك فحديثه صحيح، وهذا الحديث يرويه عنه أبو أحمد الزبيدي ولا أدري متى سمع منه، فهذه العلة المانعة من تصحيح هذا الخبر، وقد ذكر أبو محمد في الأشربة حديث أشربوا في الظروف ولا تسكروا من رواية شريك، ثم قال : وشريك لا يحتج به ويدلس أيضاً، وذكر حديث من لبس ثوب شهرة في الدنيا من عند أبي داود ثم قال : في إسناده مهاجر الشامسي وقبله في الإسناد شريك عن عثمان بن أبي زرة . وهذا منه أيضاً من لشريك، فإن عثمان ابن أبي زرة هو عثمان بن المغيرة أبو المغيرة أحد ثقات الكوفيين .

وهذا الذي عمل به في هذه الأحاديث من كونه لم يصحح ما هو من رواية شريك لا أقوال ضعفها، وإنما أقول لم يصححها هو الصواب، فهي حسنة» (175).

(3) «هو قد يعلل الأحاديث بأن تروى تارة متصلة وتارة مرسل» (176) .

(4) وذكر من طريق البزار من حديث أبي بكر رجل من ولد عبد الله بن عمر ابن الخطاب عن نافع عن ابن عمر في قصة الذي سلم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول ... وأبو بكر - فيما أعلم - هو ابن عمر بن عبد الله بن عمر، روى عنه مالك وغيره، وهو لا بأس به . ولكن حديث مسلم أصح، لأنه من رواية الضحاك بن عثمان عن نافع عن ابن عمر، والضحاك أوثق من أبي بكر، ولعله كان ذلك في موطنين (177) هذا نص ما ذكر، وهو تصحيح منه للخبر نطقاً لا بالسكوت

(175) الوهم والإيهام 1 / 208 باب ذكر أحاديث عللها ولم يبين من أسانيدنا مواضع العلل .

(176) نفس المصدر . 12 / 174 .

(177) الأحكام 1 / 44/43 .

أمراته ثلاثاً جميعاً . الحديث . قال بإثره : رواه مخزومة بن بكير عن أبيه ولم يسمع منه . إنما كان يحدث من كتاب أبيه .

فأبو محمد أحد القائلين بأنه لم يسمع من أبيه ... (179) .

(6) ذكر عبد الحق من عند أبي داود من طريق حرام بن حكيم في غسل الأنثيين من المذي ثم قال : لا يصح غسل الأنثيين وليس يحتج في هذا الإسناد بذلك (180) .

ومعقب ابن القطان : «كذا قال، وهو كذلك، ولكن بقي عليه أن يبين منه موضع العلة . وهو الجهل بحال حرام بن حكيم الدمشقي، وهو حرام بالراء بعد الحاء المفتوحة ...

وإذا جعلت حراماً هذا موضع علة الخبر على ما أراه، فإن كان ذلك أيضاً معنى أبي محمد، فقد ناقض فيه، وذلك أنه لا يزال يقبل أحاديث المساتير الذين يروي عن أحدهم أكثر من واحد . وحرام هذا يروي عنه العلاء بن الحارث وزيد بن واقد وعبد الله بن العلاء ويروي هو عن أبي هريرة وعن عمه عبد الله بن سعد ...

وقد تبين المقصود وهو علة الخبر . ولما ذكر أبو محمد في باب الحيض حديث حرام هذا عن عمه، فما يحل للرجل من أمراته وهي حائض قال بعد : حرام ضعيف . ولا أدري من أين جاءه تضعيفه، وإنما هو مجهول الحال (181) .

(7) «حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل بعض أزواجه ثم يصلي ولا يتوضأ قال بإثره : قال أبو عيسى : ليس يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب شيء ففي اقتناعه بقول أبي عيسى، تضعيف له» (182) .

(8) «وذكر من طريق البزار عن العباس بن عبد المطلب قال : كانوا يدخلون على النبي صلى الله عليه وسلم ولم يستاكوا فقال مالكم تدخلون علي قلحا . ثم

(179) نفس المصدر 1 / 88 باب ذكر أحاديث أوردها على أنها متصلة وهي منقطعة أو مشكوك في اتصالها
(180) الأحكام 1 / 47 .

(181) الوهم والابتهام 1 / 210 باب ذكر أحاديث أعلاها ولم يبين من أسانيدنا مواضع العلل .

(182) الوهم والابتهام 2 / 216 .

قال : بإثره : يرويه من حديث سليمان بن كران بالراء الخفيفة والنون وهو بصرى مشكور لا بأس به . انتهى كلامه . وهو يومه صحته من حيث لم يضع فيه نظرا ... (183) .

(9) «وذكر من طريق الترمذي عن أبي هريرة، من رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بشعب فيه عيئة من ماء عذب فأعجبه . الحديث في فضل الجهاد .

وسكت عنه، وأراه إنما تسامح فيه لأنه في فضائل الأعمال . والا فهو حديث إنما يرويه هشام بن سعد عن ابن أبي هلال عن ابن أبي ذباب، عن أبي هريرة، والترمذي إنما قال فيه : حسن، وهو كذلك حسن لا صحيح، فإن هشام بن سعد يضعف . وقد أكثر عليه أبو محمد أكثرا ينبغي أن نقفك عليه هنا لتعلم مذهبه فيه، وحال الرجل لما يأتي من أحاديثه بعد أن نذكر ما عمل فيه مثل عمله في هذا الحديث من تصحيح أو تسامح .

ذكر من عند الترمذي حديث : أن من أكبر الكبائر الشرك بالله وعقوق الوالدين واليمين الغموس، وسكت عنه ولم يبين أنه من رواية هشام بن سعد .

ونذكر من طريق البزار حديث أبي سعيد في أن عيون قريش الآن بصحنان ومر الظهران الحديث بطوله . وسكت عنه، وهو أيضا كذلك من روايته ولم يبين ذلك .

ونذكر من طريق أبي داود حديث سم يوما واستغفر الله، لوأطيء زوجته في رمضان، ولم يبين أنه من رواية هشام، إلا أنه قال : طريق مسلم أصح وأشهر، وإنما يصح القضاء مرسلًا .

ونذكر في رجم الزاني قوله : إنك قد قلتها أربع مرات، فيمن قال بثلاثة . الحديث وسكت عنه ولم يبين أنه من رواية هشام بن سعد (184) .

(183) نفس المصدر 2 / 123 باب التي اتبعها كلاما يقضي ظاهره بتصحيحها وليست بصحيحة .
(184) الأحكام 1 / 63 .

ثم تابع ابن القطان سرد الأحاديث التي سكت عنها عبد الحق وهي من رواية هشام بن سعد، وهي كثيرة، وقال: «ونذكر حديث ليس في الماشية قطع إلا فيما أواه المراح، من رواية هشام بن سعد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، هكذا مبرزاً، واتبعه قول أبي عمر بن عبد البر بتصحيح حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده إذا كان الراوي عنه ثقة. فكان هذا كالتوثيق لهشام بن سعد وتصحيح الحديث المذكور وإن كان من روايته (185).

فهذا ما صحح من الأحاديث ولم يبين أنها من رواية هشام.

فأما ما حمل به عليه وضعف من روايته. فحديث ابن عباس في صفة الوضوء، الذي فيه: فرش على رجله اليمنى وفيها التعل، من طريق أبي داود. أتبعه أن قال: في إسناده هشام بن سعد، وهو ضعيف عندهم، ضعفه يحيى ابن معين ويحيى بن سعيد والنسائي وابن حنبل وأبو حاتم وأبو زرعة، كلهم ضعفه، أو قال فيه كلاماً معناه التضعيف. ذكر ذلك ابن أبي حاتم وابن عدي (186).

وقال في الجمع بين الصلاتين: هشام بن سعد ضعيف، ضعفه أحمد بن حنبل وابن معين وأبو حاتم، وأبو زرعة، ويحيى بن سعد، وكان لا يحدث عنه، وضعفه النسائي أيضاً. قال: ولم أرفقه أحسن من قول البزار: لم أر أحداً توقف عن حديثه ولا أعله بعله توجب التوقف عنه ...» (187).

وهكذا تابع ابن القطان سرد الأحاديث التي ضعف فيها عبد الحق هشام ابن سعد وهي كثيرة أيضاً.

(10) وذكر من طريق مسلم حديث أبي مالك الأشعري: الطهور شطر الإيمان. ولم يعرض له بشيء، واكتفى بأنه من كتاب مسلم، وإسناده منقطع» (188)

(185) الوهم والإيهام 2/ 175 باب ذكر أحاديث ضعفها وهي صحيحة أو حسنة وما أعلاها به ليست بعله

(186) الأحكام لعبد الحق 1/ 70.

(187) الوهم والإيهام 2/ 48 باب ذكر أحاديث سكت عنها مصححاً لها وليست بصحيحة.

(188) نفس المصدر 1/ 89 باب المتصلة وهي منقطعة.

(11) «لما ذكر أحاديث ثوبان وحذيفة وأبي هريرة وأسما بنت يزيد وغيرهم عند أبي داود والنسائي، في منع النساء من التحلي بالذهب قال: والصحيح الإباحة فكان هذا تضعيفاً منه لأحاديث المنع» (189).

(12) «فأما حديث من زار قبري وجبت له شفاعتي، فإنه سكت عنه وفي إسناده العمري وموسى بن هلال، ولم يعرض لواحد منهما، ولكن لا أراه صحيحه لكن تسامح فيه لأنه من رغائب الأعمال» (190).

(13) ذكر عبد الحق في نوم الجنب: حديث ابن عمر: يغسل ذكره ويتوضأ وضوءه للصلاة. من عند ابن عبد البر، واعتبر ابن القطان ذلك أبعاداً انتجاعاً حيث إن الحديث في مسند البزار من ثلاثة طرق. والبزار أقدم من ابن عبد البر وأصل في نظره ثم اعتذر لعبد الحق بأنه سار على منهجه في هذا حيث قال:

«فإن قيل: الذي احتاج هو فيه إلى التناول إلى أبي عمر فيه: الأمر بغسل الذكر، وليس ذلك في حديث البزار، قلنا: هو إنما ساق الحديث لكان زيادة الوضوء للصلاة، فأما الأمر بغسل الذكر فقد أورده من كتاب مسلم مع الأمر بالوضوء، مجملاً غير مبين، فاعلم ذلك» (191).

(14) قال: «وهو معرض فيما يورد من مسلم أو البخاري عن النظر في الأسانيد، وقد علم أن فيهما أحاديث منقطعة، ويظن أنها تخطئه، فيقع فيها ولا يشعر» (192).

(15) وقال: «وإن كان لم يرو عن أحد إلا واحد، أو لم يعلم روى عنه إلا واحد، فهو لا يتجاسر أن يقول لأحدهم مجهول، بل تراه يقول: في إسناده فلان، ولم يرو عنه إلا فلان، أو لا يعلم روى عنه إلا فلان، فهو عنده لا يقول في أحد مجهول إلا بنقل عن أحد قاله، كأنه مذهب، حتى إنه لما ذكر حديث:

(189) الوهم والابهام 89/1 باب المتصلة وهي منقطعة.

(190) الوهم والابهام المصححة بسكوت وليست بصحيحة 22

(191) نفس المصدر 83/1 باب ذكر أحاديث أئمة النجعة في إيرادها ومتناولها أقرب أو أشهر.

(192) نفس المصدر 125/1 باب المتصلة وهي منقطعة ..

المسلمون شركاء في ثلاث الماء والكلا والنار، أتبعه أن قال : حبان بن يزيد الشرعي لا أعلم، روى عنه إلا حريز بن عثمان، وقد قيل أنه مجهول⁽¹⁹³⁾، وربما يأتي تناول بعض ما تقدم من أحاديث وكلام لابن القطان بالتهب بحث من نواحي أخرى عند بحث كتاب ابن القطان إن شاء الله.

(16) تقدم عند الكلام على منهج عبد الحق. أنه لا يذكر السند أو قطعة منه إلا لغرض التعليل - غالبا - أو التصحيح إذا كان سيناقش المثل. وأنه أحيانا يذكر تلك القطعة وتكون محتملة للتصحيح والتعليل ولا يتحدث عنها بشيء مما يوقع قارئ كتابه في حيرة، وأن ابن القطان نفسه الذي أحاط بكتابه ومنهجه سلك إزاء هذا التصرف من عبد الحق مسلكين متناقضين. أن الآن ايضاحهما.

المسلك الأول :

أخذه من نص عبد الحق في مقدمة كتابه مضافا إليه بعض الجزئيات من تصرفه. فاعتمد ما يوحي به ظاهر كلام عبد الحق المتقدم من أنه يسكت عن الحديث الصحيح. أي سواء اقتصر على ذكر الكتاب أو الصحابي أو ذكر السند أو قطعة منه ما دام لم يعد على المذكور بتعليل. وقد عقد ابن القطان «باب ذكر أحاديث سككت عنها، وقد ذكر أسانيدها أو قطعا منها ولم يبين من أمرها شيئا». صدره بقوله :

«هذا الباب نذكر فيه أحاديث يتوهم من رآه ساكتا عنها أنها عنده صحيحة ويحتمل أن يكون لما ذكر من أسانيدها ما ذكر، قد تبرأ من عهدتها. وقد كان ذلك منه في جملة أحاديث مر ذكرها في باب الأحاديث التي لم يبين عللها ذكرها بقطع من أسانيدها معتمدا على ما قدم في أحد روايتها أو لأن من يذكر فيها مشهورا بالضعف، فلم يتوهم بسكوته عن إعلالها تصحيحه إياها.

ومرت له أيضا أحاديث ذكرها بقطع من أسانيدها في «باب ما أعل من الأحاديث برجال وترك دونهم أو فوقهم من هو مثلهم أو أضعف منهم».

(193) الوهم والايهام 2 / 225 تصدير باب ذكر رجال لم يعرف بهم .

فأما هذه التي نذكر الآن فإن تصحيحه متوهم فيها فنعتمد بيان أمرها إن شاء الله تعالى. وقد قلنا ونقول الآن : إنه حين بين اصطلاحه فيما يسكت عنه لم يفرق بين ما ذكر فيه الصحابي فقط، وبين ما ذكر فيه بعض رواته ممن دون الصحابة بل ظاهر أمره أنه يحكم على الجميع (بالصحة ما دام قد سكت عن الحديث ولم ينبه على أحد رواته ومن تقدم) له التنبيه على أنه ضعيف أو مجهول فإنه حينئذ يعد إبرازه إياه بمثابة قوله : في إسناده قلان، وعلى أنا قد وجدناه يذكر في بعض الأحاديث من دون الصحابة ممن لا شك في ثقته، كما فعل في حديث قتل كعب بن الأشرف، فإنه جاء به من عند مسلم واقتطع إسناده من عند سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال : سمعت جابرا. وفي أحاديث قد مر ذكرها في باب النقص من الأسانيد قد وجدناه يقول : في بعض الأحاديث في إسناده فلان ويكون فلان المذكور ثقة لا نظر فيه كما قد جرى له في مرسل الحسن البصري في طلاق المريض حين قال في إسناده سهل ابن أبي الصلت السراج. وقد بينا أمره في باب الأحاديث التي لم يفتها بسوى الإرسال، وكما فعل في حديث : من لبس ثوب شهرة في الدنيا فإنه اتبعه أن قال في إسناده شريك عن عثمان بن أبي زرة، وهذا يوهم ضعفا في عثمان بن أبي زرة، وهو عثمان بن المغيرة، وما به ضعف بل هو أحد الثقات (194).

المسلك الثاني :

أن عبد الحق لا يبرز قطعة من الإسناد أو رجلا من الصحابي إلا وقصده أن يدل الحديث بذلك الذي أبرز، سواء نص على تضعيف من أبرز أو لم ينص، لأن الحديث الصحيح عنده الذي يسكت عنه هو الذي يقتصر فيه على ذكر الصحابي.

وعلى هذا الأساس عامله ابن القطان في تعقباته على الأحاديث التي يبرز قطعة من إسناده ويسكت عنها.

فقد ذكر عبد الحق من عند أبي داود : «حديث ابن عباس استثنوا مرتين الحديث».

(194) بيان الوهم والإيهام 96 / 2 .

واقطع من إسناده قطعة هي : « هي : عن قارظ عن أبي غطفان عن ابن عباس واتباع ذلك قوله : « قارظ هو ابن أبي شيبه ولا بأس به والصحيح ما تقدم من الأمر بالوتر في الاستئثار » (195). فعقب ابن القطان : « وحكمه علي قارض بن أبي شيبه بأنه لا بأس به وعلى الحديث بالضعف. يعين لتضعيفه أبا غطفان لإبرازه إياه » (196).

وعند كلام عبد الحق على طرق حديث «الأذن من الرأس» وتعليقها (197) قال ابن القطان : « أما حديث أبي أمامة فإنه لم يذكر له علة غير أنه أبرز من إسناده شهراً » (198) أي ابن حوشب. فاعتبر مجرد إبراز الرجل في السند تعليلاً للحديث.

وما تقدم مثال من عشرات الأمثلة يعتبر ابن القطان فيها أن إبراز عبد الحق للرجل في الإسناد هو تعليل به، سواء تقدم له ذكره أو لم يتقدم، وحتى على فرض أنه جرح الرجل مرة ثم أبرزه في حديث آخر، فإن ذلك بالنظر إلى آلاف الأحاديث ومئات الرجال المذكورين في كتابه، يعتبر غير ذي فائدة عملية، إذ يصعب على القارئ أن يتذكر إن كان هذا الرجل قد تقدم له ذكر أو لا ؟ ولذلك صار ابن القطان في هذا المسلك الثاني المناقض للأول على نهج واحد، وهو أنه مهما أبرز الرجل إلا وقد عينه للنظر فيه وتبرأ من عهده. وكان ابن القطان استشعر سؤالا يقول : كيف تدعي هذا وهو لم يفرق فيما يسكت عنه بين ما ذكر فيه الصحابي فقط، وبين ما ذكر فيه قطعة من إسناده ؟ فأجاب عن ذلك بما يلي :

قال عبد الحق : « وذكر الدارقطني من حديث عثمان : توضأ ثلاثاً ثم قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من توضأ هكذا، الحديث هذا يرويه البيهقي عن عثمان » (199) فعقب ابن القطان في : « باب ذكر أحاديث أعطاها برجال وفيها من هو مثلهم أو أضعف أو مجهول لا يعرف » : « فلقاتل أن يقول : ومن لنا بأنه علل الحديث بهذا القول حتى ندخله في هذا الباب، فأقول : قد تبين

(195) الأحكام 1 / 63 .

(196) الوهم والإيهام 2 / 175 .

(197) الأحكام 1 / 67 .

(198) الوهم والإيهام 2 / 213 .

(199) الأحكام 1 / 77 .

مذهبه في البيلماني في غير هذا الحديث» ثم سرد لأحاديث التي ضعف عبد الحق فيها البيلماني⁽²⁰⁰⁾.

ثالثا : إحاطة ابن القطان بمصادر عبد الحق :

تقدم قريبا قول ابن القطان في مقدمة كتابه :

«فليس في كتاب أبي محمد عبد الحق حديث إلا وقفت على الموضع الذي نقله منه... إلا أحاديث يسيرة جدا لم أقف عليها في موضعها».

والواقع أن مصادر عبد الحق كثيرة، سواء التي نقل منها الأحاديث أو التي نقل منها التحليل والكلام في الرجال، أو التي نقل منها شرح بعض المفردات اللغوية، وغير ذلك.

إلا أن منها ما نقل منه مباشرة، وما نقل عنه بواسطة، كما أن العلماء الذين نقل كلامهم منهم من لهم مؤلفات مشهورة النسبة إليهم، ومنهم من ليس لهم كتب معروفة، كسفيان الثوري وسفيان بن عيينة واسماعيل بن علقمة.

وقد تصرف عبد الحق في عزوه الكلام إلى من نقل عنهم تصرفات متباينة فتارة يصرح بالواسطة التي نقل بها، وتارة لا يصرح، وتارة يسمى الكتاب المنقول منه وتارة لا يسميه.

وقد عقد ابن القطان في آخر كتابه بابا طريفا عرف فيه بالمؤلفين الذين نقل عنهم عبد الحق، ومنهج في النقل عنهم.

ولهذا الباب أهمية لا تنكر، فرغم أن هؤلاء الذين ذكرهم ابن القطان مترجمون في أغلب المصادر الموجودة والمتيسرة، فإنه تبقى لترجمة ابن القطان أهميتها، في عدة نواح، منها :

أ - الدلالة على تعمقه في كتاب عبد الحق، وخدمته له، وإحاطته به من سائر نواحيه.

(200) الوهم والإيهام 1/ 159 .

ب - أنه اعتمد الجرح والتعديل في ترجمتهم. أي تقويمهم في الناحية الحديثية بصفة خاصة. وذلك أدخل في كتاب عبد الحق، والصق بموضوع البحث.

ج - أن كلامه يعتبر أصلاً للذهبي وابن حجر، في كثير مما قوما به هؤلاء الذين عرف بهم ابن القطان.

ولاهمية هذا الباب نقله الذهبي في اختصاره لكتاب ابن القطان. وهو الآتي الحديث عنه. رغم إجحافه أو إجحاف الناسخ لكتابه في غيره مما اختصره.

لذلك فإنه يحسن نقل هذا الباب بتمامه تكميلاً لفائدة البحث. مع التعليق بالهامش على ما يحتاج إلى تعليق.

إلا أنه تنبغي الإشارة إلى نقطتين :

الأولى : أن ابن القطان قد أدخل ببعض مصادر عبد الحق، وسيقع استدراكها عليه بعد تمام نصه.

الثانية : أن النسخة الوحيدة الموجودة من الجزء الثاني من كتاب ابن القطان هي نسخة دار الكتب المصرية التي صورتها كاملة، وبآخر صفحات الجزء الثاني بياض سيأتي الحديث عنه بتفصيل فيما بعد. وقد حاولت إكمال بعض النقص من اختصار الذهبي، وما لم يمكن تنميته سيترك بياضاً ويشار إليه بالهامش.

قال ابن القطان :

«باب ذكر المصنفين الذين أخرج عنهم في كتابه ما أخرج من حديث أو تحليل أو جرح أو تعديل.

إعلم أنه ليس كل من يطالع كتابه، ويتعرف منه ما روى، يعرف كل من يعزو إليه ما يذكر من جميع ما فيه، وإن اتفق لبعضهم أن يعرف المشاهير منهم، كمالك والبخاري، فإنه ربما لا يعرف ابن سنجر، ولا أبا سعيد الماليني وأشباههما ممن لا يعرفه إلا خواص أهل العلم بهذا الشأن. فلهذا المعنى عقدنا هذا الباب نذكر فيه جميع من أخرج عنه من المصنفين، لنخلص به من يقرأ كتابه من هجة الجهل

بمن يعزو إليه الحديث، ولم تقصد ذكر أخبارهم، لأن ذلك لو قصصناه طال، فإن منهم من كثرت أخباره بحسب عظم قدره كمالك والبخاري مثلاً⁽²⁰¹⁾ بلافا، فاقصرنا على ذكر الاسم والكنية والبلد، والنسبة⁽²⁰²⁾ الحال وربما لا يتفق لنا كل هذا في أحاد منهم وربما يكون أشهرهم وأعظمهم قدراً، أقلهم حظاً من كلامنا فيه، وتعريفنا به، لاستغنائه عن ذلك، ولتعذر ذكر الواجب من أخباره، وبالعكس. إن الذي نطيل فيه بعض الإطالة هو الذي احتاج من ذلك إلى ما لم يحتج إليه الآخر.

ولم نذكرهم على الحروف كما العادة في كتب الرجال، لقلة عددهم، ولا بحسب سبقهم إلى التصنيف وتقدم بعضهم على بعض في ذلك، لأن ذلك ربما لا يتحصل كما ينبغي وإنما المتحصل منه أن أول من صنف بالبلد الفلاني فلان وبالبلد الفلاني فلان، وهذا لا معنى لذكرنا إياهم بحسبه، فرأينا لهذا أن نذكرهم بحسب أزمانهم، فلا تنكرون ابتداءنا بمن غيره أولى بالتقديم منه والله ولي التوفيق.

أبو محمد بن إسحاق بن يسار مولى قيس بن مخرمة، هو صاحب المفازي. رأى أنس بن مالك، والمتحصل من أمره الثقة والحفظ، ولا سيما للسير، ولم يصح عليه قاذح، وتوفي ببغداد سنة إحدى وخمسين ومائة⁽²⁰³⁾.

أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق بن عدي الثوري، ثور مناة. ويقال: ثور تميم، والحسن بن صالح بن حي الفقيه، ثوري أيضاً ولكن إلى ثور حمدان. فأما أبو يعلى منذر الثوري فعم ثور مناة، وقيل فيه من ثور حمدان⁽²⁰⁴⁾. ولد سفيان رحمه الله في خلافة سليمان بن عبد الملك سنة ست وتسعين، ومات سنة إحدى وستين ومائة بالبصرة، وهو أحد الأئمة في الفقه والحديث. وأحد المقدمين في الزهد والورع رضي الله عنه.

(201) بياض مقدار كلمة.

(202) بياض مقدار أربعة سطر.

(203) استقرأ ابن القطان تصريفات عبد الحق فيما يخص ابن إسحاق وتوثيقه مرة وتضعيفه أخرى، وقد

لخص هنا رأيه فيه.

(204) ليس للرجلين ذكر في كتاب عبد الحق، وهو استطرده من ابن القطان لبيان التشابه من الأسماء.

أبو سلمة حماد بن سلمة بن دينار الربيعي مولى بني ربيعة بن مالك بن حنظلة ويقال مولى تميم، ويقال مولى قریش، وهو ابن أخت حميد الطويل أجد الأثبات في الحديث، ومتحقق بالفقه، ومن أصحاب العربية الأول. وكانت وفاته سنة سبع وتسعين ومائة (205).

مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي إمام الفقهاء والمحدثين، المبرز في علمهم، ذو الفضل والعقل والحكمة، توفي سنة تسع وسبعين ومائة بالمدينة وقد بلغ من السنين ستا وثمانين سنة.

أبو بشر اسماعيل بن إبراهيم بن سبه من مقسم الأسدي أسد خزيمه مولاهم وهو المعروف بابن علية، وهي أمه، بصري ثقة، إمام في الفقه والحديث، قال ابن حنبل وابن معين وأبو حاتم مات سنة ثلاث وتسعين ومائة. قال البخاري: وولد سنة عشر ومائة.

أبو سفيان وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي بن فرس الرواسي. أصله من نيسابور، وهو أحد الأئمة في الحديث. مات سنة سبع وتسعين ومائة في رجوعه من الحج بقيد (206).

أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي المصري، صاحب مالك فقيه محدث إمام فيهما، توفي سنة سبع وتسعين ومائة (207).

أبو محمد سفيان بن عيينة بن عمران الهلالي مولى بني عبد الله بن ربيعة ابن هلال كوفي الأصل مكّي الدار، وكان بنو عيينة عشرة، حدث منهم خمسة وهم سفيان، ومحمد، وأدم، وعمران، وإبراهيم، وكلهم خزر (208) وسفيان أمام أهل

(205) يياض وله مصنف في الحديث أنظر الرسالة المستطرفة ص 40 .

(206) له مصنف في الحديث معروف بمصنف وكيع . المستطرفة 40 .

(207) له كتاب الجامع في الحديث وقد طبع الموجود منه بالمعهد الفرنسي بالقاهرة . 1948 / 1989 .

ويعتبر من النواذر رغم طبعه وقد وقفت عليه بالفرانة الملكية . وانظر بروكلمان 3 / 155 وكتاب « المسند » ويوجد مخطوطا بظاهرية دمشق .

(208) أي في عينه حول .

الحديث. ولد سنة سبع ومائة ومات أول يوم من رجب سنة ثمان وتسعين ومائة (209). أبو داود سليمان بن داود الطيالسي مولى قریش أصله فارسي سكن البصرة يقال : إنه كان يحفظ ثلاثين ألف حديث. وروي أنه قال : كتبت عن شعبة ستة آلاف وسبع مائة. وشرب البلاذر للحفظ فتجذم به. والذي يقال في أوهامه، إنما هو قليل في جنب كثير محفوظه، وهو ثقة لا شك فيه. وقال البخاري عن ابن المنثي : مات سنة ثلاث ومائتين (210).

أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع اليماني أخو عبد الوهاب بن همام، من أهل الحديث والفقه، ثقة. قال البخاري : مات سنة إحدى عشرة ومائتين (211).

أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادي، من أهل الفقه والحديث (212) بطرسوس. وخرج إلى مكة فسكنها سنة أربع وعشرين (213).

أبو جعفر محمد بن الصباح البزاز بزازين، البغدادي المعروف بالنولابي صاحب حديث ويسير فقه، ثقة، مات سنة سبع وعشرين ومائتين (214).

أسد بن موسى المعروف بأسد السنة، يقال : إنه كان أمويًا وكان يكتم ذلك. هو أسد بن موسى بن إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك. يروي عن حماد بن سلمة وحماد بن زيد ونحوهما، ولا أذكر ميقات وفاته، قال أبو العرب : قال أبو الحسن يعني الكوفي : أسد بن موسى، ثقة.

(209) ولم تشتهر له كتب انظر تذكرة الحفاظ 1 / 262 .

(210) له مسند طبع ببيد آباد بالهند سنة 1321 هـ .

(211) له المسند في الحديث وقد طبع في 11 مجلدا بالهند بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي في سنة 1390 .

(212) بياض .

(213) بياض توفي سنة 224 وكان ثقة في الحديث ومصنفاته هي : الأموال وغريب الحديث وهو الذي ينقل منه عبد الحق بكثرة . والفقه .

(214) له كتاب الاسماء والكنى مطبوع بالهند .

في ترتيب ثقات العجلي للحافظ الهيثمي ص 62 رقم 76 : ثقة وكان صاحب سنة، ولا أدري لماذا نقل ابن القطان كلام العجلي بواسطة أبي العرب مع أنه وقف على ثقات العجلي وينقل منه بكثرة ؟

أبو عثمان سعيد بن منصور الخراساني، يقال : إنه من الطالقان، سكن مكة ويقال إنه جوزجاني، وهو ممن سمع من مالك بن أنس، وهو أحد الاثبات. قال البخاري مات سنة تسع وعشرين ومائتين، أو نحوهما (215).

أبو بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي، وإبراهيم بن عثمان هو أبو شيبة الواسطي، كوفي حافظ مقدم في ذلك، وأخوه عثمان حافظ ثقة. وأخوهما القاسم ضعيف، توفي أبو بكر سنة خمس وثلاثين ومائتين (216).

أبو مروان عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون بن جاهمة بن عباس ابن مرداس السبلي، سكن قرطبة، وأصله من البيرة، متحقق بحفظ مذهب مالك ونصرته والذب عنه، لقي الكبار من أصحابه، ولم يهد في الحديث لرشد، ولا حصل منه على شيخ مفلح، وقد اتهموه في سماعه من أسد بن موسى، وادعى هو الإجازة. ويقال إن أسدا أنكر أن يكون أجازته، ووفاته سنة ثمان وثلاثين ومائتين (217).

ث/ أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنطلي المعروف بابن راهوية

(215) له كتاب « السنن » وينقل عنه عبد الحق بواسطة ابن حزم كما ذكر ابن القطان في مكان آخر .
(216) له « المسند » و« المصنف » وقد تم طبع المصنف مؤخراً بالهند . وله كتاب آخر اسمه : شريعة المقاري نقل منه عبد الحق حديث ابن عباس في قراءة النبي صلى الله عليه وسلم في فجر الجمعة . انظر الأحكام 2 / 148 .

(217) له مؤلفات كثيرة . منها الواضحة والجامع . وقد استوعبت ترجمته ومؤلفاته في البحث الذي نشرته عنه بمجلة دار الحديث الحسنية العدد الأول سنة 1399 .

وقد ذكر ابن القطان في مكان آخر أن عبد الحق لم يركبته وإنما نقل عنه بواسطة ابن حزم .

قيل له ذلك لأن أباه ولد في الطريق، وهو أحد الأئمة في الفقه والحديث توفي سنة ثمان وثلاثين ومائتين، وهو ابن سبع وسبعين سنة (218).

أبو السري هناد بن السري بن مصعب الدارمي الوراق (219). شيخ مسلم وأبي داود. ولا أذكر ميقات وفاته (220).

أبو محمد عبد بن حميد الكشي وكش بفتح الكاف قرية بالجبل على ثلاثة فراسخ من جرجان (221) يقال : إن اسمه عبد الحميد. وعبد لقب له. وزعموا : أن ما اتبع البخاري في جامعه حديث ابن عمر في حنين الجذع. من قوله : وزاد عبد الحميد أنه عبد بن حميد (222) ولم يقع له ذكر عند البخاري في غير هذا الموضع. فأما مسلم فأكثر عنه، وهو يروي كثيرا عن عبد الرزاق ويعقوب بن إبراهيم بن سعد، وأبي عاصم وعثمان بن عمرو، له كتاب المسند وكتاب التفسير وغيرهما، يرويها عنه إبراهيم بن خزيمة بالزاي، وهو الشاش ذكر ذلك الدارقطني في كتاب «المؤلف والمختلف»، ولا أذكر ميقات وفاته (223).

أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن الأحنف الجعفي البخاري، مولى سعيد بن جعفر والي خراسان. إمام أهل الحديث، نو الدين والفضل والزهد والورع. أخباره أكثر من أن يتعرض لها، ولد يوم الجمعة بعد الصلاة لثنتي عشرة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة. ومات يوم الفطر سنة ست وخمسين ومائتين.

(218) له «مسند» قال بروكلمان في 1/ 157 يوجد الجزء الرابع منه في القاهرة أول 1 : 305 ثاني 1 : 146. وقد ذكر ابن القطان أن عبد الحق لم يره أيضا وإنما ينقل منه بواسطة ابن حزم

(219) بياض.

(220) قال الذهبي في اختصاره ت 243.

(221) علق الذهبي في اختصاره لكتاب ابن القطان على قوله هذا بقوله : قلت : هذا وهم. فهو من كس مهمة. مدينة بما وراء النهر.

(222) انظر صحيح البخاري بهامش فتح الباري 6/ 444 بولاق. قال الحافظ بن حجر عند قول البخاري قال عبد الحميد : «عبد الحميد هذا لم أر من ترجم له من رجال البخاري إلا أن المزني ومن تبعه جزموا بأنه ^{هو} عبد بن حميد الحافظ المشهور. وقالوا كان اسمه عبد الحميد. وإنما قيل له عبد بغير إضافة تخفيفا. وقد راجعت الموجود من مسنده وتفسيره فلم أر هذا الحديث فيه».

(223) قال الذهبي في الاختصار : قلت : توفي سنة 249 هـ. وعن مسنده أنظر بروكلمان 3/ 157 وتوجد بخرانة القرويين نسخة منه.

محمد بن سنجر الجرجاني نزيل مصر أحد الأثبات الكثيرين. توفي سنة ثمان وخمسين ومائتين (224).

أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري إمام. توفي سنة إحدى وستين ومائتين.

أبو إبراهيم اسماعيل بن يحيى بن عمرو بن مسلم المزني صاحب الشافعي إمام في الفقه من ساكني مصر، وبها توفي سنة أربع وستين ومائتين وسنة سبع وثمانون.

عباس بن محمد الدوري صاحب ابن معين. والدور موضع ببغداد، وسر من رأى أيضا. كنيته أبو الفضل، وهو ثقة إن شاء الله. ولد سنة خمس وثمانين ومائة وتوفي سنة إحدى وسبعين ومائتين، وسنة ثمان وثمانون سنة (225).

أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن (226) البصرة إمام عمر، توفي بالبصرة ليلة الجمعة ست عشرة خلت من شوال سنة خمس وسبعين ومائتين.

أبو عبد الرحمن بقي بن مخلد من أهل قرطبة أحد الأثبات الكثيرين المتقدمين في الزهد والورع ولد سنة إحدى ومائتين ومات سنة ست وسبعين ومائتين (227).

أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب (228).

أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي،

(224) له «المسند».

(225) سؤالات الدوري ليحيى بن معين عن الرجال ينقل منها عبد الحق بواسطة ابن حزم كما ذكر ذلك ابن القطان.

(226) بياض. ويقصد أبا داود الإمام صاحب السنن.

(227) والغريب أن عبد الحق لم يبق وهو بالأندلس على تفسير ومسند بقي بن مخلد حيث ينقل منهما بواسطة ابن حزم. ووقف عليهما ابن القطان بالمغرب حيث ينقل عنهما مباشرة كما سيأتي.

(228) زاد الذهبي: «صاحب التاريخ توفي سنة 279: ويوجد السفر الثالث من تاريخ ابن أبي خيثمة في رجال الحديث في خزنة القرويين تحت رقم 244. انظر فهرسة خزنة القرويين للعباد الفاسي 257/1.

ويقول بروكلمان 3/ 158: له مسند رتبته على أبواب الفقه، فهو ليس بمسند على الحقيقة، وكان الناس يختلفون لقراءته في القرن السادس للهجرة، ولم يبق إلا شرح له في القاهرة أول 1/ 161.

الترمذي وترمز بخراسان جهله بعض من لم يبحث عنه، وهو أبو محمد بن حزم، فقال في كتاب الفرائض من «الإيصال» أثر حديث أورده : أنه مجهول⁽²²⁹⁾ فأوجب ذلك في ذكره من تعيين من شهد له بالإمامة ما هو مستغن عنه بشاعده علمه وسائر شهرته. فممن ذكره في جملة الأحاديث : أبو الحسن الدارقطني، وأبو عبد الله بن البيع، وقال أبو يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد الخطيبي الحافظ في كتابه : أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة ابن الضحاك الحافظ ثقة متفق عليه، وممن ذكره أيضا : الأمير ابن مأكولا، وابن الفرضي، وأبو سليمان الخطابي، وذكر وقاته جماعة منهم أبو محمد الرشاطي، قال : إنه توفي ليلة الإثنين لثلاث عشرة مضت من رجب سنة تسع وسبعين ومائتين.

أبو محمد الحارث بن أبي أسامة التميمي البغدادي، وثقة أحمد بن كامل وقال فيه الدارقطني صدوق، مات ليلة عرفة سنة اثنتين وثمانين ومائتين وقد بلغ ستا وتسعين⁽²³⁰⁾.

أبو عبد الله محمد بن عبد السلام بن ثعلبة بن زيد بن الحسن بن كلب بن أبي ثعلبة الخشني صاحب النبي صلى الله عليه وسلم من أهل قرطبة، رجل فأكثر السماع وجمع من علمي الحديث والفريق كثيرا، وهما الغالب عليه، ومات سنة ست وثمانين ومائتين، وهو ابن ثمان وستين سنة⁽²³¹⁾.

علي بن عبد العزيز بن مروان البغوي، وبغوي بناحية خراسان، لزم أبا عبيد⁽²³²⁾ هو سنة سبع وثمانين ومائتين⁽²³³⁾.

(229) ما زلنا ونحن صغار نسمع من شيوخنا، ثم قرأنا في المصادر المتعددة أن ابن حزم جهل الترمذي ورده حديثه، ومنذ ذلك الوقت والنفس متشوقة إلى المكان الذي نص فيه ابن حزم على جهله بالترمذي حتى حل هذا الاشكال ابن القطان. والغالب أن كل من نقل هذا عن ابن حزم من الحفاظ إنما نقله بواسطة ابن القطان، لأن كتاب الإيصال لابن حزم فقد فيما يبدو منكرا، إلا أجزاء منه توجد باليمن (230) وممنسده من الكتب القلائل التي وقف عليها عبد الحق ولم يرها ابن القطان.

(231) انظر مؤلفاته في فهرست ابن خير ص 195.

(232) بياض

(233) له كتاب المنتخب في الحديث، ولا أبري هل هو «المسند» الذي ذكره في الرسالة المستطرفة ص 65، أوله المسند والمختب، وفي تذكرة الحفاظ 2 / 622 ترجم له بأنه صاحب المسند، وبعض الناس يقتصر على «المنتخب» ويمكن أن يكون اسم كتابه «المسند المنتخب» والله أعلم.

أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار المصري، كان أحفظ الناس للحديث، توفي بالرملة سنة اثنتين وتسعين ومائتين (234).

أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي، صاحب الاختلاف، ولم يكن مروزيًا وإنما نسب إليها تلقبًا، وهو نيسابوري، وهو إمام في الفقه والحديث وتوفي بسمرقند سنة أربع وتسعين ومائتين بها، ألف كتابه الكبير وغلب عليه مذهب الشافعي (235).

أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي صاحب الجرح والتعديل إمام من أئمة خراسان كثير التصنيف، لا أذكر وقت وفاته (236).

أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان النسائي إمام أهل الحديث توفي بالرملة سنة اثنتين وثلاثمائة.

أبو يحيى زكرياء بن يحيى بن داود المساجي، ينسب إلى الساج، وهو خشب أطول من النخل، وأكبر من شجر الجوز، وهو بصري فقيه ومختلف فيه في الحديث وثقه قوم وضعفه آخرون (237) وبالبصرة كانت وفاته سنة سبع وثلاثمائة (238).

(234) تقدم الكلام علي « مسند » في الباب التمهيدي عند ذكر المؤلفات في العلم .

(235) له كتاب « المسند » قال بروكلمان 3 / 150 .

(أ) مسند في : القاهرة أول 1 : 420 القاهرة ثاني 1 : 147 .

(ب) قيام الليل وقيام رمضان ، وكتاب الوتر : أصفية 3 : 260 رقم 973 .

وقد رأيت له كتاب « الصلاة » في مجلد ضخيم مصور عن مكتبة الاسكوريال بمدريد ويقال : إنه اجمع كتاب في الصلاة وفصائلها .

(236) قال الذهبي في اختصاره لكتاب ابن القطان : قلت : توفي سنة 327 .

(237) قال الذهبي في اختصاره معقبًا على كلام ابن القطان هذا : كذا قال فأخطأ ما علمت أحدًا ضعفه . وقال في الميزان : 2 / 79 ما علمت فيه جرحًا أصلاً . وقال أبو الحسن بن القطان : مختلف فيه في الحديث وثقه قوم وضعفه آخرون .

وقال ابن حجر في « اللسان » : 2 / 488 ولا يغتر أحد بقول ابن القطان قد جازف بهذه المقالة . وما ضعف زكريا المساجي هذا أحد قط كما أشار إليه المؤلف (أي الذهبي) .

(238) قال الذهبي في تذكرة الحفاظ 2 / 709 : « والمساجي كتاب جليل في علل الحديث يدل على تبحره في هذا الشأن » ولا أعلم شيئًا عن وجود هذا الكتاب الآن .

أبو جعفر محمد بن جرير الطبري من أهل طبرستان، إمام في الفقه والحديث والتفسير والتاريخ، مات ببغداد سنة عشر وثلاثمائة (239).

أبو بكر بن أبي داود سليمان بن الأشعث صاحب السنن، قد تقدم كلامهم فيه في هذا الكتاب (240) ولا ريب في حفظه واكثاره (241) وكانت وفاته سنة ستة عشرة وثلاثمائة وهو ابن سبع وثمانين (242).

أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، فقيه محدث ثقة، ولا يلتفت إلى كلام العقيلي فيه (243) ووفاته سنة ثمان عشرة وثلاثمائة (244).

أبو جعفر أحمد بن محمد بن سهل بن عبد الملك بن سلمة بن سليم، أرزي حجري ينسب إلى طاحية بن سود بن الحجر، قال الهمداني: وطاحية ينسب إليها هكذا طحاوي، وقال غيره: إنما ينسب إلى قرية بمصر يقال لها طحا، مقدم في الفقه والحديث. وفاته سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة. ولد سنة تسع وثلاثين ومائتين (245).

(239) زيادة على التفسير والتاريخ فإن عبد الحق ينقل بكثرة عن كتابه «تهديب الآثار» كما في 1/76 و 2/183 وغيرهما. وقد طبع منه 4 أجزاء.

(240) قد أطل ابن القطان في الكلام عنه داخل كتابه وهو يرد على عبد الحق تناقضه في شأنه. فتارة يضعف به الحديث وتارة يثبت عنه.

(241) ليس هذا تعديلاً ولا تجريماً من ابن القطان فالجواب قد يكون حاقظاً وهو ضعيف، والاكثار قد يضعفون به وقد يكون ثناءً.

(242) ومن أشهر كتبه المطبوعة: كتاب المصاحف، الذي اعتنى به المستشرقون وطبعوه ونقلوا منه في الطبع على القرآن الكريم بالاختلاف.

(243) وكذلك تكلم فيه مسلمة بن القاسم الأندلسي، ودافع عنها الذهبي وابن حجر في الميزان ولسانه ونقل الذهبي كلام ابن القطان في تعديله. وكذلك ركز عليه في اختصاره للوهم والابهام انظر لسان الزان 27/5.

(244) قال ابن حجر: وقد اعتمد على ابن المنذر جماعة من الأئمة فيما صنفه في الخلافات وكتابه الاشراف في الاختلاف من أحسن المصنفات في فقهه. لسان 27/5 وفي المستطرفة 77: له تصانيف منها: كتاب الاشراف وهو كتاب كبير والمبسوط وهو أكبر منه، والاجماع وهو صغير.

وله أيضاً كتاب: الاقناع. طبع الاجماع، وقطعة من الاشراف.

(245) كتاباه «مكل الآثار» و«شرح معاني الآثار» مطبوعان.

أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد من مدرك العقيلي مكي ثقة
جليل القدر عالم بالحديث، مقدم في الحفظ، توفي سنة اثنتين وعشرين
وثلاثمائة (246).

أبو عبد الله محمد بن عبد الملك بن أيمن بن فرج من أهل قرطبة كان
فقيها محدثا مقدما في العلمين، واللقاء على تراجم كتاب السنن لأبي داود لأنه
رحل إليه فقاته، ومات سنة ثلاثين وثلاثمائة (247).

أبو محمد قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف بن واضح بن عطاء مولى
أمير المؤمنين الوليد عبد الملك، يعرف بالبياني، سمع من أئمة المشرق والأندلس،
وتحقق بعلم الحديث وكان أحد الحفاظ المتقنين، ولد سنة سبع وأربعين ومائتين،
توفي سنة أربعين وثلاثمائة (248).

أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن أحمد بن يحيى المعروف
بأبن الأعرابي ثقة جليل القدر كثير التأليف. ولم يعبه أخذ البروطيل على
السمع (249) سكن مكة، ولد يوم النحر سنة خمس وأربعين ومائتين، وتوفي سنة
أربعين وثلاثمائة (250).

أبو أحمد عبد الله بن عدي الحافظ الجرجاني أحد الأئمة، وكتابه الكامل
واف بغرضه، وفي سنة أربع وستين وثلاثمائة. قرأ عليه الماليني كتابه ولا أذكر
وقت وفاته (251).

(246) من أشهر كتبه : « كتاب الضعفاء الكبير » وهو مطبوع في أربعة أجزاء .

(247) كتابه « المستخرج على سنن أبي داود » ينقل منه عبد الحق بواسطة .

(248) ومصنفه الشهير ينقل منه عبد الحق أيضا بواسطة ابن حزم وبواسطة ابن مديبر عن ابن الطلاع عنه .
كما ذكر ذلك ابن القطان .

(249) أخذ الأجرة على السماع ويسمون بها البروطيل أي الرشوة . جرح به عدد من المحدثين ، ومنهم
الأندلسيون والمغاربة . وأفتى بعضهم بجوازه للضرورة ، ويظهر أن ابن القطان من القائلين بجوازه
وعدم التجريح به .

(250) من أشهر كتبه المتداولة بين المحدثين : « معجم الشيوخ » .

(251) قال الذهبي في الاختصار : توفي سنة 365 . وكتابه « الكامل » مطبوع .

أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني منسوب إلى دارقطن محلة من محال بغداد، وهو الحافظ الإمام بلا مدافعة، ولد سنة ست وثلاثمائة ومات سنة خمس وثلاثمائة.

أبو الحسن سعيد بن عثمان بن السكن المصري الحافظ. لا أذكر الآن وقت وفاته (252) ولا أعرف أن أبا محمد نقل من كتابه في السنن شيئا، لكن من كتاب الحروف في الصحابة.

أبو محمد الاصيلي، وهو عبد الله بن إبراهيم، أصله من شنوته، وينسب إلى أصيلة، مدينة دثرت كانت بالقرب من بلد طنجة، ويقال فيه : أزيلي ويقال بين اللفظين، لقي الرجال بالمشرق، وتحقق الفقه والحديث وفي (253) بن أبي عامر سنة اثنين وتسعين وثلاثمائة ودفن بمقبرة الرصافة (254).

أبو سعيد أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن الخليل الماليني، راوي كتاب أبي أحمد بن عدي، قد تقدم ذكره بما يغني عن أعادته وتوفي سنة تسع وأربعمائة (255).

أبو سليمان حمد بن إبراهيم بن الخطاب الخطابي منسوب إلى جده، صاحب فقه، وحديث، ومعان، وغريب، وشعر، هو به مذكور في اليتيمة (256) ولا أعرف الآن ميقات وفاته (257).

أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن البيع الحاكم الحافظ نيسابوري لا أذكر وفاته (258) وله كتب كثيرة وقد نسب إلى غفلة (259).

(252) قال الذهبي في الاختصار : توفي سنة 353 . وتقدم الكلام عن صحيحه .

(253) بياض .

(254) له كتاب « الدلائل في اختلاف العلماء » ولا أعرف عن وجوده شيئا .

(255) له كتاب « المؤتلف والمختلف » .

(256) أي يتيمة الدهر للثعالبي : 4 / 231 .

(257) قال الذهبي مات سنة 388 .

ومن كتبه : « معرفة السنن » والأثر . « معالم السنن » . شرح سنن أبي داود وهو مطبوع وغريب الحديث . وبيان أعجاز القرآن مطبوع . وإصلاح غلط المحدثين . وغيرها .

(258) قال الذهبي مات سنة 405 .

(259) والغريب أنه لا عبد الحق . ولا ابن القطان ينقل عن كتابه « المستدرک علی الصحيحین » الذي هو

أشهر كتبه . بل ينقلان عن « معرفة علوم الحديث » وغيره .

القاضي أبو الحسن محمد بن علي بن صخر الأزدي البصري سَمِعَ عليه كتابه في الفوائد بمكة شرفها الله. ولا أذكر ميقات وفاته (260).

أبو أحمد الحاكم صاحب الكنى. لا أعرفه (261).

أبو عمر يوسف بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي، فقيه حافظ محدث متقن عالم بالخلاف والآداب، قديم السماع كثيره، مولده في رجب سنة اثنين وستين وثلاثمائة وتوفي سنة ستين، وقيل : ثلاث وستين وأربعمئة.

أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الحافظ الفقيه على مذهب أهل الظاهر، برع في الفقه والحديث، والتاريخ والآداب. وهو من بيت وزارة، ووزر بنفسه لبعض ملوك الأندلس، ثم تخلى لطلب العلم والانفراد له، ومولده آخر يوم من رمضان سنة أربع وثمانين وثلاثمائة ومات سنة ست وخمسين وأربعمئة (262).

هؤلاء هم الذين ذكر أبو محمد عنهم في كتابه ما ذكر، إلا أن منهم من لم ير له كتاباً، وإنما نقل ما نقل عنهم من عند من ذكره عنهم، فعزاه هو إليهم، وقد كان الأكمل ألا يفعل، وإن كان قد بين ذلك في بعضهم.

(260) قال الذهبي في « الاختصار » : أنه توفي سنة 445 وفي « تاريخ مكة » للحافظ تقي الدين القاسبي 156/2 : أنه توفي في جمادى الآخرة سنة 445 بزييد. ذكر ذلك نقلاً عن الذهبي. وتاريخ وفاته يعطى أن قول ابن القطان : « سمع هو بضم السين مبني للمجهول » إذ عيّد الحق لم يحج، ولم يكن ولد وقت موت ابن صخر، وقد قال القاسبي في ترجمته : « وأنتقى عليه أبو نصر السجزي مجالس بمصر فسمعها منه الحافظ أبو إسحاق الحبال، وأخوه عبد الرزاق بقراة مصر وسمع منه بمكة : هياج بن عبيد الحسني ».

(261) كتابه « الكنى » من الكتب التي وأها عبد الحق، ولم يرها ابن القطان - بل ولا حتى عرف صاحبه.

واسمه : محمد بن محمد بن إسحاق التيسابوري الكرابيسي ت 378. تذكرة الحفاظ 3 / 976

(262) ينقل عبد الحق من كتب ابن حزم الحديثية ما عدا « الإيصال » الذي يعتبر الأصل لكتابه « المحلى »

فقد صرح بأنه لم يره حيث أورد في 4 / 96 من كتاب « الأعراب » لابن حزم : حديث ابن عباس : « إذا حج العبد ثم علق قلبه حجة أخرى » ونص ما قال : « وقال أبو محمد في كتاب الأعراب : روينا من طريق يزيد بن زريع عن شعبة عن الأعمش عن أبي طبيان عن ابن عباس ... هذا إسناد رجاله أئمة وثقات، ولكن لا أدري الإسناد الموصول إلى يزيد بن زريع فإن أبا محمد أحال به على كتاب « الإيصال » ولم أره ». أما كتاب « الأعراب » الذي أشار إليه والذي ينقلان منه معاً، ففي « المستدرک الثاني لأعلام » الزركلي للطبعين الثانية والثالثة : « الأعراب خ في 214 ورقة كتب سنة 761 شستريستي الرقم 3482 ». واسمه الكامل : « الأعراب عن الحيرة والانباس، الموجودين في مذهب أهل الرأي والقياس » وانظر تقديم « معجم فقه ابن حزم » 1 / 81.

وهؤلاء الذين لم يروكتبهم هم : حماد بن سلمة، ووكيع، وأبو سعيد بن
الاعرابي وإسحاق بن راهوية⁽²⁶³⁾ وقاسم بن أصبغ والخشني، وابن أيمن
وسعيد بن منصور⁽²⁶³⁾ وينقل عن ابن إسحاق وابن حبيب والدوري وسعيد بن
منصور وابن الأعرابي ووكيع وابن أيمن بواسطة ابن حزم، وعن قاسم تارة
بواسطة وتارة بواسطة ابن مديرة عن ابن الصلاح عنه، وكذلك ما نقل عن أبي
سعيد الماليني صرح بمن أخبره عن كتابه⁽²⁶⁴⁾.

تلك هي مصابر عبد الحق التي عرف ابن القطان بمؤلفيها.

ويستدرك عليه :

(1) «مسند» الحافظ الأندلسي أحمد بن خالد الجباب المتوفي سنة 322.

فقد ذكر عبد الحق من طريق ابن عبد البر في كتاب «العلم» حديث علي بن
أبي طالب في الحث على الشورى، ثم قال :
«وذكر هذا الحديث : قاسم بن أصبغ، وأحمد بن خالد في مسنده⁽²⁶⁵⁾.

(2) «الحلية» لأبي نعيم الأصبهاني الحافظ، أو بعض كتبه الأخرى حيث
ينقل عنه بواسطة. فقد قال : «قال أبو نعيم الحافظ : وساق بإسناده حديث ابن
عمر تعلموا من أنسابكم ما تصلون به أرحامكم، الحديث. وحديث عبد الله بن أبي
أوفى : خيار الله الذين يراعون الشمس والقمر والافلدة لذكر الله⁽²⁶⁶⁾.

ثم قال : «حدثني بهذا الحديث وبألفي قبله أبو القاسم عبد الرحمن بن
محمد الخطيب. قال : حدثنا أبو علي الصديقي قال : حدثنا أبو الفضل أحمد بن
أحمد بن الحسن الأصبهاني، عن أبي نعيم فذكرهما. وليس إسنادهما مما
يحتاج به⁽²⁶⁷⁾.

(263) بياض والمعنى ظاهر .

(264) بيان الوهم والإيهام ورقة 254 من الجزء الثاني فما بعدها .

(265) الأحكام 1 / 36 .

(266) الحلية لأبي نعيم 7 / 227 .

(267) الأحكام 1 / 92 . وكتاب حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم مطبوع بمصر .

(3) «اختصار العين» للزبيدي (268)

(4) «الغريبين» للهروي (269)

(5) «الإعلام بما في المؤلف والمختلف للدارقطني من الأوهام» لأبي محمد الرشاطي الأندلسي المتوفي سنة 542.

فقد أورد عبد الحق من طريق مالك رواية اسماعيل بن خالد المخزومي عنه : حديث عائشة في النهي عن القياس، ثم قال :

«ذكره أبو بكر الخطيب فقال : واسماعيل بن خالد ضعيف. ولا يثبت عن مالك نقلته من كتاب أبي محمد الرشاطي ومن طريقه روايته».

(6) «الرواة عن مالك» للخطيب البغدادي، وقد نقل عنه بواسطة الرشاطي كما تقدم في المصدر السابق.

(7) «المنتقى» من السنن المسندة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأحكام» لأبي محمد بن الجارود الحافظ المتوفي سنة 306 (270).

هذا ما أمكن استدراكه على ابن القطان في مصادر عبد الحق، وليس ذلك بآخر الممكن، بل يمكن أن تزداد عليه مصادر أخرى نبا عنها البصر الآن.

والملاحظ :

أنه لا يوجد بين مصادر عبد الحق من الأصول المشهورة، مثل : «مسند أحمد» و«صحيح ابن حزيمة وابن حبان»، و«سنن ابن ماجه»، و«السنن الكبرى» للبيهقي، وسيأتي تفصيل الكلام عنها عند ذكر مصادر ابن القطان. إن شاء الله.

(268) انظر الأحكام 3 / 2 .

(269) الأحكام 89 / 2 .

(270) نقل عنه في الأحكام 90 / 89 / 1 .

تتميم :

لعله قد بان مما تقدم أثر عبد الحق الإشبيلي في ابن القطان الفاسي الذي يعتبر ركن علم «العلل» بالمغرب الأقصى، ويمكن اعتبار تأثير عبد الحق في ابن القطان تأثيرا خاصا.

وسياتي في ترجمة ابن القطان إبراز التأثير العام للأندلس في المغرب من خلال مشيخته الأندلسية الوافرة، تعقيا على غمز الحافظ الذهبي لابن القطان بأنه لم يكن له شيوخ في الحديث. وأن المغرب لا يوجد به حديث. الخ وذلك بعد اعترافه بامامته وتبحره.

وكان يمكن التماهي في إبراز التأثير الخاص لأفراد أندلسيين في أفراد مغاربة في علم «العلل» بتخصيص مبحث خامس من هذا الفصل، لأثر عبد الحق في عالين كبيرين من علماء «العلل» بالمغرب، هما ابن المواق المراكشي وابن رشيد السبتي، حيث إنهما كتبا على «أحكام» عبد الحق، بوساطة ما استدركاها على كتاب ابن القطان. مما أغفله من نقد عبد الحق، أو مناقشته فيما تعسف به عليه.

وقد ضمنا ذلك كتابا مشتركا بداه ابن المواق فاخترته المنية قبل أن يتممه، وتركه في مسودته، وجاء ابن رشيد فأخرجه من مسودته وأتمه، فبرز للوجود كتابا حافلا دل على تكمن الرجلين من هذا الفن وبلوغهما فيه مرتبة الحذق والمهارة. كما شهد لهما بذلك نوار الاختصاص من أربابه.

ولا عجب في ذلك. فابن المواق هو تلميذ ابن القطان الملازم له والحامل لعلمه وابن رشيد الحافظ الرحالة المطلع، وضعه النقاد في مصاف الحفاظ الكبار المتخصصين في علوم الحديث وعلله.

وقد من الله سبحانه وتعالى، بالعثور على قطعة من كتابهما، وهي وإن كانت صغيرة، فإنها تعطي فكرة عن عمل الرجلين، ومنهجهما. وقيمة عملهما العلمية.

وكان التخطيط المبني للبحث يقضي بإدراج الكلام عليهما وعلى كتابهما في هذا الفصل، إظهارا لمدى تأثير المغرب بالأندلس في علم «العلل».

ولكن نظرا لكون كتابهما وضع أساسا على كتاب ابن القطان، ولا يناقش مؤلفاه عبد الحق. إلا حين يغفل ابن القطان مناقشته، أو يسكت عن كلامه مسلما له.

فقد تبين أن النهج الأولي بالسلوك، وهو تأخير الكلام على كتابهما وكتاب ابن عبد الملك في الجمع بين كتاب ابن المواق، وكتاب ابن القطان أيضا إلى ما بعد التعريف بهذا الأخير. لأنه الأصل. مع الإشارة إلى ذلك هنا، والله الموفق.

الباب الثاني

دراسة كتاب الوهم والإيهام لابن القطان

الفصل الأول : التعريف بابن القطان

المبحث الأول : شخصيته الذاتية

المبحث الثاني : مكانته العلمية

المبحث الثالث : آثاره العلمية

المبحث الرابع : مناقشة التهم الموجهة إليه.

الفصل الثاني : التعريف بكتاب «بيان الوهم والإيهام»

المبحث الأول : القيمة العلمية للكتاب

المبحث الثاني : خصائص الكتاب العلمية والأسلوبية

الفصل الثالث : منهج ابن القطان في تأليف كتابه

المبحث الأول : عنوان الكتاب وموضوعه

المبحث الثاني : دراسة المقدمة من خلال ما اشتملت عليه

المبحث الثالث : دراسة لمنهج من خلال مصادر الكتاب

المبحث الرابع : وظيفة المحدث في نظر ابن القطان

الفصل الرابع : المؤلفات حول كتاب ابن القطان

المبحث الأول : التعقيبات عليه

المبحث الثاني : تلخيصات الكتاب

الفصل الأول

التعريف بابن القطان

تصدير :

المبحث الأول : شخصيته الذاتية

أولا : مولده ووفاته

ثانيا : نشأته وانتقاله من قاس إلى مراكش

الحافظ الذهبي وابن القطان

علم الحديث في المغرب على عهد الموحدين

ثالثا : شيوخ ابن القطان

القسم الأول : شيوخ السماع

الثاني : شيوخ الإجازة

رابعا : مجالسه العلمية

ابن القطان رئيس الطلبة

مناقشة الدكتور محمود علي مكي في منصب رئيس الطلبة

خامسا : تلامذة ابن القطان

ابن الأبار وابن القطان

سادسا : وظائفه العلمية وحظوته عند الموحدين

ابن القطان محافظ مكتبة القصر الملكي

المبحث الثاني : مكانة ابن القطان العلمية

أولا : مكانته عند علماء الحديث

ثانيا : ابن القطان والاجتهاد

المبحث الثالث : آثاره العلمية

المبحث الرابع : مناقشة التهم الموجهة إليه

اتهامات ابن عبد الملك لابن القطان

الأجوبة عن تلك الاتهامات

القسم الأول : جواب إجمالي

القسم الثاني : الأجوبة التفصيلية

الفصل الأول :

ق/ التعريف بابن القطان

تصدير :

في كتاب «نصب الراية» لأحاديث الهداية» للحافظ جمال الدين الزيعلي المتوفى سنة 762.

«... وروى الدارقطني والبيهقي في سندهما من حديث الحسين بن نصر المؤدب، عن سلام بن سليمان... حديث: «اجعلوا أئمتكم خياركم» قال البيهقي: إسناده ضعيف. انتهى، وقال ابن القطان في كتابه: «وحسين بن نصر لا يعرف»⁽¹⁾ وفي التلخيص الصبير «للحافظ ابن حجر، أثناء الكلام على طريق حديث الوضوء من بشر بضاعة.

«وأعله ابن القطان، بجهالة راويه عن أبي سعيد، واختلاف الرواة في اسمه واسم أبيه، قال ابن القطان : وله طريق أحسن من هذه...»⁽²⁾ وفي «ميزان الاعتدال» في نقد الرجال» للحافظ الذهبي :

«جعفر بن إياس (ع) أبو بشر الواسطي أحد الثقات... وقال أبو حاتم وغيره : ثقة، وقال ابن القطان : كان شعبة يضعف حديث أبي بشر عن مجاهد، وقال : لم يسمع منه شيئاً»⁽³⁾.

هكذا يجد المنتبِع لكتب الحديث والرجال، عشرات من مثل هذه النقول عن ابن القطان في التصحيح والتضعيف والتعليل والتجريح والتعديل.

والملاحظ أن أغلب آرائه وأحكامه تكون مسلمة من النقد، وفي بعض الأحيان يمكن العثور على مناقشات لكلامه، وأخذ ورد حسب أصول الفن وقواعده

فمن هو ابن القطان ؟

تبيّن الإجابة عن هذا السؤال، والتعريف بابن القطان في المباحث التالية:

(1) «نصب الراية» 2 / 42 .

(2) «التلخيص الصبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» 1 / 13 ط ثانية .

(3) الميزان 1 / 402 .

المبحث الأول

شخصيته الذاتية

أولاً : مولده ووفاته :

هو أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك بن يحيى بن محمد بن إبراهيم ابن خلصة بن سماحة، الحميري، الكتامي الأصل، الفاسي المولد والمنشأ نزيل مراكش، المعروف بابن القطان.

وقد ذكر بعض من ترجمه كابن الزبير وابن القاضي، وأحمد بابا، أن أصل أجداده من قرطبة بالأندلس⁽⁴⁾.

ولم يشير ابن الأبار ولا ابن عبد الملك إلى أصله الأندلسي، بل ذكراه في الغريباء الزائرين، وقال عنه ابن عبد الملك : «فاسي سكن مراكش»^(4م). على أن له أقارب بالأندلس فيهم عدد من العلماء منهم شيخه أبو جعفر الوزغي واسمه : أحمد بن محمد بن إبراهيم بن يحيى بن إبراهيم بن يحيى بن خلصة الحميري الكتامي المتوفى سنة 610. ويعد من أكابر علماء قرطبة قراءات ونحوا وفقها وأدبا وعلو إستاد. وقد عدّه مترجموه كابن الأبار 102/1 وابن عبد الملك 394/1/1 وغيرهما، ضمن علماء الأندلس، ولم يشير ابن الأبار إلى أصله المغربي الكتامي، ربما ضانة به على غير الأندلس، كما يفعل مع بعض كبار العلماء ذوي الأصل غير الأندلسي. ويمكن الاعتماد في هذه الناحية على ابن عبد الملك لاستقصائه في هذا الباب واتصاله الوثيق بأسرة ابن القطان وتلامذته كما سيأتي.

ولد أبو الحسن بفاس فجر يوم عيد الأضحى سنة اثنتين وستين وخمسائة.

(4) انظر «صلة الصلة» لابن الزبير رقم 268. و«جنوة الاقتباس» لابن القاضي 298 ط : الحصري بفاس، و«نيل الابتهاج» لأحمد بابا السوداني بهامش «الديباج المذهب» ص 200 و«كفاية المحتاج» له ص 131 مخطوطة الخزانة الملكية برقم 681. و«الاعلام للزركلي» 4/331 ط ثالثة.
(4م) التكملة لابن الأبار «رقم 1920 ط مسرود و«الذيل والتكملة» لابن عبد الملك 8/9 مخطوط الخزانة العامة بالرباط.

قال ابن عبد الملك :

«وكانت وفاته بين العشائين من الليلة التي أهل فيها ملال ربيع الأول من سنة 628 ودفن بالركن الواصل بين الصحنين الشمالي والغربي من الزنقة لصق الجامع الأعظم بسجلماسة، وقبره معروف هناك إلى الآن».

ثانيا : نشأته. وانتقاله من فاس إلى مراكش

لا شك أن ابن القطان نشأ بفاس، وبها تلقى علومه الأولى. ولم ينتقل إلى مراكش إلا بعد أن، جاوز العشرين من عمره، غير أن المصادر لا تذكر شيئا عن نشأته الأولى بفاس، ولا عن أبائه، ولا عن دراسته، ولا عن تاريخ مغادرته لمدينة فاس.

وإنما نتحدث عنه بعد استقراره بمراكش، واتصاله بملوك الموحدين واشتهار أمره وكل ما أمكن في هذا الصدد هو :

أ - تحديد شيوخه الفاسيين الذين تلقى عنهم علومه في مرحلة الطلب بفاس وذلك على سبيل التخمين فقط، كما سيأتي عند ذكر شيوخه.

ب - تحديد تاريخ مغادرته لفاس وانتقاله إلى مراكش، على وجه التقريب إذ جاء في ترجمة شيخه أبي عبد الله بن البقار الفاسي من «التكملة» لابن الأبار:

«روى عنه أبو الحسن ابن القطان، وتفقه به، وأجاز له جميع رواياته في

سنة 582» (5).

وكذلك ذكر ابن الأبار تاريخ إجازة شيخه الفاسي أبي إسحاق ابن العشاب كما سيأتي.

وإذا عرف أن ابن القطان كان موجودا بفاس سنة 582 وأن أحد شيوخه الذين لازمهم ملازمة طويلة بمراكش، وهو الحافظ أبو عبد الله بن الفخار الأندلسي، قد أتى به المنصور إلى مراكش سنة 580 وتوفي سنة 590 (6) فيكون

(5) «التكملة» 2/ 679 ط مصر الأولى .

(6) «انظر الذيل والتكملة» 6/ 87 .

التجربك بوصف سلسلة السند برسول الله صلى الله عليه وسلم وصحابته لا غير
وحسب أهله معرفة الفروع على مذهب مالك.

ومن ثم فهو لا يتصور أن يكون لابن القطان شيوخ في الحديث، ولا يعتقد
أنه يمكنه أن يتأصل في الفن في مدرسة حديثية يتفاعل معها، كما هو شأن
المحدثين في سائر الأقطار، ولذلك اعتمد على نكائه وفطنته، وما تيسر له من
مصادر ومراجع، فعكف عليها لمحض ميله إلى علم الحديث.

ويؤيد أن هذه نظرة الذهبي إلى المغرب : المقارنة التي عقدها بين أقطار
المغرب العربي والأندلس، حيث قال في كتابه «الأمصار ذوات الأثر» ص 184 .

«الأندلس كقرطبة وإشبيلية وغرناطة، وبلنسية، فتحت في أيام الوليد بن
عبد الملك، وجلب إليها العلم، لكن اشتهر بها العلم والحديث في المائة الثالثة بأبن
حبيب ويحيى بن يحيى وأصحابهما، ثم بقي بن مخلد ومحمد بن وضاح، وخرج
منها مثل ابن عبد البر، وأبي عمرو الداني، وأبن حزم، وأبي الوليد الباجي، وأبي
علي الغساني... وإقليم المغرب، فاندناه إقليم إفريقية، وأمها هي مدينة القيروان،
كان بها سحنون بن سعيد الفقيه صاحب ابن القاسم، وأما بجاية وتلمسان وقاس
ومراكش وغالب مدائن المغرب، فالحديث بها قليل، وبها المسائل». وقال الحافظ
السخاوي معلقاً : «قلت وكلهم مقلدون لماك رحمه الله، وطائفة ظاهريون وفيه بقية
من علم» (٢٦).

وينقل ابن حجر في «لسان الميزان» في ترجمة محمد بن علي بن الشيخ
السبتي وأضع الحديث المشهور في فضل سبته، قول الذهبي في «تاريخ
الإسلام».

«وسبته مدينة اشتهرت في هذه الأيام. ولا أعلم أحدا من أهلها روى العلم

قبل هذا الرجل» (7).

(٢٦) الإعلان بالتبويب لمن ذم التاريخ «الحافظ السخاوي» ص، (14).

(7) «لسان الميزان» 5، 290.

فإذا كان هذا حال سبتة، وهي أقرب المدن المغربية إلى الأندلس فكيف بفاس ومراكش في نظره.

ولعله غاب عن الحافظ الذهبي - وهو المؤرخ الكبير، مؤلف «تاريخ الإسلام» العظيم - حقيقتان، ربما يكون حجبهما عنه بعد المسافة، وعدم تصور وضع المغرب على ما هو عليه، كما وقع لنفس السبب في أوهام كثيرة في حق عدد من الرواة المغاربة والأندلسيين، عقدت لمناقشته فيها بابا خاصا في «بحثي عن الجرح والتعديل في المدرسة المغربية للحديث» وصدرته ببيان الأسباب التي تجعل المشاركة يخطئون عندما يحللون أوضاع المغرب والمغاربة، وجلبت أقوال العلماء في ذلك.

الحقيقة الأولى : أن أغلب محدثي الأندلس كانوا يفقدون على المغرب وخاصة أيام المرابطين والموحدين، باعتباره دارا للإمارة، وعاصمة للأندلس نفسه، فكانوا يعتقدون مجالس الحديث والإملاء، ويروى عنهم المغاربة ويذاكرونهم ويباحثونهم ويتفقون علمهم ورواياتهم وأسانيدهم. ومنهم من استقر بالمغرب فكان الناس يرحلون إليه للسمع منه حتى من الأندلس مثل :

أبي عبد الله بن الرمامة الذي روى عنه الجلة من الأندلسيين والمغاربة وولي قضاء فاس، وبها توفي، قال ابن الأبار : «وحدث بها ودرس وأخذ الناس عنه» (٧٠).

وأبي عبد الله بن الصيقل الذي كان من أهل صناعة الحديث، وله رواية واسعة وتوفي بفاس سنة خمس مائة (٨٠).

وأبي الحسن بن حنين الذي طاف المشرق والمغرب، واستقر بمدينة فاس وبنى بها مسجدا نسب إليه، قال ابن الزبير :

«لم يحدث بعده عن مولى ابن الطلاع بالسمع سوى رجلين، أبي عبد الله ابن خليل القيسي، وصالح الترغي من أهل غرب العدوة» (٩٠).

(٧٠) الكلمة ٢ / ٦٧٦ .

(٨٠) جذوة الاقتباس ١٥٤ .

(٩٠) صلة الصلة من ١٠٦ وانظر الذيل والكلمة ٥ / ١٥٢ .

وأبو عبد الله بن خليل القيسي المشار إليه، كان مقصودا بالرحلة إليه بعد استقراره بالمغرب لعل روايته، قال ابن الأبار :

«وكان من أهل الرواية والدراية، نزل مدينة فاس، ثم انتقل إلى مراكش وأقرأ وحدث، وأخذ عنه جماعة منهم : أبو عبد الله الأندلسي شيخنا» (10) ومثل الحافظ الكبير أبي محمد بن عبيد الله الحجري نزيل سبتة ودفينها، وقد ترجمه الذهبي نفسه في «تذكرة الحفاظ» وهو من شيوخ ابن القطان كما سيأتي :

وبعد خروجنا عن الموضوع سرد أسماء محدثي الأندلس الذين مكثوا بالمغرب مدة أو استقروا به، ويثوا علمهم وروايتهم، وأملوا تأليفهم، حتى أصبحت بعض مدن المغرب تقصد من الأندلسيين لطلب علم الحديث، كما يحدثنا ابن الأبار. في ترجمة أبي عبد الله محمد بن عبد الله الأنصاري القرطبي أنه :

«رحل إلى مدينة فاس في طلب العلم، فأخذ عن أبي عبد الله بن زرقون...» (11) هذا زيادة على الذين نبغوا من المغاربة في علم الحديث، فكانت تشد إليهم الرحال من الأندلس للسمع منهم، كأبي البقاء يعيش بن القديم وأبي عبد الله بن خليل الفاسي نزيل مدينة سبتة. وهو أحد شيوخ القاضي عياض المعتمدين، وبه صدر معجم شيوخه (12).

وفي ترجمة أبي عبد الله بن الطراز الغرناطي من «جذوة الاقتباس» : «كان مقرئا جليلا، ومحدثا حافلا ممن ختم به في المغرب هذا الباب، دخل مدينة فاس، وأخذ بهما عن أبي بكر بن زيدان، وأبي البقاء يعيش بن القديم. وأبي محمد قاسم الشريف...» (13).

وفي ترجمة أبي القاسم بن ورد المري من معجم أصحاب الصدفي لابن الأبار : «ورحل إلى سجلماسة في سنة ثلاث وتسعين وأربع مائة أو نحوها فسمع

(10) التكملة 2 / 516 .

(11) نفس المصدر 2 / 577 وستأتي ترجمة ابن زرقون في شيوخ ابن القطان .

(12) الغنية ورقة 2 / مصورة الفزاة العامة بالرباط ، وانظر معجم أصحاب الصدفي لابن الأبار ص 101

ط مصر .

(13) جذوة الاقتباس 4 / 6 .

بها صحيح البخاري من أبي محمد، ويكنى أيضا أبا القاسم بكار بن نزّهون بن الغرديس، وكان قد حج قديما، وسمع الكتاب من أبي ذر الهروي، وعمر طويلا حتى انفرد بروايته، ويقال إنه بلغ المائة وأربع عليها، وبقيته شهير بمدينة فاس، ونزل بسجلماصة (14).

وكان ملوك المغرب يكرمون الوافدين عليهم من العلماء، ويجلونهم ويفتخرون بهم، كما جاء في «المعجب» عن يوسف بن تاشفين :

«فإنقطع إلى أمير المسلمين من الجزيرة (أي الأندلس) من أهل كل علم فحوله حتى أشبهت حضرته حضرة بني العباس في صدر دولتهم» (15).

والحقيقة الثانية هي: أن ظروف المغرب الحديثة في عهد الموحدين كانت غير ظروفه في سائر أوقاته، فقد كان امتناؤهم به شديدا، وتفضيلهم لأهله معروفا، بأعبار علم الدولة الرسمي. وكان في الملوك والأمراء من الموحدين، من نبغ في علم الحديث حتى عد من المنسوين إليه، وقد صدر ابن القطان معجم شيوخه ببغوب المنصور الموحدي. كما سيأتي، وبالجمل فلم يزد هر علم الحديث بالمغرب، ويجلب إليه الحفاظ والمستندون وأصحاب الروايات العالية وشيوخ الصنعة، ازدهاره في أيام الموحدين، وبما أن ابن القطان نشأ وترعرع في ظل الدولة الموحدية، وكان أحد رجالها البارزين، فلا بأس من عرض مظاهر لازدهار علم الحديث في تلك الفترة، في النبة التالية، وإن كان ذلك معلوما للباحثين :

علم الحديث في المغرب على عهد الموحدين

من المعروف أن دولة الموحدين قامت على أساس تغيير ما كان مألوقا في وقت المرابطين من نظم وتقاليده، ومذهب وفكر ونظر، ولم تتفق الدولتان إلا على بعض الأشياء، منها تكريم العلماء وخاصة الوافدين منهم، إلا أن تكريم المرابطين لغير الفقهاء كان سياسيا فقط، أي يقتضيه مظهر الدولة وقامتها، أما الاعتبار

(14) معجم أصحاب الصدف - ص 21 .

(15) المعجب في تلخيص أخبار المغرب لعبد الواحد المراكشي ص 243 . ط الدار البيضاء سنة 1978 .

الأول عندهم فهو لفقهاء الفروع على مذهب الامام مالك، كما يقول صاحب «المعجب» عن علي بن يوسف بن تاشفين :

«ولم يكن يقرب من أمير المسلمين ويحظى عنده إلا من علم الفروع أعني فروع مذهب مالك، فنفتت في ذلك الزمان كتب المذهب وعمل بمقتضاها ونهذ ما سواها، وكثر ذلك حتى نسي النظر إلى كتاب الله وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلم يكن أحد من مشاهير أهل ذلك الزمان يعشتي بهما كل الاعتناء» (16).

ويقول ابن رشد عن تلك الفترة : «إن أصول الفقه يدرس في كل البلاد ما عدا المغرب» (17).

ولعل هذا هو السبب الذي جعل الفقهاء يعجزون عن مناظرة محمد بن تومرت مؤسس الدولة الموحدية الذي كان قد رحل إلى المشرق وطاف بأرجائه وسمع الحديث وقرأ الفلسفة والكلام وما إلى ذلك. يقول ابن أبي زرع في «القرطاس» :

«قامرهم (أي علي بن يوسف) بإحضار الفقهاء إلى مناظرته واختباره فحضر فقهاء مراکش وطلبتها وأشياخ لمتونة والمرابطين حتى امتلأ المجلس وغص بالناس» (18)، ويقول صاحب «المعجب» :

«وجمع له الفقهاء للمناظرة فلم يكن فيهم من يعرف ما يقول. حاشا رجل من أهل الأندلس اسمه مالك بن وهيب، كان قد شارك في جميع العلوم. إلا أنه كان لا يظهر إلا ما ينفق في ذلك الزمان» (19).

فكان لازماً أن تتغير هذه الحال في دولة الموحدين باعتبار ما قامت على أساسه من قلب للأوضاع.

(16) «المعجب» ص 274.

(17) فصل المقال فيما بين الحكمة والشرعية من الاتصال . لابن رشد ص 5.

(18) القرطاس ص 174 ط دار المنصور بالرباط .

(19) المعجب ص 271.

والذي يعنينا بالذات، هو المقابلة بين الفقه والحديث، فما كان يحظى به الفقهاء عند المرابطين أصبح من نصيب المحدثين في بلاط الموحدين إذ كان مبدؤهم هو أخذ الأحكام من الكتاب والسنة، ولذلك ياعدوا فقهاء الفروع وأحرقوا كتب الفقه المالكي كما هو معروف ومستفيض، وقربوا المحدثين وأمروهم بتأليف الكتب في الحديث ليستعاض بها عن كتب الفقه.

وكان مؤسس الدولة ابن تومرت الذي يصفه ابن خلدون في «المقدمة» بأنه «كان بحرا متفجرا من العلم» هو الذي رسخ العمل بالحديث في أتباعه. فالف فيه كتباً لتحفظ وتدرس ويعمل بها، منها «تلخيص مسلم»⁽²⁰⁾ و«محاذاي الموطأ» المعروف بـ «موطأ الإمام المهدي»⁽²¹⁾ زيادة على ما تضمنته كتابه «أعز ما يطلب» الذي جعله كال دستور لأتباعه⁽²²⁾.

ويصف في القرطاس باني دولة الموحدين عبد المومن بن علي بأنه كان «حافظا لحديث النبي صلى الله عليه وسلم متقن الرواية»⁽²³⁾. وقد طبع سنة 1903 بالجزائر «جامع التعاليق» مما أملاه عبد المومن بن علي تعليقا على كتب ابن تومرت. ويضيف صاحب «القرطاس».

«وكان محبا في أهل العلوم والآداب مقربا لهم مشوقا لوفادتهم منقفا لبضاعتهم»⁽²⁴⁾.

وعن ولده يوسف بن عبد المومن الذي تولى سنة 558 يقول صاحب «المعصب»:

«أخبرني من لقيته من ولده... وغيرهم ممن لقيته وشافهته منهم أنه كان أحسن ألفاظا بالقرآن... هذا مع إثثار للعلم شديد، وتعطش إليه مفرط، صح

(20) مخطوط بهامة بن يوسف بمراكش تحت رقم 403 .

(21) طبع بالجزائر سنة 1323 .

(22) طبع لأول مرة بالجزائر سنة 1321 . ويشتمل على مبادئ ونظرياته في الأصول والإمامة وفي التوحيد وعرف بكتاب أعز ما يطلب لابنته بتلك العبارة .

(23) القرطاس 203 .

(24) القرطاس 204 .

عندي أنه كان يحفظ أحد الصحيحين، الشك مني إما البخاري أو مسلم، وأغلب ظني أنه البخاري، حفظه في حياة أبيه بعد تعلم القرآن»⁽²⁵⁾.

«ولم يزل يجمع الكتب من أقطار الأندلس والمغرب، ويبحث عن العلماء وخاصة أهل علم النظر إلى أن اجتمع له منهم ما لم يجتمع لك قبله ممن ملك المغرب»⁽²⁶⁾.

ومن الفقهاء الذين كانوا يجالسونه ويسامرونه الحافظ أبو بكر بن الجذد⁽²⁷⁾ ولم يزل أبو كبير بن طفيل يجلب إليه العلماء من جميع الأقطار وينبئه عليهم ويحضه على إكرامهم والتتويه بهم⁽²⁸⁾.

وكان ابنه يعقوب بن يوسف المعروف بـ يعقوب المنصور الذي كان ابن القطان من أخص جلسائه عالماً بالحديث والفقه واللغة⁽²⁹⁾ وانتشر في أيامه للصالحين والمتبتلين وأهل علم الحديث صيت، وقامت لهم سوق، وعظمت مكانتهم منه ومن الناس⁽³⁰⁾، وفي أيامه انقطع علم الفروع، وأمر بإحراق كتب المذهب بعد أن يجرد ما فيها من القرآن والحديث «وأمر جماعة ممن كان عنده من العلماء المحدثين بجمع أحاديث من المصنفات العشرة، الصحيحين والترمذي والموطأ وسنن أبي داود وسنن النسائي وسنن البزار ومسند ابن أبي شيبه وسنن الدارقطني وسنن البيهقي في الصلاة وما يتعلق بها على نحو الأحاديث التي جمعها محمد بن تومرت في الطهارة، فأجابوه إلى ذلك وجمعوا ما أمرهم بجمعه فكان يمليه بنفسه على الناس ويأخذهم بحفظه...»⁽³¹⁾ والغالب أن ابن القطان أسهم في جمع هذا الكتاب كما سيأتي.

(25) المعجب ص 356 .

(26) نفس المصدر 349 .

(27) قرطاس 207 .

(28) معجب 352 .

(29) قرطاس 216 .

(30) معجب 400 .

(31) معجب 401 .

وكان ابن يعقوب المنصور : إدريس المأمون، حافظا للحديث ضابطا لروايته حتى عبر عنه صاحب «القرطاس» بأنه كان إماما في الحديث، لم يزل أيام خلافته يقرأ كتاب الموطأ وكتاب البخاري وسنن أبي داود» (32).

ويقول صاحب المعجب عن ولده الآخر إبراهيم بن يعقوب المنصور الذي كان واليا على إشبيلية : «لم أر في العلماء بعلم الأثر المتفرغين لذلك أنقل منه للأثر» ولا داعي إلى الإطالة يجلب النصوص للتدليل على مبلغ ما وصل إليه علم الحديث أيام الموحدين من ازدهار، إذ ذلك معروف ومعلوم لكل من خبر تاريخ المغرب من قريب أو من بعيد، ويمكن الاكتفاء بقول الاستاذ المنوني في بحثه القيم عن «العلوم والفنون في عهد الموحدين» :

«هذا إلى ما وجد في المغرب على عهدهم من أعلام كبار من الأندلس والقيروان وغيرهما، حتى اجتمع في فاس على حد تعبير «المعجب» علم القيروان وعلم قرطبة، وصارت مراكز في الأخرى عاصمة علم ثانية، الأمر الذي له دخل كبير في تسمية غير واحد لها ببغداد المغرب، وكذا سبتة وطنجة وغير مدينة من مدن المغرب» (33).

ويضيف : «وكذا ازدهر الحديث في هذا العهد ازدهارا لم يكن له من قبل، وقد استمد نهضته من اهتمام الموحدين به اهتماما كبيرا ظهر في استدعائهم للمحدثين من الأندلس، وأمرهم بتدريسه إلى جانب المحدثين المغاربة» (34). وسيظهر مصداق هذا بوضوح أثناء استعراض شيوخ ابن القطان فيما يلي :

ثالثا : شيوخ ابن القطان

على هذا البساط الحديثي الذي نسجه الموحدين، ولد أبو الحسن بن القطان ونشأ وتلقى علومه، فوجد سوق الحديث رائجة، وشيوخه متوافرين، ورواته محترمين، وطلبته متكاثرين، والمباحثين والمناظرين في مسأله نشطين

(32) القرطاس ص 249 .

(33) العلوم والفنون علي عهد الموحدين ص 16 ط ثانية .

(34) نفس المصدر ص 47 .

وخطب بجامع القرويين، قال ابن عبد الملك : « كان مقرئاً موجوداً محدثاً راوية... »
ويعد أن ذكر شيوخه، قال : « روى عنه أبو الحجاج بن محمد الأندلي. وأبو الحسن
ابن القطان، وأبو عبد الله التجيبي (الحافظ)... » (37) وقال في ترجمة ابن القطان
وقد عده في شيوخه : « ولزمه » كان حياً في سنة 595

2 - أبو القاسم ابن الملقوم الفاسي، واسمه عبد الرحيم بن عيسى بن
يوسف له رواية واسعة بالمغرب والأندلس، قال ابن القاضي :

وكان متصل العناية بالرواية ولقاء الشيوخ والإكثار من حمل الرواية،
بصيرا بالحديث، محافظاً على تقييده وضبطه... وكان عنده من الدفاتر والنواوين
كثيراً مما اقتنى وورث عن أبيه، على أن خزانة عمه عبد الرحمن بن يوسف
المذكور قبل، كانت شهيرة بالمغرب، حدث وأخذ الناس عنه واستجازوه من
أقاصي البلاد رغبة فيه وتنافساً في علو روايته، وكان أهلاً لذلك (38).

توفي سنة 604 ذكره في شيوخ ابن القطان ابن الزبير وابن عبد الملك وهو
الذي وقعت له الحكاية التي تقدمت الإشارة إليها في التقديم مع عدد من حفاظ
الأندلس في مقبرة قرطبة.

3 - أبو عبد الله بن البقار، واسمه محمد بن إبراهيم بن حزب الله، فاسي.
قال ابن الأبار : « روى عن أبي عبد الله بن حنين وأبي عبد الله بن الرماة
وأبي إسحاق بن قرقول (39) وأبي عبد الله ابن خليل وأبي محمد ابن عبد الله
ولقي بالأندلس . أبا القاسم بن بشكوال، وأبا بكر بن خير... وكان من أهل
الفقه والحديث متحققاً بالرواية والحديث عن رجالها، عاكفاً على التدريس، حافظاً

(37) الذيل والتكملة 5 - 1 / 412 .

(38) جنوة الانتباس 267 .

(39) أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف الحمزي الوهراني الأندلسي دفن فاس توفي بها سنة 569 له رواية
واسعة بالأندلس والمغرب وروى عن أصحاب أبي الوليد الباجي وهو صاحب كتاب « مطالع الأنوار على
صباح الآثار » ضامه به كتاب مشارق الأنوار للقاضي عياض ويقال إنه اختصره انظر : جنوة
الانتباس 86 والتكملة 1 / 151 ووفيات الأعيان 1 / 45 والزركلي 1 / 76 ط 3/1.

متقنا... روى عنه أبو الحسن بن القطان، وتفقه به، فأجاز له جميع روايته في سنة 582هـ⁽⁴⁰⁾ ولم يذكر سنة وفاته.

4 - أبو إسحاق بن العشاب، واسمه إبراهيم بن إبراهيم الأنصاري المقرئ من أهل الأشنونة، نزيل فاس. ذكر ابن الأبار شيوخه ثم قال: «حدث وأقرأ وأخذ عنه، حكى أبو الحسن بن القطان أنه أجاز له جميع روايته في سنة اثنتين وثمانين وخمسمائة، وروى عنه أيضا يعيش بن القديم الشلبي، وحكى ابن فرتون أنه توفي سنة ثلاث وثمانين وزاد في شيوخه جماعة»⁽⁴¹⁾.

5 - أبو البقاء يعيش بن علي بن مسعود بن يعيش بن القديم الأنصاري من أهل شلب، رحل عن شلب بعد تغلب العدو عليها، واستوطن مراكش ثم فاس وبها توفي سنة 626هـ، له مؤلفات في القراءات والحديث ورواية واسعة بالأندلس والمغرب، قال في جذوة الاقتباس: «حدث عنه أبو الحسن بن القطان وأبو العباس بن البناء وأبو بكر ابن عمر بن عتاب... روى عنه أبو إسحاق ابن الكماد الحافظ»⁽⁴²⁾ وأبو جعفر بن فركون وأبو عبد الله ابن سعيد الطراز وغيرهم ممن يطول ذكرهم»⁽⁴³⁾.

6 - أبو بكر بن المواق، والد الحافظ أبي عبد الله تلميذ ابن القطان واسمه أبو بكر بن خلف الأنصاري، قرطبي، قال ابن الأبار بعد أن ذكر شيوخه:

«وعني بالحديث على جهة التفقه والتعليل والبحث عن الأسانيد والرجال والزيادات وما يعارض أو يعاضد، ولم يعن بالرواية، وقد حدث وسمع منه أبو الحسن بن القطان، وحظي بخدمة السلطان بمراكش فنال دنيا عريضة واعتقل

(40) تكلمة 2 / 679.

(41) نفس المصدر 1 / 158 وجزوة الاقتباس 86.

(42) إبراهيم بن محمد بن أحمد بن هارون السبتي قال في تذكرة الحفاظ 4 / 459 الحافظ النجدة الواعظ القدوة محدث المغرب، ونقل عن ابن الزبير أنه كان أحفظ أهل زمانه للحديث وأذكرهم للتاريخ والرجال والجرح والتعديل... توفي سنة 663.

(43) جذوة الاقتباس 354.

أموالا جلية، وولى قضاء مدينة فاس وتوفي بها وهو يتولاها في شوال سنة تسعين وخمس مائة (44).

7 - ومن أجل شيوخه الفاسيين : الحافظ المغربي الكبير أبو عبد الله محمد ابن طاهر الحسيني الشريفي الصقلي قال ابن الأبار : «وكان معتقيا بسماع الحديث ذاكرة لأسانيد ومثونه، وولى قضاء الجماعة بمراكش» (45) وقال ابن عبد الملك : «روى عنه أبو الحسن ابن القطان وأبو عبد الله ابن حماد العجلاني، وكان راوية للحديث حافظا لمثونه بصيرا بعلمه عارفا برجاله، مشرفا على طبقاتهم وتواريخهم، عني بهذا الشأن أتم عناية ودرسه ببلده. واستدرك على الأحكام الكبرى لعبد الحق أحاديث كثيرة في أكثر الكتب رأى أن أبا محمد أغفلها، وأنها أولى بالذكر مما أورده أبو محمد في الأحكام، دل ذلك على حسن نظره وجودة اختياره» (46).

وأهم شيوخه بعد هؤلاء الذين تقدموا والذين يرجع أنه أخذ عنهم بفاس في مبتدأ أمره : هؤلاء الذين يرجع أنه أخذ عنهم بعد مغادرته فاس.

8 - أبو عبد الله بن الفخار المالقي الحافظ، واسمه محمد بن إبراهيم بن خلف وصفه في «تذكرة الحفاظ» بالحافظ الإمام الأوحى (47) وقال ابن الأبار في «التكملة» «كان صدرا في حفاظ الحديث، مقدما في ذلك، معروفا بسرد المتن والأسانيد مع معرفته بالرجال وذكر الغريب، سمع... منه وحدث عنه أئمة، واعترف له بالحفظ أهل زمانه» (48).

وقال ابن عبد الملك بعد أن ذكر شيوخه وتلامذته : «واستجلبه المنصور من بني عبد المؤمن سنة ثمانين إلى مراكش يسمع بها عليه، فانتقل إليها وأكرم نزله

1/ 221 وانظر الاعلام بمن حل 3 / 142 وقد ذكره عرضا في ترجمة ولده وجنود الاقتباس ص 103 .

(45) التكملة 2 / 683 .

(46) الاعلام بمن حل 3 / 79 نقلا عن الذيل والتكملة .

(47) تذكرة الحفاظ 4 / 1355 .

(48) التكملة 2 / 547 .

وكان يجله كثيرا ويقربه ويرفع من شأنه، ويوجب له حقه واستصحبه حين توجه إلى افريقية سنة خمس وثمانين وخمس مائة⁽⁴⁹⁾ مباحيا به، مستكثرا بمكانه⁽⁵⁰⁾ ذكره في شيوخ ابن القطان جميع من ترجم له، وقال ابن الأبار: إنه أكثر عنه، وذكره ابن عبد الملك فيمن لازمهم ابن القطان ونقل من برنامجيه وصفه له بقوله: «كان حافضا للحديث، حسن الإيراد للمطولات، عارفا بالرجال معربا مقيدا مفيدا يقضا»⁽⁵¹⁾ وتوفي سنة 590.

9 - الحافظ أبو عبد الله التجيبي صاحب الفهرست المشهورة وغيرها من المؤلفات، واسمه محمد بن عبد الرحمن بن علي، مرسى نزل تلمسان، وصفه في تذكرة الحفاظ بـ «الحافظ الإمام محدث تلمسان»⁽⁵²⁾ سمع من شيوخ الأندلس ثم رحل إلى المشرق فأطال الإقامة قال ابن الأبار: «واستوسع في الرواية (أي بالمشرق) وكتب العلم عن جماعة كثيرة أزيد من مائة وثلاثين»⁽⁵³⁾ وقال أيضا: «وقل من رحلته الحافلة هذه فأخذ عنه بسبقة سنة 574 ثم نزل تلمسان واتخذها وطنا وحدث بها وألف، ورحل الناس إليه وسمعوا منه كثيرا... روى عنه أكابر أصحابنا وجماعة من الجلة لعلو روايته وتشاهر عدالته».

وقال ابن عبد الملك بعد أن استوعب شيوخته: «أسمع بسبقة وفاس ومراكش وغيرها من البلدان... وصنف في الحديث ورجاله والمواظظ والرقائق مؤلفات مفيدة...» ثم ذكر مؤلفاته كما ذكرها ابن الأبار⁽⁵⁴⁾ توفي بمراكش سنة 610 ويقول ابن القاضي: «وقدم المغرب فروى عنه بمدينة فاس حين قدومه إليها عام أربعة وتسعين وخمس مائة خلق كثير»⁽⁵⁵⁾ ولا يعقل أن يكون ابن القطان روى عنه بها لأنه كان حينئذ بمراكش.

(49) في النسخة المطبوعة من الذيل والتكملة سنة خمس وسبعين موضوعة بين معقوفتين - ولعلها من زيادة المحقق، والصواب خمس وثمانون كما يدل عليه السياق، وانظر رحلة المنصور إلى افريقية سنة 585 في «الاستقصا» 2 / 183 ط دار الكتاب.

(50) الذيل والتكملة 6 / 87.

(51) الذيل والتكملة 6 / 89.

(52) تذكرة الحفاظ 4 / 1394.

(53) التكملة 2 / 588.

(54) انظر الذيل والتكملة 6 / 352.

(55) جنة الاقتباس من 172.

وقد ذكره في شيوخ ابن القطان كل من ابن عبد الملك وابن الزبير في «صلة لصلة».

10 - أبو الخطاب بن واجب واسمه : أحمد بن محمد بن عمر القيسي، من أهل بلنسية، وصفه ابن الأبار بلديه وأخص تلامذته بأنه «حامل راية الرواية بشرق الأندلس وآخر المحدثين المسندين» ويعد أن استقصى شيوخه وهم كثر قال «قصار لا يعدل به أحد من أهل وقته عدالة وجلالة وسعة أسمعة وعلو إسناد وصحة قول وضبط... مع عناية كاملة بصناعة الحديث ويصر به وتحقق بحمله وذكر لرجاله، وتهافت على جمع كتبه، وما يتعلق بفته ومحافظة على اسمه ونشره، وترغيب لأهله فيه، وكانت الرحلة إليه في زمانه... ولم يكن شأنه ولا الغالب عليه سوى الحديث، إليه جنح ومال، وفي سماعه رحل جال، واقتنى من الأصول العتيقة والدفاتر النفيسة كثيرا، وربما سافر في تحصيلها، وهي كانت جل ما أورث، سمع منه الناس قديما وحديثا، وانتفعوا بلفظه، وأخذ عنه جماعة من شيوخنا وكبار أصحابنا، وكان ابن حبيش يحله ويرفعه عن الأخذ عنه لمساواته إياه ببعض شيوخه» (56) ثم ذكر ابن الأبار تأليفه في الحديث «(57) توفي بمراكش سنة 614 ذكره في شيوخ ابن القطان ابن عبد الملك نقلا عن برنامجه.

11 - أبو عمر بن عات، واسمه أحمد بن هارون بن أحمد بن جعفر النقري الشاطبي، وصفه في تذكرة الحفاظ بالحافظ الامام (58)، وذكر ابن الأبار شيوخه بالمغرب والمشرق ثم قال : «وكان أحد الحفاظ للحديث، يسرد المتون والأسانيد تافها لا يخل بحفظ شيء منها، موصوفا بالدراية والرواية، وله تأليف دالة على سعة حفظه» (59).

واستقصى ابن عبد الملك شيوخه وهم كثر ثم قال : «وكان من أكابر المحدثين الجلة الحفاظ المسندين للحديث... متوسط الطبقة في حفظ الفروع

(56) الحفاظ أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد الانتصاري المريي المعروف بابن حبيش ترجمه في تذكرة الحفاظ 4 / 1353 .

(57) التكملة 1 / 107 الاعلام بمن حل مراكش 1 / 347 .

(58) تذكرة الحفاظ 4 / 1389 .

(59) التكملة 101 .

ومعرفة المسائل، إذ لم يكن بذلك عنايته بغيره، فكان أهل شاطبة، يفاخرون بأبوي
 عمر ابن عبد البر وابن هات⁽⁶¹⁾ استشهد بوقعة العقاب بالأندلس في سنة 619
 إذ فقد فلم يعثر له على أثر.

ذكره في شيوخ ابن القطان ابن الزبير وابن عبد الملك⁽⁶²⁾ وفي «الاعلام بمن
 حل مراكش» ذكره فيمن دخل مراكش⁽⁶³⁾.

12 - أبو القاسم ابن بقي من ذرية بقي بن مخلد، واسمه أحمد بن يزيد بن
 عبد الرحمن، قال ابن الأبار: «قاضي قضاة المغرب من أهل قرطبة» ذكر
 شيوخه ثم أضاف: «وكان من رجال الأندلس جلالة وكمالا، وولي قضاء
 الجماعة بمراكش مضافا إلى ذلك خطتي المظالم والكتابة العليا... فسمع منه
 الناس وتنافسوا في الأخذ عنه وكان أهلا لذلك، كتب إلي بإجازة ما رواه، وهو
 آخر من حدث عن شيوخ بالإجازة⁽⁶⁴⁾، وانفرد برواية الموطأ عن ابن عبد الحق
 قراءة على ابن الطلاع سماعا، توفي سنة 615،⁽⁶⁵⁾.

وذكر ابن عبد الملك في ترجمة ابن القطان أن أبا القاسم هذا كان من
 شيوخه، وجالسه طويلا وذاكره كثيرا، وسمع منه مسند جده بقي بن مخلد
 وتفسيره، وكان أهلا للرواية عنه.

13 - أبو جعفر وأبو العباس بن عميرة الشهيد، واسمه أحمد بن يحيى بن
 عميرة الضبي من أهل مرسية، وهو ابن عم أبي جعفر الضبي، صاحب «بغية
 الملتصق» ذكر له ابن الأبار شيوخا عديدين بالأندلس والمشرق، وقال: «روى عنه
 جماعة من شيوخنا وكبار أصحابنا»⁽⁶⁶⁾ ودخل مراكش كما في «الاعلام»⁽⁶⁷⁾ عده

(60) الذيل والتكملة 1 / 2 / 556 .

(61) الاعلام بمن حل 1 / 344 .

(62) شريح بن محمد بن شريح الرعيني المعري الامام الذي كانت تشد اليه الرحال للسمع منه وهو أحد
 شيوخ الحافظ أبي بكر بن خير أكثر من الرواية عنه في فهرسته وأحد شيوخ القاضي عياض أشق
 عليه كثيرا في الغنية وقال أنه توفي سنة 539 . « الغنية » ورقة 63 .

(63) التكملة 1 / 115 .

(64) تكملة 1 / 93 .

(65) الاعلام بمن حل 1 / 23 .

في شيوخ ابن القطان : ابن عبد الملك وكذلك ابن الأبار باسم : أبي جعفر بن يحيى الخطيب. توفي سنة 599.

14 - أبو العباس الصيقل، واسمه : أحمد بن سلمة بن أحمد من أهل لوزقة بالأندلس وسكن تلمسان، قال ابن الأبار : «كان من أهل العناية الكاملة بالحديث والمعرفة بصناعته، والتقدم في الضبط والانتقان»⁽⁶⁶⁾ وقال ابن عبد الملك بعد أن ذكر شيوخه : «وكان محدثاً حافظاً كامل العناية بالحديث ومن أهل المعرفة به. ضابطاً متقناً... واستدعاه أبو يوسف يعقوب المنصور ابن أبي يعقوب بن أبي محمد عبد المؤمن بن علي إلى حضرة مراكش ليسمع بها عليه الحديث، فقدمها وأسمع بها، ثم عاد إلى تلمسان، قال فيه أبو الحسن بن القطان : «عدل إمام في الحديث»⁽⁶⁷⁾ قال ابن الأبار أيضاً : «وسمع منه أبو الحسن بن القطان» وكذلك ذكره ابن عبد الملك في شيوخه. توفي سنة 598.

ولعل هذا القدر من شيوخ ابن القطان في الحديث وروايته. وهم الذين لأنهم وأكثر عنهم وذاكرهم واستفاد منهم. يعتبر أفياء بالعرض في مثل هذا البحث المخصص للكتاب لا لمصاحبه. ويطول الأمر لو وقع تتبع كل من ذكرهم ابن عبد الملك من شيوخه نقلاً عن برنامج، بالإضافة إلى من ذكر غيره كابن الأبار وابن الزبير وابن القاضي وأحمد بابا وغيرهم. مما يجعل قول الذهبي : «أخذ من المطالعة» غريباً منه جداً.

أما شيوخه في الفنون الأخرى كالنحو والفقه والأدب وما إلى ذلك، ويمكن التعرف بسهولة على تخصصاتهم من مراجعة تراجمهم كأبي الحسن ابن خروف التحوي، وأبي الحسن ابن مؤمن، وأبي محمد ابن السكاك، وأبي زر الخشتي وأبي محمد التادلي وغيرهم. فربما يكون في استقصائهم والتعريف بهم خروج عن الموضوع.

١٩١ / ١

١٢٥ / ١-١